وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

الموضوع:

تداعيات الحركة الإنفصالية الكردية في العراق على تركيا.

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات إستراتيجية.

إعداد الطلبة:

– أيوب بن عنيبة.

– بلال بخوش.

إشراف الدكتور:

يوسف أزروال.

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية
باديس بن حدة	رئيسا	أستاذ مساعد (أ)
يوسف أزروال	مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر (ب)
محمود دريدي	عضوا مناقشا	أستاذ مساعد (أ)

السنة الجامعية: 2017 / 2018.

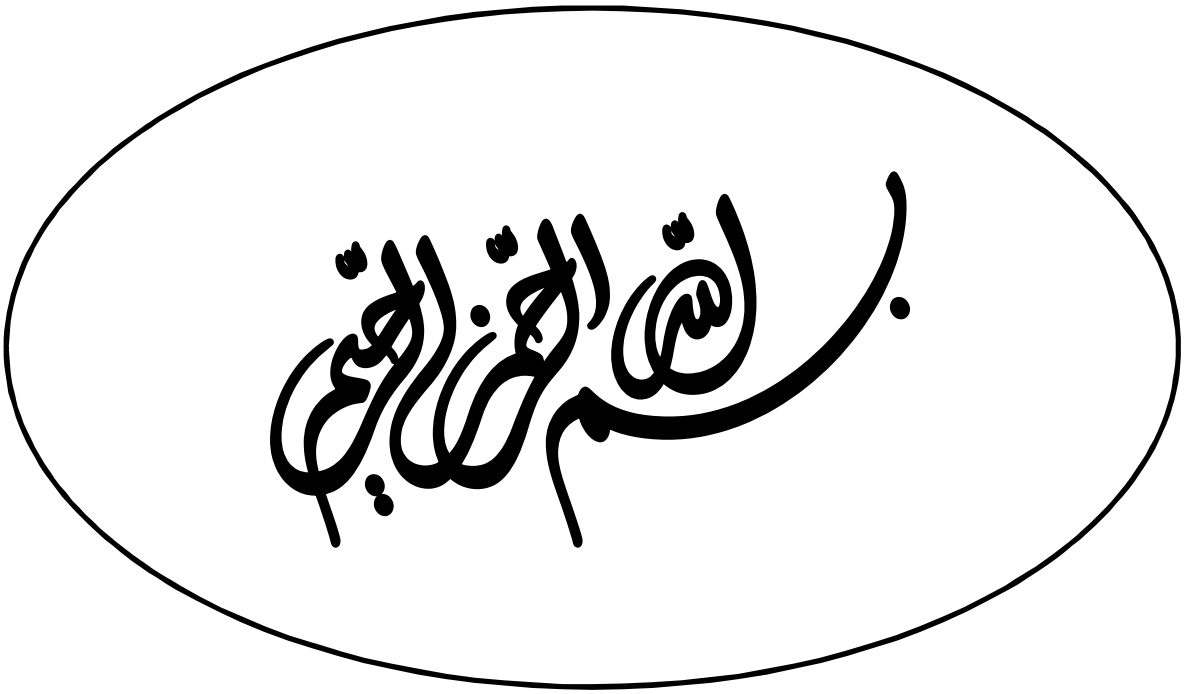
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى والدي الكريمان حفظهما الله.

الى إخوتي : عبدو، حسام، ايمن.

الى عمي رفيق و والدي علاء الدين و عبد الرؤوف.

الى أصدقائي: سفيان، حكيم، سيف الدين، العايش، محمد، هيثم،

وليد، تقي الدين، عبد المؤمن، عمار.

محمد امين، سليم، يوسف، نصرو.

الى رفيق دربي في هذا العمل ايوب

الى روح المرحوم: انور

الى ود اد

الى كل اساتذة جامعة الشيخ العربي التبسي. تبسة.

الى طلبة العلوم السياسة سنة ثانية ماستر خاصة الفوج الثاني.

الى كل من سقط من قلمي سهوا.

اهدي هذا العمل.

بلال.

الإهداء.

الى والدي الكريمان حفظهما الله.

الى اخوتي: عائشة و إبنها يوسف، إيمان و إبنيها تقوى،

عبد المهيمن،

من دون أن ننسى أخي حسين رحمة الله عليه.

إلى أصدقائي: زارع عامر، عبد الرحمان محمد أمين، بلغيث أيمن،

كماش سيف الدين، ميزاب علي،

من دون أن ننسى شباط لبنى من الجزائر العاصمة.

أخص الذكر هنا زميلي و رفيق دربي بلال بخوش على كل هاته

المجهودات

و هو مشكور على ذلك.

إلى أصدقاء الجامعة: فرحاتي سيف الدين، زارع هشام،

ح.خليدة، م.رزيقة.

إلى أخي سوفي مراد الذي كان سندي في حياتي الدراسية

و الإجتماعية.

الى طلبة العلوم السياسة سنة ثانية ماستر.

اهدي هذا العمل.

.أيوب.

شكر و عرفان

نتقدم بفائق التقدير وجزيل الشكر و الإمتنان إلى من زودنا بإرشاداتة و توجيهاتة بصبر بسناء فأنار لنا الدرب و أضاء لنا السبيل فكان لنا نعم المرشد و الموجة...إلى الأستاذ المشرف:

أزرو ال يوسف.

نتقدم بفائق الشكر و الإحترام للجنة المناقشة.

كما لا يفوتنا المقام هنا أن نسجل شكرنا إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة العربي التبسي ، تبسة ...

و يحتم علينا و اجب الوفاء أيضا أن نسجل الشكر و العرفان إلى كل من ساعدونا ورافقونا في إتمام هذا العمل

عبد الحكيم، عامر منصوري .

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر العديد من الصراعات والأزمات، خاصة بعد أحداث 11من سبتمبر2001، و التي عرفت تغييرا كبيرا في طبيعة التهديدات و الأزمات، كما عرفت نموا واضحا في الأفكار والمنطلقات التي بدورها دعمت الطوائف و الأقليات والمذاهب، هذا الدعم عرف بروز نشاط الحركات الداعية للإنفصال والتي باتت تهدد بقاء وإستمرارية الدول.

أثار طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية وقدمته لقمة الدول الصناعية الكبرى في (2002) جدلاً عنيفاً حول محتوياته وموجهاته داخل دول المنطقة عموماً لا سيما الدول العربية التي تباينات مواقفها الرسمية مع مواقفها الشعبية بالرؤية لمحتويات المشروع من الزاوية الإستعمارية فيما رأت فيه فئات عديدة خارج الأطر الرسمية لتلك الدول بأنه يمثل مخرج من النفق المظلم لشعوب وحكومات تلك المنطقة، كما يعتبر هذا المشروع الألية الأولى التي حركت فكرة الإنفصال للأقليات داخل الدول.

تعتبر الأقلية الكردية أحد أبرز الأقليات المطالبة بإنشاء دولة خاصة تعرف ب: كردستان، يكون لها نظام حكم خاص، و حدود مرسمة، دولة ذات سيادة، وقانون، لكن ما يقف عائقا أمام قيام هذه الدولة هو تواجدها داخل دول ذات سيادة و على سبيل المثال : العراق، سوريا، تركيا، ايران....، وقد برزت مطالب الأقلية الكردية بإنشاء دولة بشكل صريح منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، خاصة بعد الدعاية الإعلامية التي كان مفادها أن الغزو جاء بغرض نشر الديمقراطية، و القضاء على نظام صدام، كما أن المطالب الكردية قد أشير لها سابقا في مشروع تقسيم الشرق الأوسط الجديد وهي الخريطة الجديدة للمنطقة، وقد ظهرت فيه دولة كردستان بشكل واضح، منفصلة عن العراق.

كما يمكن القول بأن، الاهتمام المتزايد بالحراك الذي باتت تتبعه الأقليات خاصة في مطالبها الإنفصالية، و كذلك طرح قضايا الحركات الإنفصالية في أجندة السياسة العالمية، ساهم في إنتقال حساسية المطالب الإنفصالية للأكراد الى دول أخرى تحوي هذه الأقليات، و التي أدت الى تنامي و تزايد هذه المطالب، ما جعل أكراد تركيا يطالبون بأحقية و شرعية القضية، ومن قبلهم أكراد العراق و المطالبة بالإستفتاء، ومنه تسعى الحركة الإنفصالية الكردية في كل من العراق و تركيا إلى محاولة الإنفصال وبناء دولة كردستان.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية بالغة في المقام الأول، انطلاقا من المتغيرات المراد تحليلها، على إعتبار إن الأقليات أصبحت تحظى بإهتمام بالغ من قبل المتابعين و المفكرين، خاصة مع إرتفاع و تزايد المطالب الإنفصالية لها.

ببروز التحولات الجديدة على الساحة الدولية، و التغيير الذي طرأ على النظام الدولي، من مختلف الجوانب كان لهذا التحول الأثر البالغ في بروز قضايا جديدة على المستوى الداخلي للدول، كقضية إنفصال إقليم كردستان و المطالبة بقيام الدولة الكردية، هذه القضايا لم تبقى حبيسة المجال المحلي لها، بل طفت الى المستوى الدولي، باحثة بذلك عن تأييد عالمي يثبت شرعية القضية.

إن الإشكال الحقيقي للدراسة، ينطلق من تتبع مسار القضية الكردية منذ بزوغها، الى مرحلة عملية الإستفتاء وهو ما يمكن الباحث من إستيعاب أبرز التحولات، من خلال دراسة أسباب و دوافع المطالب الإنفصالية ومدى تأثيرها على الدول التي تحوي هذه الأقلية.

الأهداف العلمية:

- التعرف على ماهية الحركات الإنفصالية، و الأدوار التي تلعبها داخل الأقاليم الضامة لها.
- مساعدة صانع القرار في فهم المتغيرات الحاصلة حول قضية الحركات الإنفصالية، ووضع الاستراتيجيات اللازمة بغية إيجاد الحلول او محاولة التكيف مع قضايا مماثلة.
- محاولة معرفة خبايا الحركات الإنفصالية، خاصة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط و التي أصبحت مستهدفة من قبل القوى الكبرى، مستغلة بذلك المطالب المتزايدة للهوية الكردية في كل من تركيا و العراق على وجه الخصوص.
- دراسة سياسات وإستراتيجيات كل من العراق و تركيا في مجابهة هذه المطالب الانفصالية، بحيث تذهب هذه المخططات بين الرضوخ و الإحتواء و القمع...

الأهداف العملية:

تكمن الأهداف العملية في التطرق الى السياسات الموجهة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط – مشروع الشرق الأوسط الكبير – ، في المقابل التطرق الى السياسات التركية و العراقية المجابهة للإستراتيجية الأمريكية.

كما يمكن التطرق الى السياسة العراقية و التركية، من أجل كشف خبايا المشروع الضمني الأمريكي، الذي يستغل النشاط الكردي لتنفيذ استراتيجيته تجاه المنطقة.

دوافع إختيار الدراسة:

الدوافع الذاتية:

تتجلى الرغبة الذاتية لإختيار الموضوع، في مدى الحرص على تناول موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الأكاديمي، اضافة الى إهتمام الباحث بالحراك الحاصل على المستوى الأقليمي – العربي – ، كما ان الموضوع يحظى بتتبع الكثير من القوى الإقليمية و العالمية، فهو يشهد عملية ميلاد وبروز دولة جديدة بمعنى، عملية تغيير في البنية الجغرافية لمنطقة الشرق الاوسط.

الدوافع الموضوعية:

- التطرق الى سلوك الحركات الإنفصالية – الحركة الكردية–، ومحاولة فهم سير مطالبهم وغاياتهم في مناطق تواجدهم.
- محاولة إستشراف مصير منطقة الشرق الأوسط في حال إنفصال الاكراد، و بنائهم للدولة الكردية.
- دراسة سيكولوجية صناع القرار، ومعرفة إنطباعاتهم و ردودهم حول القضية الكردية، على إعتبار أنها تمس السيادة و تهدد بإنتفاء الدولة في كل من العراق و تركيا.
- التنبؤ بسيناريوهات مستقبلية للقضية الكردية، في حال تم الإنفصال و تشكلت الدولة الكردية.

الدراسات السابقة:

تعتبر الحركة الإنفصالية الكردية موضوعا يشهد مجموعة من الأدبيات و الدراسات السابقة، لكنها في معظمها تبقى إجتهادات كردية، و على سبيل المثال دراسة مُحَمَّد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، وهي الدراسة التي تم الفصيل فيها في أصل الأكراد، من حيث أجناسهم و أعراقهم ومناطق تواجدهم.

ودراسة بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق " الجارين الحائرين"، و التي تطرق فيها الى المشاكل القائمة بين الدولتين جراء الحراك الكردي، و التعنت التركي و العراقي.

اشكالية الدراسة:

ما مدى تاثير الحركة الانفصالية الكردية بالعراق على تركيا ؟

الاسئلة الفرعية:

- ما هي أبرز العوامل التي دعمت قضية إنفصال إقليم كردستان؟
- ما هي مواقف كل من العراق و تركيا من القضية الكردية؟
- كيف يمكن لتركيا ان تحتوي هذه القضية على الرغم من تزايد المطالب الإنفصالية؟

الفرضيات:

- تزايد المطالب الإنفصالية للأكراد، أدى ذلك الى خلق مخاوف داخل الدول جراء إنتقال عدوى الإنفصال، الذي بات يهدد سيادتها و بقائها.
- التحالف الكردي الأمريكي، والدعم الإيراني إضافة الى تواجد إسرائيل، من شأنه ان يرفع من مستوى أحقية و شرعية مطالب الأقليات و الحركات الإنفصالية-الكردية-.

مناهج الدراسة:

- **المنهج الوصفي:** تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها وفق أسس علمية سليمة، حيث يمكن استعمال هذا المنهج في توصيف بيئة المطالب الانفصالية حسب طبيعة الانظمة السياسية، اضافة الى مراعات طبيعة التحولات التي تكون إحدى أبرز العوامل التي تدعم هذه القضايا.
- **المنهج التاريخي:** يهدف الى تبيان السيرورة التاريخية للأحداث، من خلال تتبع مسار القضية الكردية منذ بروزها على المستوى الداخلي للدول، او بصعودها الى الساحة الدولية وأصبحت كقضية وطنية لها مطالب شرعية، كما يساعد هذا المنهج في التطرق الى أبرز المحطات الزمانية التي تبين ميلاد المطالب الكردية او القضية الكردية بشكل عام.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلال هذا المنهج يمكن التطرق الى أمثلة من الواقع، وفي نموذج القضية الإنفصالية الكردية نتطرق الى الدول التي تظم هذه الأقلية بحيث أصبحت المطالب الانفصالية للاكراد تهدد سيادة الدول ومن أمثلة تلك الدول نجد: العراق، تركيا، وهي الدول التي تضم هذه الأقلية التي تسعى الى إقامة وطن قومي خاص بهم.

صعوبات الدراسة:

لكل باحث صعوبات يواجهها في دراسته، اذ يمكن ان تتمحور الصعوبات في قلة المصادر و المراجع او طبيعة الموضوع، ولعل الصوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه تمثلت في:

- الأراء التي لا تتسم بالحيادية، بالنسبة للمؤلفين، على إعتبار ان هاؤلاء تكون لهم نزعات أو إنتماءات للهوية الكردية محل الدراسة.

- صعوبة التوفيق بين الأراء حول مصير القضية الكردية، وغياب التغطية الإعلامية اللازمة من أجل تصوير بعض الحقائق، التي يمكن ان تعطي تصورات حول مستقبل الأكراد.

تقسيم الدراسة:

لدراسة الموضوع بطريقة تحليلية ملمة بجميع العناصر تم إعتماد التقسيم التالي:

بداية بالمقدمة و ثلاث فصول و الخاتمة.

الفصل الأول تم التطرق فيه الى مفهوم الحركات الإنفصالية، و التمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى، إضافة الى التطرق الى الشق النظري المتعلق بالظاهرة، ثم محاولة تحديد مدى اهتمام البيئة الدولية و السياسة العالمية بقضايا الحركات الإنفصالية.

الفصل الثاني، تمت دراسته من خلال التطرق لقضايا الحركات الإنفصالية في منطقة الشرق الأوسط و بالتحديد في العراق، من خلال التعريف بالأكراد في العراق و دراسة خطر تنظيم الدولة الاسلامية، الذي جعل الهوية الكردية ترفع من مطالبها نحو الإستفاء و بالتالي الإنفصال.

الفصل الثالث، تمحور حول الخطر الكردي المهدد لتركيا، من خلال حساسية المطالب الإنفصالية للأكراد في العراق و إتجاهها نحو تركيا، و هو ما جعل الحكومة التركية تحاول إحتواء هذه المطالب، وبالتالي طرحت مجموعة من السيناريوهات التي تنبأت بمصير القضة الكردية.

خطة البحث.

مقدمة.

الفصل الأول: الحركة الانفصالية: دراسة مفاهمية و نظرية.

المبحث الأول: مفهوم الحركة الانفصالية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للحركات الانفصالية.

المبحث الثالث: الحركات الإنفصالية في أجندة السياسة العالمية.

الفصل الثاني: كردستان في مشروع الشرق الأوسط الجديد: العراق نموذجا.

المبحث الأول: أهمية كردستان في مشروع الشرق الأوسط الجديد.

المبحث الثاني: الحركة الكردية في العراق: الأيديولوجية و الأهداف.

المبحث الثالث: دور داعش في تفعيل مطالب الأكراد.

الفصل الثالث: انعكاسات الحركة الإنفصالية الكردية في العراق على تركيا.

المبحث الاول: شمال العراق والحرب التركية على الأكراد.

المبحث الثاني: الاستراتيجية التركية لاحتواء المطالب الكردية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة حول قيام دولة كردستان.

خاتمة.

قائمة المراجع.

الفصل الاول

تمهيد:

تعرف الدول الكثير من الأزمات و النزاعات التي قد تؤدي إلى أفولها و فشلها، وهو ما يتعارض و الغاية الأسما للدول، ألا وهي البقاء، ولعل أخطر ما قد تواجهه الدول ككيان سياسي هو الأزمات المتعلقة بتنامي المطالب الإنفصالية، التي تكون دوافعها إما إثنية، عرقية، طائفية، مذهبية ...الخ.

ان دراسة الحركات الإنفصالية، يومئ بتشكل كيان سياسي جديد على حساب كيان أخر قائم، و سبب ذلك يرجع الى الفوارق أو الإختلافات الهوياتية، و الإنتماءات العرقية، او الإثنية بحيث ان تشكل هذا الكيان الجديد سيساعد في الحفاظ على حقوق تلك العرقية أو الأقلية، و هو ما جعل الحركات الإنفصالية مطلبا يطرح على المستوى الدولي و يحظى بالإهتمام الأممي.

المبحث الأول: مفهوم الحركة الإنفصالية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.

لقد أصبحت دراسة " الحركات الإنفصالية "و أسباب ظهورها مؤشرا في غاية الأهمية لتوضيح الجانب الاصطناعي للدولة الأمة الملغمة من الداخل لأن الدولة في هذا الإطار لم تعد بمثابة الهيكل الذي يعبر عن الأمة و ينظمها فهي عاجزة عن أداء المهام التي من أجلها وجدت، مما يؤدي إلى تعثر مشاريع التنمية التي تتعرض للمعارضة.

إن دراسة الحركة الإنفصالية تتيح فرصة لتحليل حركات المقاومة و الإنقسامات الإقليمية في الدول الفدرالية، و عادة ما تنطلق الدراسات الإنفصالية من المعطيات الجغرافية التي تهتم بتحليل تقنيات الهيمنة الفضائية وكيفية توزيع السلطات السياسية في فضاء معين، فهي بذلك تعبر عن ثبات العلاقة المتبادلة بين المشاكل البيئية و الرغبة في المحافظة على البقاء و الظاهرة السياسية[1].

المطلب الأول: مفهوم الحركة الإنفصالية.

كلمة مركبة من جزأين و هي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا.

أما الإنفصالية بالمعنى السياسي فهي تعميق أو تكريس لتجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة، المتمثلة في تركيب البلاد فهي إذن عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السياسي القائم في دولة ما، على مراقبة و تسيير جزء من إقليم الدولة، ويكاد يكون التنديد بالإنفصالية بشتى أنواعها من طرف الحكومات القائمة أمرا مشاعا محاولة منها إخفاء الضعف الذي إكتسى الدول التي أسست بعد موجة الاستقلالات[2]، فالنضال من

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت:الجزء الأول، 1981 ، ص222

[2] – رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، باتنة ، 2009، ص43-44.

أجل الاستقلال الذي وصف" بقومية بدون أمة"، قد تم بإسم شعوب دخيلة و مكرهة «Nationalisme sans Nation »

لقد كان من الممكن أن توظف الحركات الإنفصالية كتعبير سياسي عن الإحتجاج الإقليمي لتحديد مجالات إقليمية ملائمة لكل مجموعة غير أن الاعلان عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة سنة 1964 إستبعدت هذه الإمكانية كلية، و من ثم أصبحت الدول الجديدة عبارة عن وحدات مصطنعة و تعابير جغرافية رسمتها الإمبرياليات الاوروبية على خريطة و حاولت أن تشكل منها أمما.

فالحدود التي رسمت بين المجتمعات كانت حدودا رخوة و مؤقتة، فهي غير واضحة المعالم لأن العناصر التي تحكمت في تحديدها لم تكن فقط مبنية على تحديد المصالح في شكلها المادي، بل تجاوزت المعطى المادي إلى معطيات أخرى بشرية وبسيكولوجية، مما يجعلها صعبة التحديد و يجعلنا نستنتج أن التقسيمات كانت سياسية و ليس هناك، ما يمكن أن نسميه في إطار التحليل العلمي لإشكالية رسم الحدود، بالحتمية الجغرافية[1].
لقد عرفت عملية رسم الحدود المصطنعة، وفقا لإستراتجية النظام السياسي القائم تقلبات مذهلة، بينما بقي المجال الطبيعي و البشري ثابتا على حاله غير مكترث بحالة التغير، لذلك لايمكن تحليل الحركات الإنفصالية بمعزل عن دراسة التاريخ، ففهم و تحديد أسباب الحركات الإنفصالية في الدول الفدرالية في العالم الثالث بصفة خاصة مرتبط بدراسة تاريخ المجتمعات الحديثة المتعلق بتحليل ميكانيزمات الحكم الاستعماري، المقاومة الشعبية و الظروف التي مهدت لتأسيس هذه الدول و ميكانيزمات المراقبة التي فرضتها عليها الدول الاستعمارية من خلال تحديد مجال لتجعل منه إقليما و نشير هنا أن ميكانيزمات السيطرة على هذه الدول الحديثة من طرف القوى الإستعمارية التي خلقت مؤسسات إدارية تابعة، إرتبط في بعض الاحيان بالحقيقة الجغرافية لهذه الدول حيث نلاحظ أن بعض الدول بحكم إبتعادها عن المركز السياسي لدولة الاستعمارية إستطاعت أن تفلت من سطوته و تحقق ذاتها، فمع موجة الإستقلالات التي شهدها العالم في فترة الستينات حدث إضطراب في التوازنات الاقليمية التي حددها الاستعمار و إتحدت بذلك بعض الوحدات السياسية المتصارعة لتعطي حركة إنفصالية، بينما لم تكترث الاخرى بسياق البناء السياسي و الاقليمي الذي تزعمته الحركة الانفصالية ، ففي تسلسل الاحداث السياسية التي تؤدي إلى ظهور الحركات الإنفصالية يجب البحث

[1] -رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص 44.

عن كيفية إرتباط الحركة الإنفصالية بالحقائق الجغرافية الملموسة حيث يجب تحديد الاختلافات الجغرافية مثلما يعيها الإنسان لتصبح بعد ذلك محددا أساسيا للإختلافات البشرية.

فالحركات الإنفصالية ليست فقط شكل من أشكال الاحتجاجات الاقليمية فهي تتخطى المعطى الإقليمي لتصبح بذلك مطلب قومي يعيد النظر في مفهوم الدولة التي تأسست بعد موجة الإستقلالات التي عرفها العالم.

فعلى حد تعبير مارسال بروستMarcel PROUST في كتابه Le Temps Retrouvé فإن "التجمعات الكبرى للافراد التي لقبت بالامم تتصرف في حد ذاتها كأفراد فهي تخضع في تصرفاتها لمعطيات نفسية تتحكم فيها عوامل عاطفية."

للإنفصالية بعد عاطفي و عنيف، ناتج عن وضعية إنتظار خائبة متوجة بالإحساس بالخداع حيث عجزت الدولة في الاستجابة لنداء هذه الجماعات مما يؤدي إلى تناقض في وجهة نظر الإنفصالين مع الخطاب الرسمي للدولة ويجعل الدولة تندد بالحركات الإنفصالية التي يؤمن الإنفصاليون بشرعيتها، هذا ما يجعل الدولة في وضعية الدفاع ضعيفة عن شرعيتها لان الحدود التي رسمتها السلطات الاستعمارية لم تضع في الحسبان مصلحة الشعوب لكنها إعترفت بأولوية الدولة على الأمة[1].

فالاستعمار فرض أقاليم دول تجمع بين شعوب متناقضة بالنسبة لمعطياتها الديموغرافية و الإثنية و رسم الحدود على أساس معطيات" خارجية عن حقيقة هذه الشعوب و من بين الأسباب التي تؤدي إلى فشل الحركات الإنفصالية غياب ميكانيزمات توليد الأمة، حيث تقع الحركات الإنفصالية في نفس إشكالية الدولة نظرا لغياب المعطيات الثقافية القوية التي تسمح بتجاوز إطار المطالب الاثنية التي تؤشر عن قطيعة هذه الجماعات مع الماضي من أجل إرساء مبادئ أمة حقيقية[2].

للانفصالية دروس تعبر من جهة عن خطر الانتحار الجماعي و من جهة أخرى تعبر عن ضرورة وجودها كوسيلة للتعبير، فمن خلال الحركات الانفصالية ندرك التناقض الموجود بين النظرية و التطبيق، بين الخطاب

[1] - Marie Christine AQUARONE, Les Frontières du Refus, Paris : CNRS, 1987, P.9
[2]- Ibid, P.9

السياسي الرسمي و الواقع الاجتماعي الحقيقي الذي يجعل الدولة تتجند عسكريا خوفا و حفاظا على بقائها المهدد، و تتبين بذلك الهوة بين الأقوال و الأفعال وتتضح الهوة بين الخطاب الأيديولوجي للدولة و ممارستها الفعلية من خلال قمع المحاولات الإنفصالية.

تعتبر الإنفصالية في علاقتها مع الدولة بصفة عامة و الفدرالية بصفة خاصة، المؤشر الرئيسي الذي يعبر عن وجود أمة فتبادل الحوار السلمي أو العنيف بين الدولة و الإنفصالية هو الوحيد الذي يخول للاثنين تحديد الأمور الإيجابية أم السلبية التي تجمع وجهات النظر أم تفرق بينها، و تتحكم بذلك في تعريفها، فالاختلاف هو الذي يدفع إلى وجود علاقة، حيث لا يمكن تصور القضاء على الحواجز السياسية و الإقتصادية في إطار فدراليات الدول بدون التفكير ، في الإشكالية التي يطرحها الإنفصاليون حول هوية الدولة[1] .

تلعب الإنفصالية دور المؤشر عن عملية الاندماج في الإقليم، فالحكومة الإنفصالية تعبر عن الغموض السياسي للحكومة المركزية من خلال الاحتجاج، فالمناطق التي تطالب بالإنفصال يمكن أن تكون مناطق فقيرة أم مناطق متقدمة تعاني من مشكل تحديد الهوية، فالأن هذه الجماعات لم تدمج فهي لا تستطيع أن تعيش مع الآخرين و تصبح بذلك الوحدة الوطنية مهددة.

تجلب الإنفصالية الانتباه للمظاهر التي أهملت من طرف الدولة و تخول لها فرصة التكيف مع الأوضاع، غير أن هذه العملية تتطلب انفتاح القيادات السياسية لتقبل عملية التغيير الأمر الذي لا تتحلى به عادة هذه القيادات في دول العالم الثالث على غرار الدول المتقدمة مما يجعل هذه الدول تتصرف بدورها كأقلية متميزة "إنفصالية "داخل الدولة.

تتيح دراسة الإنفصالية فرصة قياس نسبية بعض العوامل الجغرافية التي كانت تبدو ثابتة حيث يصبح مجال الدولة عبارة عن سلسلة نقاط كاشفة مرتبطة بالضمير البشري يضاعفها حسب المتطلبات و يوظفها و ينفصل عنها كلما استدعت الضرورة لذلك، فالإنفصالية تعبير حاد عن الاتجاه البشري نحو تميز مجال معين من خلال خلق المعارضة[2].

[1] – إبراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعادة الصباح ، القاهرة ، 1992، ص17.

[2] – رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص 45.

تتطابق الحركات الإنفصالية مع مشروع فرض الاعتراف بالسيادة لصالح مجموعة بشرية باسم تجانسها، الحقيقي أو المفترض، أو الأخلاقي أو الثقافي فهي إذن تعبير عن حيوية الذاتيات و تذكير للسلطات العامة بخطورة الإحساس بعدم الإرتياح[1].

إن التصور الكلاسيكي للدولة الفدرالية يستلزم احترام بعض الأفكار والمبادئ المكرسة مثل فكرة الاستمرار الذي يعني الاستحالة القانونية للإنفصال، فكرة التناضد الذي يعني مستويين للدولة مستوى الدولة الفدرالية و مستوى الدول المنظمة للاتحاد (ثم احترام مبادئ أو قوانين الإستقلال و المشاركة).

غير أن هذا التصور المثالي للدولة الفدرالية–الذي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا أفضل نموذج عنه–لا يتجسد في الواقع إلا قليلا، فنحن ندرك وجود عدد كبير و متنوع من الدول الفدرالية رسميا في الحياة المعاصرة عبر القارات الخمس غير أن الممارسة الفدرالية فيها تختلف من منطقة إلى أخرى فالممارسة الفدرالية لأمريكا اللاتينية مثلا ليست نفسها الممارسة الفدرالية بالنسبة للدول الفدرالية الماركسية، و فدرالية الهند يمكن في بعض الأحيان أن تقترب ممارساتها من الممارسة الفدرالية للنمسا بينما تشكل فدرالية نيجيريا هي الأخرى 19دولة اتحادية نوع متميز من أنواع الفدراليات

بصفة عامة فان تطور النظام الفدرالي يتميز بالتراجع في مبدأ الاستقلال و تحريف مبدأ المشاركة مما يؤدي إذا توفرت الشروط واختل التوازن إلى ظهور الحركات الإنفصالية[2].

المطلب الثاني: اسباب بروز الحركات الإنفصالية.

أ –تراجع مبدأ الاستقلال:

يعني أن الفدرالية تسعى إلى احتكار السلطة على حساب الدول الأعضاء في الاتحاد، فهناك اتجاه واضح نحو المركزية و من ثم تراجع في استقلالية الدول الأعضاء، و يبدو هذا واضحا بالنسبة لدول الفدرالية القديمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا و استراليا، فهناك منذ سنة1930 تضاعف للخدمات العامة الفدرالية

[1] -Marie Christine AQUARONE, Les Frontières du Refus, op.sit. P.9

[2] – رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص 45.

على جميع المستويات، حيث يلاحظ تدخل للسلطة الفدرالية من خلال المساعدات المالية، وبالتالي تزايد المراقبة وهيمنة الفدرالية على نشاطات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويستغل هذا التراجع في مبدأ الإستقلالية أثناء الحملات الإنتخابية يمكن التأكد أكثر مما سبق ذكره في الدول الفدرالية الحديثة حيث أن مشكل التماسك الوطني أو الوحدة الأيديولوجية تدفع بالفدرالية إلى احتكار السلطات[1].

لهذا فإن استقلالية الدول الأعضاء في الاتحاد بالنسبة للاتحاد السوفيتي، بغض النظر عن الصيغ الدستورية، تعد ظاهرية أكثر مما هي واقعية، باستثناء المجال اللغوي و الثقافي.

ففي الهند مثلا، نلاحظ أن الدول الأعضاء ليس لها استقلالية دستورية لذلك يحدد الدستور الفدرالي بدقة فائقة صلاحيات الدول الأعضاء في الاتحاد، يضاف إلى هذا تبني مبدأ التدخل الاقتصادي وفقا للمذهب الاشتراكي فالواحدية في الأخير هي التي تطغى على الفدرالية المعلنة رسميا[2].

ب –تراجع مبدأ المشاركة:

تنحرف إجراءات المشاركة عادة حيث تلغى مشاركة الدول من مراجعة الدستور أو أنها عادة ما تشارك مشاركة ظاهرية.

فالمساواة في تمثيل الدول في الغرفة الثانية مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا يترك المجال عادة للا مساواة، مما يجعل الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتميز بالكثافة الشعبية تتفوق على الدول "الصغيرة " مثلما هو الشأن بالنسبة لألمانيا الفدرالية السابقة بشيء من التحفظ، في الاتحاد السوفيتي السابق، و في الدول الفدرالية لأمريكا اللاتينية.

إن لعبة الحزب الواحد في النظام الفدرالي الماركسي يقلل من المدى الحقيقي للاستقلالية و المشاركة لأن نفس التيار الأيديولوجي يملي القرارات على كل المستويات[3].

[1] -Marie Christine AQUARONE, Les Frontières du Refus, op.sit, P.9.

[2] – إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سابق، ص17.

[3] – إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق، ص18.

المطلب الثالث: الانفصالية و المفاهيم ذات الصلة.

اولا: الأقلية.

هي مجموعة جزئية أو بلغة الرياضيات الحديثة "تحت-مجموعة" من الأفراد ضمن مجموعة أوسع ندعوها الدولة القومية، يبقى هذا التعريف منقوصاً لأنه لا ينطبق على كل الجماعات التي تعيش ضمن الدولة، مثل العائلات والطبقات الاجتماعية[1].

وفيما يتعلق بتعريف الأقلية، فالتعريف الأكثر شيوعا برجع إلى ويرث L.Wirth الذي يرى أن الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومغربين ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفزيولوجية و الثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة و هذا التعريف اقتصر على تبيان وتوضيح كون الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة ليست عامة ولا تنطبق على بعض الأقليات.

فقد نجد أقليات هي المسيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية مثل الأقلية البيضاء في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أو الصينيون في ماليزيا، الهنود في كينيا، واليهود في العديد من البلدان الأوروبية فالأقلية في هذه الحالة ليست مسألة العدد وإنما مسألة ما هو دورها ومكانتها ووضعها في الهرم والسلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الدولة، ومما سبق ذكره يمكن القول أن هناك دولا تحتوي على مجموعة عرقية ذات حجم كبير ولا تتمتع بأي نفوذ وقوة في السلطة والدولة مثل الهوتو في رواندا وبورندي، ولهذا ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة[2].

---

[1] – محمد محمود ربيع ، اسماعيل صبرى مقلد "محرران" ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، الكويت، 1993-1994، ص145.

[2] – غليون برهان ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت، 1979، ص125.

ومهما يكن، فإن المعيار العددي هو التعريف الطاغي على كل التعريفات سواء من طرف علماء الاجتماع دراسة البشرية، و لدراسة الأمم المتحدة وخاصة من طرف مقررها الخاص كابورتولي(Caportole) حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى العرقية، الديانات والأقليات اللغوية[1].

فمقرر الأمم المتحدة حول الأقليات عرفها بأنها: مجموعة عددها أقل من باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة ويملك أعضائها الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي السكان وتتمسك بوعي التضامن الموجه نحو المحافظة على الثقافة والدين واللغة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أهم العناصر الأساسية التي تضمنها التعريف:

1-عدد قليل مقارنة ببقية السكان وهو المعيار الذي اعتمده ويرث.

2-هي في وضع سياسي واقتصادي ثانوي أي مسيطر عليها من طرف الأغلبية.

3-لها خصائص لغوية ودينية تختلف عن باقي السكان.

4-عندها إدراك ووعي للمحافظة على هويتها

تُستعمل كلمة أقلية في أيامنا هذه للدلالة على معنى محدد، وتلحق بها صفة "قومية" لتدل على جماعة معينة تختلف بصفات واضحة وعميقة عن المجموع المشكل للأمة[2].

إن الشروط التاريخية لتشكل الأقلية متنوعة جداً، لكن بكل الأحوال فإن إرادة الأقوى هي التي تجد طريقها للتطبيق، والأقوى لا يعني دائما الأكثر عدداً، لقد أدت الفتوحات والمعاهدات والصدف التاريخية إلى حالات من السيطرة لم تكن ردود الأفعال تجاهها متشابهة في كل الأمكنة، و هناك حالات استطاع المهزومون فيها

[1] – هشام محمود الأقداحي ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008، ص25.

[2] – الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 9 التنقيح 2 الأمم المتحدة نيويورك وجنيف،2013، ص40.

السيطرة على الغزاة بواسطة عددهم أو ثقافتهم، حتى لم يعد من الممكن بعد زمن التميز بينهم، وهناك آخرين قاوموا قرونا عديدة وما زالوا يقاومون لاستعادة استقلالهم المفقود.

ومن جهة أخرى فإن مطالب الأقليات مختلفة، فبعضها تشعر أنها تشكل أمة حقيقية متميزة عن التي تم استيعابها ضمنها، وتطمح إلى حكم ذاتي أو إلى استقلال تام، وبعض الأقليات على العكس من ذلك تتمنى أن تذوب ضمن الأمة الحاوية لها، وهناك أقليات تقتصر مطالبها على مواضيع محددة غالبا ثقافية. إن هذه الملاحظات توصيفية فقط وعامة جداً، لذا نقترح الاقتصار في تعريف مفهوم الأقلية على التالي: "الأقلية هي مجموعة جزئية تاريخية محتواة في مجموعة أوسع تشكل دولة، وتنشأ فيما بينهما علاقات ديناميكية تتميز بتقابل النبذ و الجذب[1].

ثانيا: العرقية.

انطوني سميث(Anthony Smith) عرف العرقية بأنها مجموعة السكان لها الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية، ولها عناصر ثقافية (myth) أسطورة ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة، ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات للمجموعة العرقية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1-مجموعة السكان، وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

2-الأصل المشترك فهذا العنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

3-الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة العرقية

4-إن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة العرقية، لان العرقية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي[2].

---

[1] – توفيق راوية ، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 197.

[2] – رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص47.

ويمكن أن ننظر إلى العرقية من جانبين: جانب ايجابي وهو المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، جانب سلبي يمكن أن يهدد التضامن الوطني، فالاثنية هي عادة ما ينظر إليها على أنها سلبية ومتخلفة وخطيرة والخطورة تكمن في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسية في سبيل إنشاء دول جديدة وحديثة مستقلة خاصة لمجموعة عرقية معينة، وهذا ما فعلته النخبة السياسية أثناء انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

فالرئيس السابق صلوبودان ميلوسوفيتش والكرواتي توجمان وظفا الورقة الاثنية وخاصة في فترة الفراغ الثقافي والإيديولوجي الناتجة عن انهيار الإيديولوجية الشيوعية، فكلاهما حاولا إحياء الإمبراطورية الصربية والمجد الكرواتي في سبيل الوصول إلى السلطة وتأسيس دولة خاصة بصربيا وكرواتيا، وحدث ذلك على حساب الأقليات الأخرى القاطنة في تلك الدول[1].

فإذا كانت هناك مجموعة مهيمنة في دولة ما وتشكل الأغلبية من مجموع السكان، فإن تكوين الهوية العرقية لهذه المجموعة تهمن على الهوية الوطنية للأمة، وإذا اختارت الأغلبية العرقية التمسك بهويتها وفرضها على الآخرين تؤدي إلى حدوث اضطرابات للمجموعات الأخرى.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وشاهدنا انتعاشا للعرقيات، ولتفادي مشاكل الأقليات في أوروبا عقد مؤتمر في هلسنكي حول حماية الأقليات الأوروبية وحق ممارسة شعائرها الدينية وتعلم لغتها.كما عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا إذ نص على أن" المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان يؤكد بأنه من واجب الدول السهر على حماية الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتمكينهم ممارسة كامل حقوقهم والحريات الأساسية دون تمييز وبصفة شرعية وفق القانون، وهذا طبقا للإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الإثنية الدينية واللغوية، فالأفراد لهم حق التمتع بثقافتهم الخاصة وممارسة ديانتهم واستعمال لغتهم الخاصة بكل حرية دون تمييز[2].

---

[1] – جبر السيد محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة دار المعارف، الإسكندرية،1990، ص 143.

[2] -C.H.Enloe,Ethnic Conflict and Political Development,(Bostn:Little Brown Company 1973),p.10.

ثالثا: مفهوم الإثنية.

يعتبر مفهوم الإثنية من المفاهيم الغامضة التي يتداخل معناها مع العديد من المفاهيم الأخرى، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دلالته اللغوية، والإصطلاحية وإلى الفرق بينه و بين بعض المفاهيم المشابهة، ثم نقدم تعريفا إجرائيا ترتكز عليه هذه الدراسة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك–من الباحثين العرب –من دعا إلى التفرقة بين الإثنية والعرقية على حصر بعضهم الإثنية بأنها تمتاز بعنصريين اللغة والدين، عكس العرقية التي قد تضم عناصر أخرى، وهذا لا أساس علمي ولا منفعي له، فالإثنية هي العرقية والفرق بينهما هو كون الأولى ترجمة حرفية لكلمة إثنوس اليونانية والثانية الترجمة الدلالية لها.

و تعرف الإثنية في اللغة: مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنوس ethnos والتي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة .Polis city التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي[1].

أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء والمتوحشين Wild peaples ثم انتقل إلى اللغة اللاتينية ليصبحethnicum ليقترب من نفس الدلالة اليونانية، حيث وصف ، انتقل إلى اللغة اللاتينية ليصبح به الكفارles infidèles والغرباء من غير المسيحيين و اليهود.

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دو لابوج de la pouge vacher و يعتبر، مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية les selections sociales) هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا George montandon (جورج مونتوندون يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بيها و بين القومية ، فيما عمل ليود واغنير(Lioyd wagner)، على تطوير المصطلح سنة1941[2].

[1] – محمد مهدي عاشوري، التعددية الاثنية، إدارة الصراعات و استراتيجية التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية الاردن، 2002، ص 04.

[2] - C.H.Enloe,Ethnic Conflict and Political Development,op.sit.p.10.

عند الانثربولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ، أما عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي و الاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب اريكسون(Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم.

هناك من يعارض استعمال كلمة" العرقية "لأنها ذات دلالة ضيقة ترتكز على السلالة وتهمل باقي العناصر إلا أن هذا الرأي يخلط بين الجماعة العرقية والجماعة السلالية التي تعتبر جزء منها، فالعرقية أوسع من الجماعة السلالية، فهي ترتكز على العديد من المقومات الدين اللغة والعادات...الخ و ليس على عامل السلالة فقط.

كما تعرف الإثنية على انها ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية إجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة و معتقدات متفردة والإعتقاد بأصل و تاريخ مشترك و شعور بالإنتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها فى تفاعلهم مع بعضهم ومع الاخرين[1].

ويرى **جوزيف رودلف** أن الإثنية كانت تعرف تقليدياً في ضوء الصفات الوراثية والعرقية المشتركة و أن تعريف الإثنية لا ينحصر فقط فى الاختلافات الجينية أو اللُغوية ولكن ينصرف أيضاً للاختلافات الدينية لأن العنصر المحدد في تعريف الإثنية هو نظرة الجماعة لنفسها، ومن هنا يمكن القول إن الإثنية تتشابه مع الطائفية إلى درجة التطابق فى أنهما يشيران إلى الاختلاف فى العناصر الثقافية والبيولوجية كمحدد لهوية الجماعة عن غيرها من الجماعات كما تتشابه الطائفية مع الإثنية أيضاً كونهما سبباً فى تهديد كيانات الدول من الداخل إذا ما تم توظيفهما سياسياً بل إن الإثنية تؤدي في كثير من الأحيان إلى إنهيار الدول، كما فى حالة الكونغو الديموقراطية وتؤدى أيضاً إلى مآسي إنسانية كتلك التي حدثت فى رواندا وبوروندى بين الهوتو والتوتسى، كذلك الحرب الطاحنة بين شمال و جنوب السودان، والتي أدت إلى إنفصال جنوب السودان بموجب الإستفتاء فى مطلع العام الحالي[2].

---

[1] – إزيفيدو ماريو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون)، ترجمة جاد جوهر، مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003، ص71.

[2] – إزيفيدو ماريو، مرجع سابق، ص71.

رابعا: الأمة و القومية.

الأمة nation مصطلح مشتق من الكلمة الإغريقيةnatio وهي بدورها مشتقة من natus والتي تعني الولادة، وتشمل علاقة دموية مشتركة، فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي، أي هناك علاقة وطيدة بين الأمة والعرقية وهذا ما وضحه راسموسنRasmussen :

1-علاقة افتراضية مشتركة أو مسلم بها، علاقة الأم بالأعضاء ويمكن أن تكون رابطة الدم حقيقية لكن عادة ما تستنبط من الخيال.

2-ميراث ثقافي مشترك، فهذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة وينسجم مع القيم العاطفية إلى درجة أن أي اعتداء عليها ينجم عنه شعور بالعنف، ويتضح لنا من هذا أن الأمة لها علاقة بتاريخ الأفراد ولا يمكن بناء الأمم بدون ميراث ثقافي لأن العناصر العرقية تلعب الدور الأساسي في ظهور الأمم[1].

لقد اختلف منظرو الأمة حول مكوناتها، لكن هناك إجماعا على مكون رئيسي وهو الإقليم أو الأرض والاختلاف في تشكيل الأمم يتمثل في:

- ما هي العناصر التي يجب توفرها للأمم؟
- هل كل مجموعة عرقية تسمى نفسها أمة لها حق المطالبة بإقامة دولة؟
- هل هناك معايير موضوعية للأمة؟
- هل الأمم على سبيل المثال يمكن تعريفها باللغة المشتركة أو تاريخ طويل أو ثقافة مشتركة أو دين مشترك أو الانتماء إلى السلالة نفسها أو العرقيات الفرعية أو بين مزيج بعضها أو كل هذه الخصائص؟

ومهما يكن فإن الأمة لا تتطلب كل هذه الخصائص والمعايير السابقة لكي نطلق عليها أمة ويعود السبب في ذلك إلى أنه من النادر أن نجد أمة تتوفر فيها تلك الشروط وإنما يكفي توفر ميزة أو ميزتين حتى يمكن إطلاق عليها مصطلح أمة[2].

---

[1] – هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة، مرجع سابق، ص27.

[2] – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص27.

ظهرت وتطورت الأمة عبر المراحل المختلفة للشعوب، و بشكل واضح أثناء الثورتين الفرنسية والأمريكية، والشيء الذي يمكن ملاحظته في تلك الفترة هو أن مصطلح الأمة كان يعني الدولة والشعب، وفي الحقيقة فمعنى الدولة يختلف عن الشعب، فالأمة مصطلح يدل ويشير إلى عرقية مشتركة وهوية ثقافية يتقاسمها شعب واحد بينما الدولة هي وحدة سياسية تعرف بالأركان الأساسية وهي الإقليم والشعب وحكومة مستقلة تراقب إقليمها وسكانها دون الأخذ بعين الاعتبار التجانس والتنافر العرقي.

عادة لا تتقاسم دائما الدول والأمم الحدود الثقافية والإقليمية المشتركة، يمكن أن تكون الدولة متجانسة عرقيا ،أي تحتوي على عرقية واحدة وهي قليلة على المستوى الدولي، ويمكن أن تكون متعددة الأعراق وهي السمة التي تميز غالبية الدول في وقتنا الحاضر، ولو طبقنا مبدأ لكل أمة دولة لأصبح العالم يتكون من مئات من الدول الجديدة، ولهذا فهناك أمم بدون دول خاصة بها مثل الكتاليون، الباسك، و الكيبيكيون، الكرد، لكن ليست هناك أمم دون إقليم، رغم وجود أمم في المنفى والمهجر، والوطن هو المكان الذي يعتقدون الرجوع إليه[1].

القومية لا يوجد اتفاق حول مفهوم القومية، لأنها تتكون من عدة عناصر تشكلت عبر أزمنة مختلفة، فمثلا نجد في التاريخ عدة قوميات مثل التي ظهرت في أوروبا وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد تلك الدول، وكذلك القومية الآفرو آسياوية التحررية التي أدت إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وأخيرا ظهرت القومية العرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية(ethnonationalism) وهي شائعة الاستعمال في الخلافات الدولية والتي أدت إلى إقامة دول على أسس عرقية.

[1] – عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة ، مصطلحات مختارة الدار الجماهيرية للنشر و الإشهار و التوزيع و الإعلان، 1994، ص2.

فمصطلح القومية حديث النشأة ويرى صوفيني (G.DE Bertier Sauvigny) انها ظهرت في الأدبيات سنة 1798 وغياب مفهومها في المعاجم باستثناء القرن 19 وبداية القرن العشرين، وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث[1].

و القومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، في الانتماء إلى الأمة المحددة.

ويمكن القول أن القومية إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية، والتراث المشترك قد يشمل الاعتقاد بالأصل الواحد، اللغة، الدين، الثقافية، والقومية إيديولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقادهم بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية[2].

التقسيم المعاصر للقومية هي: قومية مدنية وقومية عرقية وهناك اختلاف بينهما، فالأولى تؤدي دورا أساسيا إيجابيا، بينما القومية العرقية قد تؤدي دورا أساسيا إيجابيا وسلبيا، فالقومية المدنية ترتكز على تكوين الأمة ككل دون أخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والإثنية، المنتمين إلى معتقدات الأمة السياسية، والأمة مجموعة متساوية الحقوق ومواطنوها متحدون، أما القومية العرقية فنعتقد أنها ساهمت في ظهور ألمانيا كدولة، فالقومية الألمانية اعتمدت على رابطة الدم ولم تعتمد على التطور السياسي مثل القومية المدنية، لأن المواطنة في ألمانيا كانت مبنية على أسس عرقية ولهذا فالوعي العرقي كان مبنيا على رابطة الدم قبل الوعي المدني[3].

وبعد انهيار النظام الشيوعي ظهرت القوميات العرقية، فإحياء القومية منذ نهاية الحرب الباردة كانت لها خاصية عرقية، فمن التجارب السابقة للقوميات العرقية، ظهرت أنها هي المصطلح الطبيعي والوحيد تقريبا والوسيلة

[1] – صلاح المختار، نواقض الوطنية :النزعة الطائفية ، جريدة التجديد العربي، سبتمبر 2004، ص12.

[2] – صلاح المختار، مرجع سابق، ص12.

[3] – هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة، مرجع سابق، ص27.

الأكثر فعالة للتجنيد الاجتماعي والسياسي والقومية العرقية يمكن ملاحظتها في يوغسلافيا السابقة أين حاولت العرقية الصربية توحيد جميع الصرب في دولة واحدة وهي صربيا الكبرى ولو على حساب المجموعة العرقية الأخرى السلوفينية، الكرواتية والبوسنية، والنخبة السياسية التي ظهرت على أنقاض الأنظمة الشيوعية استخدمت المناورة والتعصب العرقي لكي تؤسس دولا عرقية خاصة بها، فهذا النوع من القومية العرقية هو الذي سبب اندلاع الخلافات العرقية في كل من يوغسلافيا وناجورني كاراباخ في أذربيجان بين أرمينا وأذربيجان[1].

خامسا: الطائفية.

الطائفية: هي نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية، وإنما استغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية بعيدة عن الدين، وتطورت هذه الخلافات لتصبح تعصبا أعمى أشبه بالعصبية القبلية وأخذت مؤخرا أبعادا عنصرية لا تختلف عن الفاشية، والنازية بالمعنى الحديث، ولكن بغطاء ديني ومذهبي، يستخدمها سياسيون علمانيون هم أبعد ما يكونوا عن روح الدين والتديُّن الحقيقي، بل يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية، ومصالحهم الشخصية المادية، والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء الطوائف الأخرى، ويستثنى من هذا التعريف أتباع الوهابية من التكفيريين، فالوهابية تعتمد على الفقه الحنبلي، المتزمت بآراء ابن تيميه التكفيرية، وآراء مؤسس الحركة الشيخ مُحَّد بن عبدالوهاب، في محاربة المختلف عنهم في الدين والمذهب، ويبررون إبادتهم اعتماداً على تفسيرهم الخاطئ للإسلام[2].

أما العنصرية، فهي العداء للبشر والتمييز ضدهم بسبب الاختلاف في الانتماء القومي، وهو مدان وفق جميع الشرائع والقوانين الدينية و الوضعية.

كما ويجب التوضيح والتأكيد هنا على أنه ليس من الطائفية والعنصرية والفاشية أن يلتزم ويعتز الإنسان بانتمائه الديني، والمذهبي، والوطني والقومي، بل من الطائفية، والعنصرية، والفاشية إذا ناصب الإنسان إنساناً

[1] – هشام محمود الأقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة، مرجع سابق، ص27.

[2] – خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ص232.

[3] – عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الرباط، 2008.

آخر العداء، وسعى لإلحاق الأذى والضرر به، بسبب انتمائه لقومية أو دين أو مذهب آخر. وعليه، فنحن لا نتحدث هنا عن تعددية الطوائف التي هي مسألة طبيعية في جميع الشعوب، إذ لا خطر منها، بل عن نزعة الطائفية والعنصرية، أي التمييز الطائفي والعنصري لما يشكلان من مخاطر جسيمة على وحدة الشعب والسلم الاجتماعي.

يعد مفهوم الطائفية مفهوماً رئيسياً من مفاهيم علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع السياسي خاصة، والطائفية مفهوم مشتق من جذر متحرك مأخوذ من (طاف، يطوف، طواف، فهو طائف) فالبناء اللفظي يحمل معنى " تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره".

والطائفية كما جاءت فى المعجم الوسيط نسبة إلى الطائفة و هي: الجماعة و الفرقة[1].

فبينما يحدد بعض المفكرين مثل C.M.Arensbn"" الطائفية على أنها وحدة بنيوية تنظيمية ثقافية و اجتماعية ، يعرفها البعض الأخر على أنها جماعة يرتبط أعضاؤها بعضهم البعض بشعور عميق المشاركة بينما اعتبر علماء الاجتماع الغربيين كل جماعة مختلفة بمثابة جماعة طائفية سواء كانت جماعة دينية أو مذهبية أو لغوية أو حتى جماعة ذات نمط معيشي متميز مثل البدو والغجر.

و يرى بعض الباحثين أن الطائفية هى المناداة بسياسات انشقاقية لصالح مذهب ديني ما و يستخدم في علم اجتماع الأديان وهو ذلك الجزء الذي انفصل على التيار الديني الأساسي لخلافات حول الممارسات والمعتقدات الدينية أو كليهما، بحيث لا يؤسس ذلك لجزء المنشق ديناً جديداً وتبدأ الطوائف في الظهور عندما يقوم الدين الأساسي بمعالجة قضايا و مشكلات فتظهر الطوائف لتعبر عن رفضها لتلك التصورات ذلك الرفض الذي قد يأخذ شكلاً إيجابياً حين حين تنشئ الطوائف ميليشيات عسكرية لتعبر عن رفضها حركياً، أو سلبياً يتمثل فى تقوقعها على نفسها وتفضيلها الانسحاب على المواجهة[2].

[1] – فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة فى العالم العربى: نموذج الشيعة فى العراق ، مكتبة المدبولى، القاهرة، 1996، ص45.

[2] – فرهاد ابراهيم، مرجع سابق، ص45.

كما يعرفها Peter L. Berger على أنها شكل من أشكال الرابطة الدينية بلا منازع، و أن الطائفة هي ذات الشكل الذي يظهر نتيجة التأثير المباشر للدين بينما يذهب اخرون فى تعريفهم للطائفية على أنها جماعات حصرية مغلقة تتحدى البيئة التي نشأت فيها، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم نُخب، مهمتهم الحفاظ على نقائهم الأخلاقي وتغيير العالم و إعادة صياغته وفقاً لمبادئ دينهم التي يعتقدون في صحتها[1].

ويرى ماكس فيبر و أرنست ترولتش أن الطائفة هى مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة ذات عضوية اختيارية أو تعاقدية، ويخرج ماكس فيبر بذلك التعريف عن الطائفية من الإطار الديني إلى الإطار الفكري.

أما كارل ماركس وفريدريك أنجلز فقد ميزا بين الطائفية السياسية والطائفية الدينية إذ نظرا للطائفية على أنها حركة احتجاجية من المحرومين اقتصاديا، أما الطائفية السياسية فوجدا أنها الشكل الحديث للطائفية.

وقد عرفها البعض بأنها سلوك التعصب لصالح المجموعة التي ينتمي إليها الشخص تجاه المجموعات الأخرى بإظهار التباين معهم، وهو ذاته التمذهب والمذهبية وتعرف أيضاً على أنها تمسك الجماعة بمصالحها ومنظومة قيمها المشتركة وتعصبها في الحق والباطل[2].

[1]– رانيه محمد بديع سريبة، سياسات المصالحة والصراعات الاثنية فى لبنان ، أزمة التكامل 1989–1999 ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003.

[2] - Ali,Sayed, Collective & Elective Ethnicity : Caste among urban Muslims in india , Sociological Forum , 2002.

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للحركات الإنفصالية.

المطلب الاول: النظرية الماركسية.

النظرية الماركسية حللت الظواهر القومية في قالب الطبقة الاجتماعية المستندة على المادية التاريخية، لقد كان ماركس ملما بالخطر القومي على الفكر الاشتراكي، فالماركسيون يعتبرون نضال العمال ضد الطبقات البرجوازية عاما وشاملا من شأنه أن يوحد العمال، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، لذلك فالقومية ليست ذات أهمية...إذ حالما تتحرر هذه الجماعات من التخلف الإقطاعي تفقد تميزها، أي تذوب وتنسلخ داخل المجتمع الشيوعي، فالإيديولوجية الشيوعية همشت الجانب العرقي، والحجج الأخرى هي أن الخلافات العرقية والفوارق الطبقية تتلاشى في ظل النظام الاشتراكي، وسيادة البروليتاريا ستعمل لزوالها، لأن العمال لا وطن لهم.

اعتقد كارل ماركس فيما بعد أن الهوية وما يترتب عنها من تقسيمات طبقية في ظل النظام الرأسمالي ستزول وتذوب مع تطور النظام الاشتراكي وستحل محلها هوية جديدة هي الهوية الاشتراكية التي لا تعترف بالجنسيات وإنما بنضال العمال في سبيل بناء الاشتراكية وتحقيق مجتمع شيوعي[1].

وقد سار الإشتراكيون منوال النظرية الماركسية وخاصة في الإتحاد السوفيتي، واندلعت أول ثورة اشتراكية بولشوفية بقيادة لينين، فالزعماء السوفيات، وفي سبيل توحيد الشعب السوفيتي المتعدد الأعراق اتبعت سياسة طمس الهوية العرقية للجماعات العرقية المشكلة له، عن طريق تقويض مقومات الهويات، وخاصة الدين الذي كان البلاشفة يدركون عظم خطره وبالغ أهميته كمقوم للذاتية العرقية، وبالتالي فقد سعوا من خلال وسائل شتى للقضاء على الأديان، وتهميش دورها في الإتحاد السوفيتي[2].

[1] – سمير امين، الطبقة والأمة: في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص47.

[2] – سمير امين، مرجع سابق، ص47.

وعليه كان هناك اعتقاد بأن الأيديولوجية الشيوعية سوف تؤدي إلى اضمحلال وذوبان العرقية وانتصار الطبقة العاملة على البرجوازية سيؤدي حتما إلى فقدان هويتها، فتظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى لأن البروليتاريا ليس لها وطن، لكن الواقع الفعلي يدحض النظرية الماركسية.

إن اندلا ع الخلافات العرقية و بانهيار الأنظمة الشيوعية التي تم على ضوئها إدماج الأمم المختلفة، وظهور دول جديدة على أسس عرقية سواء في الاتحاد السوفيتي السابق أو البلدان الشرقية، وهو تعبير طبيعي عن غريزة إنسانية وهي التمسك بهويته وأصله والتشبث بدينه، ولم تحل المسائل القومية وتعتبر أحد الجذور التي سببت عدم الاستقرار والخلاف، وذلك نتيجة للاضطهاد والطموحات القومية، والخلافات ساهمت بشكل كبير في انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ففي تلك الفترة شاهدنا حروبا عرقية بين الأرمن والآذريين، بين الشيشان والروس، وكذلك في البوسنة بين الكروات والصرب والمسلمين في يوغسلافيا وهذا دليل على ثوران البركان العرقي الذي كان خامدا في ظل الأنظمة الشيوعية، وهذه نظرية الانصهار والاندماج تبنتها المدارس الغربية بشأن الأقليات التي تقطن في بلدانها[1].

المطلب الثاني: النظرية البنائية.

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك"، زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام[2].

[1] – حسن البراري، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط: www.alghad.jo، 2005.

[2] - Alexander Wendt: Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics, International Organization, Vol. 46, No. 2, (Spring 1992), P. 391

ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي"كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها،" ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

وتنطلق البنائية من تصورات تنتقد الاتجاهات النظرية العقلانية التي ثبت فشلها قي أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب وبشكل سلمي ويتضح ذلك في العناصر التالية:
تستند الاتجاهات النظرية العقلانية الواقية و الليبرالية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على عنصر الهوية Identity التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمتطلباتها ومؤسساتها، ومع ذلك فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية، الذاتية و التذاتانية في العلاقات الدولية، وقد أوضح **وندت "أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم[1]".**

أن الاتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الاجتماعي شئ معطى وبالتالي فان مصالح الدول شئ معطى كذلك، في حين أن البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.

تركز البنائية كإطار مفهوماتي على مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار، وفي رأي وندت أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمه، وهي بذلك

[1] -Alexander Wendt: Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics, International Organization.op,sit. P. 391

تتخلى عن المفردات والتعابير مثل: الدولة، توازن القوى، الفوضى وغيرها، كما تتولى تحليل تأثير تلك الكلمات، وتحليل المبادئ والقواعد، والتطبيقات العملية لها، والدور الإنساني في صنع التركيبات الاجتماعية[1].

يرى البنائيون أن فشل النظريات التقليدية يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها لمتغير الهوية Identity وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى، ويقول **وندت** بهذا الخصوص:

" إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك ".

ويركز **وندت** على عملية التفاعل التي تشكل بنية النظام، فهو يقول: **"إننا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكر بأن الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول، إن مثل هذا الإدعاء أو ذلك الذي يقول "إن الدول مثل الأفراد في وضع يفترض مسبقا أنها قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عملية تفاعلها... وبدلا من ذلك فإن المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جراء التفاعل بين الدول "** [2].

*** دور متغير الهوية في تفسير السلوكيات النزاعية للفواعل:**

رغم أن البنائية تتقاسم بعض الافتراضات مع الواقعية لاسيما فيما يتعلق بفوضوية النظام الدولي والإقرار بالإمكانيات والقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى

[1] – حسن البراري، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط: www.alghad.jo، 2005.

[2]- Alexander Wendt: The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No. 3, Summer 1987, PP.337-338.

وعقلانية الفاعلين، إلا أنها ترفض ما يسميه الواقعيون بتصور كرة البيلياردBilliard Ball image ، كون هذا التصور فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية، وفي المقابل يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البيليارد للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات[1].

ولأنه من المهم فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول لاستيعاب المخرجات السياسية لها، وحتى لا يتم حصرها في مخرجات البنية الفوضوية للنظام الدولي، وبالتالي بدل الاعتماد على حتمية البنية المادية الجامدة ومدى تأثيرها على السلوك النزاعي للفواعل، نجد البنائيين يدخلون متغيرات البنية القيمية ودورها في تشكيل هوية الفواعل.

وتعتقد البنائية في هذا الإطار أن الهويات والمصالح والسلوك لأي دولة تبنى اجتماعيا وذلك من خلال التأويلات والإدراكات المشتركة للعالم، وذلك نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يمسح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، والذي يبلوره الواقع ذو الطبيعة التذاتانية، حيث لا وجود لشئ معطى أو حتمي، بل الإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع[2].

وفي هذا الإطار يسوق لنا **Wendt** مثالا حول المسدس قائلا: **''المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس مادية.''** ونفس الشئ بالنسبة للأسلحة النووية .

وهذا يؤكد بدوره أن الصراعات الدولية–حسب البنائيين– لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة(كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي (على غرار الواقعيين الجدد)، بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من

[1]- Alexander Wendt: The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization,op.sit.p338.

[2]– ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، httpm//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html ، 2018/03/21،2005.

خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية[1].

وقد شكلت النزاعات ذات الطابع الاثني ذريعة للتدخل الخارجي بدافع القرابة والانتماء الاثني الواسع حيث يصبح البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، هذا إذا أضفنا مدى إسهامها في توسيع دائرة الأطراف المتصارعة، وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود صراعا داخليا[2].

وربما يتفق التحليل البنائي للنزاعات (المرتكزة على الهوية) مع فكرة **هنتنغتون**، إذ يقول: **"يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى،"** وهذا يعني أن النزاعات بين الدول تغذيها التراكمات الحضارية الثقافية. فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة، بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم، ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد الصراع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فإن العلاقات مع المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف[3].

وعموما نستخلص أن الصراع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية[4].

---

[1] – ستيفن وولت، مرجع سابق، httpm//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html

[2] -Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Op. Cit., PP. 7-8.

[3] -Ibid.p8

[4] - Alexander Wendt: The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, op.sit.p338.

المطلب الثالث: نظرية المعضلة الأمنية.

نظرية المعضلة الأمنية:

تعتبر من أهم الخصائص للخلافات العرقية، وهي أيضا من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية لذا يجب التطرق إليها بالشرح المفصل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه النظرية لها علاقة مباشرة بدراسة الحركات الانفصالية و الاثنيات و العرقيات ودراسة حالة الدول التي تعاني من تزايد نشاط هذه المطالب الانشقاقية [1].

وترجع نظرية المعضلة الأمنية في الخلافات العرقية و الاثنية – **في معظمها حركات انفصالية**- على وجه الخصوص والعلاقات الدولية على العموم، إلى المدرسة الواقعية التي تعتقد أن النظام الدولي في حالة فوضى وذلك بسبب غياب سلطة عليا قادرة على فرض الأمن والسلم في المجتمع الدولي، لأن الدول لا يمكن لها أن تعتمد على سلطة عليا تفرض الأمن على المستوى الدولي، فما عليها إلا الاعتماد على نفسها.

فحالة الفوضى في النظام الدولي مشابهة للفوضى التي تكلم عنها" **هوبز** "صراع الكل ضد الكل وشريعة الغاب هي السائدة في المجتمع والصراع من أجل البقاء على قيد الحياة هي السمة الرئيسية للمدرسة الواقعية، فالدول يجب عليها أن تتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للدفاع عن نفسها لكي تبقى على قيد الحياة، فالدولة قد تقرر مثلا تطوير أسلحتها لحماية نفسها، فهذا القرار يعتبر في نظر الدول الأخرى تهديدا لأمنها لأن الإجراءات المتخذة من طرف دولة واحدة وهذا ما أكده **كوفمان** (**Kauffman**) ونظرية المعضلة الأمنية الداخلية حظيت بقسط وافر من العناية والاهتمام في دراسة العلاقات الدولية[2].

تعتمد نظرية المعضلة الأمنية في تحليلها وتطبيقها على الخلافات العرقية، وبالخصوص انهيار الدولة مثل ما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وبروز المشكلات الانشقاقية او الانفصالية سواء على اساس العرق او الاثنية او حتى الطائفة.

[1] – فضيلة محجوب، القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة:

Http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/13/02/2018./READ104.HTM

[2] -Barry Posen,The Security Dilemma and Ethnicity ,Survival 35(1) 1995,P.95.

ففي منتصف التسعينات أصبحت هذه النظرية تستعمل لتحليل الخلافات داخل الدولة وخاصة الخلافات العرقية، أي تغير منظور الدراسة فيما بين الدول إلى داخل الدولة، وأول من تطرق إلى هذه النظرية هم الواقعيون، يعتبر التحليل الداخلي للدولة مفاجئة لأن الواقعيين الجدد لم يهتموا ولم يتطرقوا إلى العوامل والعلاقات الداخلية ودورها في العلاقات الدولية لمعالجة الخلافات العرقية، الاثنية، الطائفية، الحركات الانفصالية.

أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية لتحليل الخلافات والصراعات العرقية على المستوى الداخلي هو **باري بوزن**، وكما هو معلوم فالواقعيون لم يهتموا كثيرا بالفاعلين الآخرين باستثناء الدولة التي يعتبرونها أهم فاعل في العلاقات الدولة[1].

لقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة المركزية وحدوث فوضى على المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، فتحدث الفوضى ويغيب الأمن ما بين المجموعات العرقية والنتيجة هي كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة وهذه الوضعية مشابهة للوضعية السابقة- النظام الدولي في حالة فوضى- ، لكن هذه المرة على المستوى الداخلي:

النظام الداخلي في حالة فوضى، وتتمثل نظرية بوزان في أن" المعضلة الأمنية في داخل الدولة يمكن أن تظهر حينما تتوفر الشروط المشابهة لحدوث المعضلة الأمنية على المستوى الدولي؛ وهذا معناه تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن[2].

ولا يمكن للمجموعات العرقية أن تعتمد على الدولة لحمايتها لأنها منهارة ومفككة على أسس عرقية، فكل مجموعة عرقية يجب عليها أن تتجند وتتولى بنفسها الدفاع عن أقاربها وهذا هو التهديد الحقيقي للمجموعات العرقية الأخرى ويرجع ذلك إلى سببين:

[1] -Paul Roe ,The Intrastate Security Dilemma,Journal of Peace Research Vol 36 N° 2 1999,p.1850.

[2] - Barry Posen,The Security Dilemma and Ethnicity ,Survival op.sit.p95.

1-إن القوميين يتبعون سياسة التجنيد والحشد وهذا دليل على وجود رغبات هجومية تعتبرها المجموعات الأخرى تهديدا لأمنها وسلامتها.

2-القدرات العسكرية المستعملة للدفاع يمكن استعمالها للهجوم ومزايا الهجوم أكثر من الدفاع في الخلاف الطائفي[1].

*** الانتشار او العدوى:**

الدولة كأهم فاعل في العلاقات الدولية مقاربة تقليدية لا تتلاءم مع التطورات الحديثة في عالمنا المعاصر" ويمكن إرجاعها إلى القرن 17 أو 18 ، حينما كانت السلطة في أيدي الملك أو الأمير، وكانت الدويلات تحت زعامة السادة الإقطاعيين ،وكل مقاطعة منعزلة ومنفصلة عن الأخرى، و في تلك الفترة كان ينظر لكل دولة وكأنها كيان منفصل عن بقية الدول عن تلك المرحلة التاريخية فاعتبر الدول الأخرى[2]، وتحدث **مونسباك** (**Mansbach**)المستقلة عن بعضها البعض ومنفصلة تماما عن الدول الأخرى ولا توجد سلطة أعلى من سلطة الدولة وتتسم الدولة بالسيطرة المطلقة على أراضي إقليمها وبسيادة مطلقة ومتساوية مع الدول الأخرى، وهذا يعني أن تلك المرحلة كانت فيها الدولة تراقب حدود إقليمها ومنغلقة عن الدول الأخرى، وبعبارة أخرى ما يحدث داخل الدولة لا يؤثر على الدول الأخرى، أي يوجد انفصال بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية[3] .

وهذه الفرضية ففي ، أصبحت تسمى في العلاقات الدولية بنموذج كرة البليارد Billiard Ball model هذا النموذج ما يحدث داخل الدولة لا يؤثر على الدول الأخرى، أي كأننا في نسق مغلق لا يؤثر ولا يتأثر بما يحدث خارجه وهذه صورة غير واقعية عن الخلافات العرقية التي لها قدرة الانتشار وعدوى الصراع الطائفي وحسب **تيد جير** يؤدي **الانتشار** إلى(**SPILL OVER**) العملية التي تؤثر من خلال الصراع في بلد واحد في العمل والتنظيم الطفح السياسي في البلاد المجاورة، وتحدث أغلب آثار الطفح الهامة في الصراع العرقي

[1] -Paul Roe ,The Intrastate Security Dilemma,op.sit185.
[2] - Brett Frischmann, Spillovers Theory and Its Conceptual Boundaries, 51 Wm. & Mary L. Rev. 801 (2009), http://scholarship.law.wm.edu/wmlr/vol51/iss2/13
[3] - Ibid.

و الطائفي و الاثني و الذي تكون له مطالب انفصالية وسط الجماعات التي تنتشر على الحدود بين الدول إذ توجد 139 جماعة عرقية من الأقليات في خطر أي حوالي ثلثي العدد الخاضع للدراسة وهو 233 مجموعة عرقية لهم أصل مشترك وقربى مع بلد أو أكثر مجاور، وأن الجماعة المتضررة وقدرتها على التعبئة والحشد و التمرد الطائفي تزايد بفعل تعبئة الأقسام الأخرى للجماعة في البلدان المجاورة ويمكن القول أن الخلاف الداخلي يؤثر على النظام الدولي والعكس صحيح.

فالخلاف في البوسنة أثر على أوروبا الغربية والشرقية والأمم المتحدة و الحلف الأطلسي والدول الإسلامية، ومما سبق فلا يمكن الاعتماد على مقاربة واحدة كمستوى تحليل الخلافات العرقية الاثنية الطائفية و الحركات الانفصالية وهي الدولة كما يعتقد الواقعيون[1].

المبحث الثالث: الحركات الإنفصالية في أجندة السياسة العالمية.

لقد صاحبت نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة على الساحة الدولية، فقد توسع مفهوم النزاعات ما بين الدول إلى نزاعات ما داخل الدول حيث تعددت مظاهر التهديد اليوم و منها تهديدات البيئة، اللاجئين حقوق الإنسان و هي مشاكل ليست عسكرية و لكن من الممكن أن تهدد الأمن العالمي.

و عليه تعتبر النزاعات الاثنية من بين أهم التهديدات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة جراء حجم تداعياتها و تأثيراتها السلبية على المستوى الإقليمي و العالمي.

إن النزاعات او الحركات الانفصالية ليست وليدة اليوم، فقد عرفها التاريخ على مّر العصور، وفي وقتنا المعاصر تنامت هذه النزعات بعد نهاية الحرب الباردة، والإعلان العالمي عن نهاية الأنظمة الشمولية، وعودة الحياة للنزاعات التي تبحث عن ذاتها في الهوية والدين والعرق، ويعتبر إن حق الشعوب في تقرير مصيرها منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو لا يخضع لتفسيرات دستورية، فلم يتحدث أحد من المسؤولين البريطانيين عن لا دستورية الاستفتاء الذي أجري في اسكتلندا عام 2014 حول الانفصال عن المملكة المتحدة، كما لم

[1] – رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص51.

تقم الحكومة الكندية بوصف الاستفتاء الأول عام 1980 والثاني عام 1995 حول انفصال مقاطعة ''كيبيك'' ذات الهوية الفرنسية بكونهما غير دستوريين[1].

المطلب الاول: العوامل الأولية لبروز الحركات الإنفصالية كقضية عالمية.

تلا انهيار الاتحاد السوفيتي خلال فترة التسعينات و ما ترتب عنه من تفتت الإمبراطورية الشاسعة إلى دول و أقطار، كما كانت يوغوسلافيا أبرز مثال على تفكك الدول وظهور أخرى محلها وكان من بين محددات انفصال هذه الدول الجديدة ما هو متعلق بالهوية القومية للشعوب.

حيث جذبت هذه المسألة اهتمام الباحثين والمختصين وعمدوا على دراستها ليستخلصوا نتائج مؤداها أن هنالك اختلافات كبيرة في أوساط مجتمعات هذه الدول شجعت على تنامي نزعة العنف واعتبار التراعات الاثنية كقضية عالمية:

اولا: المطالبة بالإنفصال أو الحكم الذاتي.

وأبرز الأمثلة على ذلك إنفصال السلافية وهي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء أما في يوغوسلافيا انفصلت سلوفينيا ومونتينيغرو عن صربيا ، حيث بدأ التفكك يدرك يوغوسلافيا في 1980 ، إذ تبددت أوصال الإتحاد بين الجمهوريات الست: صربيا، كرواتيا ، سلوفينيا ، البوسنة والهرسك ، مونينيغرو، مقدونيا.

حيث أعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما في جوان 1991 ، والحكم الذاتي لكوسوفو في 10 مارس 1999 أما تشيكوسلوفاكيا ونظرا للتباين الإثني بين التشيك والسلوفاك فقد إنفصلت إلى دولتين باتفاق سلمي إستثنائي في 01 جانفي1993[2] .

إذ تعد منطقة البلقان من أهم بؤر التوتر في العالم من حيث تباين عدد الإثنيات فيها ونمو الترعة الإنفصالية ودور النخب السياسية في استعمال ورقة الاختلاف الإثني لتحقيق المصالح الشخصية ، لنجد نفس الأجواء في

[1] – رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة كوسوفو، مرجع سابق، ص75.

[2]– سميث ستيف ،جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية، ترجمة مركز الخليج للنشر والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004 ، ص 75.

إفريقيا ؛ وأبرز الأمثلة على ذلك نجد الحركة الانفصالية في بيافرا المقاطعة النيجيرية التي خاضت حربا إنفصالية عام1976 لكنها فشلت في إعلان ذلك حيث تبلغ المجموعات الإثنية في نيجيريا حوالي 250 مجموعة ، وما يعني تنامي الحركات الإنفصالية من تهديدات لوحدة الدولة.

فتنامي الحركات الانفصالية ساهم في احتلال النزاعات الإثنية درجة مهمة على سلم أولويات المجموعة الدولية من خلال ظهور دول جديدة بمحددات جديدة أوجبت المواجهة مع الحكومة التي لا تسمح بتفتيت الدولة وما ينجم عن ذلك من خسائر بشرية حادة فيما يعرف بالحروب الإنفصالية[1].

ثانيا: تنامي الاهتمام بتصور الثقافة.

وذلك نتيجة انعكاسات العولمة على الجانب الثقافي ومحاولة الترويج لنموذج واحد في علاقة التأثير في اتجاه واحد ، هذا ما أنتج ظاهرة الخوف من هيمنة الآخرين والدعوة إلى التحصن الثقافي داخل المجتمعات المستهدفة فواحدة من أكثر القضايا التي نوقشت بشأن النزاعات الإثنية في حال أصبحت أكثر أو أقل انتشارا في فترة ما بعد الحرب الباردة نجد **هنتغتون وروبرت كابلان الذين** توقعا انتشارا لهذه النزاعات التي تغذيها الخلافات الحضارية ونقص الموارد والاكتظاظ، فالخوف من هيمنة الآخر حفز كل المجتمعات الإثنية على العمل من أجل حماية ذاتها من الآخر من خلال التأكيد على القيم المشتركة فيما بينها ، وتعميق الولاء للقبيلة الأصلية هذا الولاء الذي يكون متوازيا مع الولاء للسيادة ، والذي ينتج عنه التصادم واستعمال العنف وبلوغ حد النزاعات الإثنية[2].

ثالثا: النزاعات الداخلية في العديد من الدول.

عمق هذا من أهمية الظاهرة عن طريق بروز ظاهرة التدخل الإنساني أو التدخل العسكري لأغراض إنسانية ، فمنذ مطلع تسعينات القرن المنصرم صدرت دعوات كثيرة مطالبة بالتدخل العسكري الخارجي من أجل الدفاع

[1]– سميث ستيف ، جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية، مرجع سابق، ص75.

[2] – وايت برايان ، ليتل ريتشارد، قضايا في السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ،2004

عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وفق الجرائم ضد الإنسانية وتأمين وصول مساعدات إنسانية إلى المناطق المنكوبة ، والمقصود بالتدخل الإنساني هو شكل من أشكال العمل التي تتخذ طابعا عسكريا بموجبه تقوم قوات دول أخرى بالتدخل لأغراض إنسانية بغية ضمان سلامة الأشخاص وفقا لقرارات دولية ومبادرات إقليمية كما حدث في البلقان عام1996 .

إذ يعد العمل الإنساني الوسيلة المفضلة لدى الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية للتدخل لضمان سلامة المدنيين في وقت الحرب ، ومن أمثلة ذلك قرار مجلس الأمن في 1992 إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن ضمان الحيز الإنساني والأكثر من ذلك مهمة رصد الإمتثال لوقف إطلاق النار والسماح باستخدام القوة لتقديم المساعدات الإنسانية.

لكن تبقى الأمم المتحدة عاجزة في كثير من الأحيان وذلك لاعتبارات سياسية بحتة ناجمة عن رغبة الأعضاء الدائمين في التكفل بقضية دولية معينة من عدمها ، والتي تخضع عادة لحسابات المصالح حتى على حساب الجانب الإنساني[1].

شهدت العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة، تصاعداً ملحوظاً لنشاط الحركات الانفصالية وسعي بعض الأقاليم والجماعات إلى الاستقلال عن دولهم الأصلية، وذلك تحت دعوي "حق تقرير المصير"، وكانت آخر هذه المحاولات إقليما لومبارديا وفينيتو في شمال إيطاليا، وإقليم كردستان في العراق، وإقليم كتالونيا في اسبانيا. لذلك فيما يلي سوف نتناول حق تقرير المصير في المواثيق والمعاهدات الدولية، ورؤية كل من إقليم كردستان وكتالونيا لهذا الحق، والموقف الدولي من هاتين القضيتين، بالإضافة إلى طرح رؤية مستقبلية لحق تقرير المصير[2].

[1] – اقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟: https://www.skynewsarabia.com/web/article/985949/2017/12/15، ص03.

[2]– عادل زقاغ ،إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ص 2، الموقع: www.geocities.com/adelzeggah/recon1html

المطلب الثاني: حق تقرير المصير في المواثيق و المعاهدات الدولية.

جاء "حق تقرير المصير" لأول مرة بشكل واضح في البرنامج السياسي للرئيس الأمريكي ودرو ويلسون الذي ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي في الثامن من يناير لعام 1918 والذي عُرف باسم "النقاط الأربعة عشرة" حيث تضمن الدعوة إلى تسوية المطالب الاستعمارية تسوية عادلة مع أخذ مصالح الشعوب في الاعتبار عند النظر في اختيار الحكومات التي يعهد لها بالإشراف على المستعمرات، كما تضمن الدعوة إلى إقامة دول قومية جديدة في أوروبا بدلاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الألمانية[1].

ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في يونيو 1945 في مؤتمر سان فرانسيسكو، على حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد نصت المادة الأولى من الفصل الأول لميثاق الأمم المتحدة على إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير.

كما نصت المادة الأولى للعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن: **"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"**[2].

وقد أكدت الأمم المتحدة في القرار رقم 2625 الخاص بإعلان مباديء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين، على أن تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها يشكل مساهم هامة في بناء القانون الدولي المعاصر، وأن تطبيق هذا المبدأ بصورة فعالة أمر ذو أهمية كبري لتعزيز العلاقات الودية بين الدول علي أساس احترام مبدأ المساواة بينها في السيادة[3].

و يتضح مما سبق أن تقرير المصير حق يقره القانون الدولي لكافة شعوب العالم، حيث يحق لهم اختيار من يحكمهم، وكيفية تنمية بلدانهم اقتصادياً واجتماعياً.

---

[1]- اقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟"، مرجع سابق، ص03.

[2]- اقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟"، مرجع سابق، ص04.

[3]- عادل زقاغ ، مرجع سابق، ص2.

استخدم السكان حق تقرير المصير كذريعة لمحاولة الانفصال وإقامة دولة مستقلة، وفي سبيل ذلك، أجرى إقليم كردستان في سبتمبر الماضي اقتراعاً بشأن الانفصال عن العراق وشارك في الاستفتاء حوالي 4,5 مليون ناخب من داخل الإقليم وخارجه، بنسبة 72%، وبلغت نسبة المصوتين بـ "نعم" 92%، وحوالي 7% صوتوا بـ "لا". ويراود الأكراد حلم إقامة الدولة الكردية منذ مطلع القرن العشرين، وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وضع الحلفاء المنتصرون تصوراً لدولة كردية في معاهدة سيفر عام 1920، إلا أن هذا الحلم لم يتحقق إثر توقيع معاهدة لوزان التي وضعت الحدود الحالية للدولة التركية ولم تشتمل على دولة للأكراد.

ومنذ ذلك الحين ويحاول الأكراد إقامة دولة كردية إلى أن حصلوا على الحكم الذاتي في إطار فيدرالية عراقية بموجب دستور 2005.

و لكن في عالم لا يحكمه فقط القانون الدولي، وإنما أيضاً المصالح السياسية والاقتصادية للدول فإن قدرة إقليم ما أو جماعة ما على الانفصال لا تتوقف فقط على وجود غطاء قانوني للانفصال، إنما تتطلب قوة مادية وظروف سياسية مواتية لتحقيق الانفصال.

أما بالنسبة للظروف السياسية المواتية، – خاصة في حالة كردستان و كتالونيا– فإنها لم تتوفر في كلا الحالتين فقدُ وجهت الرغبة في الانفصال برفض دولي شديد[1].

المطلب الثالث: المواقف الدولية من محاولات الإنفصال و أسبابه.

قوبلت محاولات الإنفصال بعاصفة من الرفض الدولي منقِ بل العديد من الدول، باستثناء بعض الحالات القليلة التي أيدت محاولتي الإنفصال، فقد رفضت تركيا بشكل قاطع فكرة إقامة استفتاء بشأن إنفصال إقليم كردستان، وهدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بفرض عقوبات على كردستان حال ما قررت الإنفصال، وعقب إجراء الاستفتاء صرح أردوغان بأن هذا الاستفتاء نار ستحرق من أشعلها، وحذر من أن هذا الاستفتاء يستهدف وحدة شعوب المنطقة وأنه سيتسبب بإشعال صراعات عرقية فيها، إضافة إلى الصراعات التي تعاني منها في الأصل، وفي موتمر صحفي مع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، على هامش زيارة رسمية إلى

[1]– سميث ستيف ، جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية، مرجع سابق، ص 77.

إيران لبحث الاستقلال الكردي، قال أردوغان أن استفتاء كردستان غير مشروع وأن بلاده لن تعترف به، وأن الحوار سيكون مع الحكومة المركزية العراقية فقط، وفي وقتٍ لاحق قامت الحكومة التركية بإغلاق المجال الجوي أمام طائرات إقليم كردستان[1].

كما اعتبرت تركيا أن إعلان كتالونيا الإنفصال من جانب واحد أمر فاقد للشرعية الدستورية ومن شأنه خلق حالة من التوتر، ورأت أن قرار برلمان إقليم كتالونيا ليس خطوة في الاتجاه الصحيح، وأكدت على ضرورة احترام وحدة أراضي إسبانيا ودستورها وإرادة شعبها.

وتخشى تركيا من أن وجود دولة كردية على حدودها قد يشجع الأكراد في تركيا على السعي للانفصال وتكوين دولة خاصة بهم مما يهدد وحدة الأراضي التركية، ويمثل الأكراد في تركيا حوالي من 15 إلى 20 بالمائة من السكان، وقد عاملت السلطات التركية الأكراد معاملة قاسية نتيجة لحركات التمرد التي قامت في عشرينات القرن الماضي، فقد قامت بمنع العديد من الأسماء والأزياء الكردية، كما قامت بحظر استخدام اللغة الكردية، وأطلقت على الأكراد اسم "أتراك الجبال"[2].

و قامت إيران بإغلاق حدودها البرية ومجالها الجوي مع إقليم كردستان، وتعارض إيران إقامة دولة كردية في العراق خوفاً من سعي أكراد إيران والذي يقدر عددهم بأقل من عشرة ملايين نسمة للانفصال مما يهدد وحدة إيران.

و أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تعترف بنتائج استفتاء كردستان، وأن الاستفتاء و نتائجة يفتقران إلى الشرعية، كما أعلنت أن كتالونيا جزء لا يتجزأ من إسبانيا وأنها تدعم إجراءات الحكومة الإسبانية الدستورية للحفاظ على إسبانيا قوية وموحدة.

و في فرنسا، أعرب الرئيس الفرنسي ماكرون عن دعم فرنسا لوحدة أراضي العراق ورفضها لاستفتاء إقليم كردستان كما أكد ماكرون على دعمه الكامل لرئيس الوزراء الإسباني راخوي من أجل احترام دولة القانون في

---

[1]– وايت برايان ، ليتل ريتشارد، قضايا في السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004. ص 26.

[2]– وايت برايان ، ليتل ريتشارد، مرجع سابق، ص26.

إسبانيا، وشدد على أن الحوار مع إسبانيا سيكون من خلال حكومتها المركزية، وتعاني فرنسا من رغبة جزيرة كورسيكا، التي تقع في البحر المتوسط، في الانفصال، وقد شهدت هذه الجزيرة عمليات مسلحة شنتها "جبهة التحرير الوطني"، لكنها تخلت عن العمل المسلح عام 2014 واتجهت لتعزيز العمل السياسي، غير أن باريس ترفض استقلال الجزيرة[1].

و أعلنت الحكومة الألمانية عدم اعترافها بإعلان إقليم كتالونيا الانفصال من جانب واحد إلا أن موقفها بشأن كردستان لما يكن حاسماً بدرجة كبيرة، حيث أعلنت وزارة الخارجية الألمانية عن أن ألمانيا ليست مع العراقيين من غير الأكراد، وليست مع الأكراد، بل مع المستقبل الجيد للعراق، وبالتالي رأت ألمانيا أنه يتوجب على الحكومة المركزية وحكومة الإقليم العمل سوياً، كما أعربت عن أملها بألا يستخدم السلاح الألماني في أي صراع مع الحكومة العراقية.

و بالنسبة لبريطانيا، فقد اعلنت الحكومة البريطانية أنها لا ولن تعترف بإعلان برلمان كتالونيا الانفصال من جانب واحد وأكدت على احترام الدستور الإسباني والحفاظ على وحدة إسبانيا[2].

وتواجه حكومة لندن خطر تقليص أراضيها، حيث كانت اسكتلندا على وشك تحقيق الاستقلال في الاستفتاء الذى أجرى في 2014 ولكن 55% من سكانها فضلوا البقاء داخل المملكة المتحدة، ولكن ما زالت الدعوات الى استفتاء جديد قائمة، خاصة بعد قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبى[3].

و أعلن الرئيس المكسيكي، إنريكي بينيا نييتو، أن بلاده لن تعترف بإعلان إقليم كتالونيا الانفصال، بالإضافة إلى أنه سيقف إلى جانب راخوي في مواجهته لأقوى أزمة شهدتها إسبانيا منذ تحولها إلى الديمقراطية عام

[1]– سميث ستيف، جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية، مرجع سابق، ص 77.

[2]– وايت برايان، ليتل ريتشارد، قضايا في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص28.

[3]– أقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟، مرجع سابق، ص04.

1978، كما أكدت الخارجية الأرجنتينية عدم الإعتراف بإنفصال كتالونيا وأبدت أملها في استعادة حكم القانون بالوسائل الدستورية في إطار التعايش السلمي للشعب الإسباني، بما يضمن وحدة البلاد وأراضيها[1].

وأكدت المملكة المغربية أنها ضد إنفصال الأكراد، وضد أي خطوة إنفصالية تهدد سلامة الوحدة الترابية للعراق، كما أعلنت المملكة أنها لا تعترف ولن تعترف مستقبلاً بالإعلان أحادي الجانب لإستقلال كتالونيا، وأعلنت دعمها المطلق للحكومة الإسبانية من أجل فرض احترام الدستور والحفاظ على الوحدة الوطنية وسيادة البلاد، وتعاني المملكة المغربية من النزعات الانفصالية التي تهدد وحدة أراضيها، حيث يسعى أبناء الصحراء المغربية أو الجمهورية الصحراوية، من أجل الحصول على الاستقلال عن المغرب وإعلان دولتهم، وتعتبر المملكة المغربية الجمهورية الصحراوية غير شرعية ولا تعترف بها وتسعى إلى منح الإقليم حكم ذاتي في إطار المملكة المغربية.

واتخذت روسيا موقفاً محايداً من استفتاءي كردستان وكتالونيا، حيث تحدثت موسكو عن أن وحدة أراضي العراق أمر هام للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، دون معارضة الاستفتاء بشكل واضح، وبشأن كتالونيا أكدت موسكو أنها تعتبر الوضع في إقليم كتالونيا أمراً إسبانياً داخلياً، وأنها تحترم سيادة إسبانيا ووحدة أراضيها، ويرجع هذا الموقف إلى استخدام روسيا لحق تقرير المصير في جزيرة القرم، والذي بموجبه ضمت جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية[2].

وقد أيدت عدد من الدول محاولتي انفصال كردستان وكتالونيا، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن تأييده لاستقلال كردستان، ويرجع ذلك إلى رغبة إسرائيل في وجود دولة أخرى في المنطقة تشاركها مخاوفها من القوة الإيرانية الصاعدة، بالإضافة إلى المخاوف من الميليشيات الشيعية التي تدعمها إيران في العراق،واتخذت إسرائيل موقفاً محايداً في الأزمة الكتالونية ولم تعلن معارضتها لانفصال كتالونيا، كما أعلنت

[1]– محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الرابعة، 2014، ص303-304.

[2] – أقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟، ص04.

حكومة اسكتلندا عن تفهمها واحترامها لموقف حكومة كتالونيا، ورأت أن الكاتلانيين يجب أن يحصلوا على القدرة على تحديد مستقبلهم[1].

هذا الموقف الدولي الرافض، في أغلبه، لمحاولتي انفصال كردستان وكتالونيا، يطرح سؤالاً حول مدى قبول العالم الآن لحق تقرير المصير بوضعه الحالي؟

يتضح مما سبق أن العالم الآن ليس لديه القابلية للقبول بحق تقرير المصير بمفهومه الواسع الحالي حيث بات يهدد وحدة العديد من الدول، بعد أن أصبح ذريعة لكل إقليم أو جماعة إثنية ترغب في الإنفصال عن الدولة، كما أنه أصبح يهدد النظام الاقتصادي والتجاري العالمي نظراً لأن الأقاليم التي تسعى للانفصال غالباً ما تكون الأكثر ثراءاً من الناحية الاقتصادية وهو ما ينطبق على كل من كردستان و كتالونيا.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه عندما تم إقرار مبدأ حق تقرير المصير بمفهومه الحالي في ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، كان هناك العديد من دول العالم لا تزال خاضعة للاستعمار، وبالتالي، جاء هذا المبدأ بالأساس للتأكيد على حق هذه الدول والشعوب في تقرير مصيرها والحصول على الاستقلال وهو ما لم يعد قائماً الآن باستثناء بعض الحالات القليلة ومنها حالة فلسطين.

ولم يكن الغرض من هذا الحق تفتيت الدول على أساس عرقي أو طائفي، وهو ما أكدته "**آنا ستيلز**" أستاذة السياسة في جامعة برينستون حيث قالت[2]:"**يُعتقد أن حق تقرير المصير لا يمتد إلى الأقليات الداخلية داخل دولة ما، بل يعتقد تقليدياً أنه ينطبق فقط على الشعب المستعمر، أو الأشخاص الخاضعين للاستعمار الخارجي، أو الشعوب الخاضعة لحكومات فصل عنصري أو الشعوب الخاضعة للاحتلال العسكري**"[3].

[1] – محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، مرجع سابق، ص305.

[2] – وايت برايان، ليتل ريتشارد، قضايا في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص29.

[3] – محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، مرجع سابق، ص305.

و في إطار عالم يتحدث الآن عن قيم كالديمقراطية والتعايش السلمي، والتعايش المشترك، ومفهوم للدولة القومية يقوم على أساس دولة متعددة الأعراق والديانات والثقافات، ونظام اقتصادي وتجاري عالمي تتأثر به كل دول العالم وتؤثر فيه، فإن تصاعد النزعات الانفصالية يمثل تراجع لقيم الديمقراطية والتعايش المشترك، إنما سيكون من المقبول في هذه الحالات إيجاد صيغ للتعايش المشترك مع الأقليات سواء العرقية أو الدينية، أو مع الأقاليم المتميزة اقتصادياً، تحافظ على هويتهم وثقافتهم، وتمنحهم المزيد من الحريات السياسية والاقتصادية، و في نفس الوقت تحافظ على وحدة الدول وسلامة أراضيها[1].

و في هذا الإطار، فإنه سيكون من المفيد أن يتم وضع قضية الحركات الإنفصالية على أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أنها باتت خطر يهدد استقرار عدد كبير من دول العالم ولا يقل عن خطر الإرهاب، كما أنه لا بد من العمل على إيجاد تعريف أكثر انضباطاً لمبدأ "الحق في تقرير المصير" الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، يحدد بشكل واضح الحالات التي ينطبق عليها هذا الحق، بما يضمن حق الشعوب في الحصول على استقلالها، و فرض سيادتها، وتقرير مصيرها، وفي نفس الوقت يحافظ على وحدة الدول واستقرارها.

[1]– أقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال، مرجع سابق، ص 05.

الفصل الثاني

تمهيد:

من ابرز المناطق التي تعرف توترات عديدة ونزاعات دائمة، منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة جيوستراتيجية تحظى باهتمام كبير من قبل القوى العالمية، وهو ما جعل هاته الأخيرة تسعى الى التدخل في شؤون المنطقة مستخدمين في ذلك كل الذرائع، و الحجج لتبرير خططهم وأطماعهم.

لقد استغلت القوى الكبرى المعضلات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، و على اعتبار ان المنطقة تشهد تجسيدا لمشروع التقسيم الذى يعتبر تطبيقا للتصور الامريكي حول تقسيم المنطقة، نجد ان القضية الكردية لاحت في الأفق واصبحت تهدد الكيانات السياسية التي تضم هاته الهوية.

يعتبر الضغط الممارس على الدول الشرق أوسطية، و التي تضم الهوية الكردية المطالبة بالإنفصال في أقاليمها الوسيلة التي ستعجل بتنفيذ المشروع الامريكي، خاصة بعد احتلال العراق، و بروز تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، وتعنت الحكومة التركية منذ الأزل في اعطاء حقوق الأكراد، زاد ذلك في الرفع من مطالب الأكراد بالإنفصال وهو ما سيتحقق إذا ارتبط ذلك بإستفتاء حول إمكانية الإنفصال، او البقاء تحت سياسة هاته الحكومات.

المبحث الاول: أهمية كردستان في مشروع الشرق الأوسط الجديد.

يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير أحد السياسات الرئيسية للتأثير على البنية السياسية القديمة للمنطقة، الشرق الأوسط الكبير يجري من أجل تقسيم و تفكيك المنطقة إلى كيانات صغيرة تسهم في خدمة المصالح الأمريكية مستقبلا.

جاءت فكرة شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الأسبق عن الشرق الوسط الجديد الذي نشر في 1993 ظاهريًا في كتابه" **الشرق الأوسط الجديد** " "**The New Middle East**" كانت الفكرة تطمح إلى جمع الشرق الأوسط في سوق مشتركة، بعد الانتهاء من تحقيق ما يعرف بالسلام، يهدف حماية المصالح الحيوية ورعاية السلام[1].

الشكل رقم 01 : خريطة الشرق الاوسط.

[1]– هشام القروي ، مركز البحوث الامريكية و دراسات الشرق الاوسط بعد 11سبتمبر، تشكيل الادراك الامريكي، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2012، ص78.

المطلب الاول: إعلان الشرق الأوسط الكبير.

ظهر أولا مصطلح" الشرق الأوسط الجديد "بعد حرب الخليج الثانية 1991 في مفاوضات كانت هي مدخل التسوية بين العرب وإسرائيل، بعد أن تداولته بعض مراكز البحث في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات.

وتبنى حزب العمل الإسرائيلي هذا المصطلح، وورد في كتاب شمعون بيريز، رئيس الوزراء السابق، والرئيس الإسرائيلي الحالي، وبعد أحداث 11 سبتمبر، عادت فكرة الشرق الأوسط الجديد، ولكن هذه المرة لم تكن التسوية السلمية هي المدخل، بل الحرب على الإرهاب في المنطقة، كانت تؤسس لإطلاق بناء شرق أوسط كبير، يبدأ بإدخال حزمة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية يهدف مشروع الشرق الأوسط إلى بناء نظام إقليمي شرق أوسطي، تذوب فيه فكرة الوحدة الإسلامية أو العربية، لصالح قيادة إسرائيلية متفوقة، يقوم هذا النظام على أساس تشجيع التمرد والانقسام العرقي والطائفي؛ و إقامة دويلات صغيرة في شمال أفريقيا وبلاد الشام، والعراق، والسودان، وباقي الدول الإسلامية، وجاء هذا المشروع كرد على أحداث 11سبتمبر لتحرير المنطقة، التي انطلقت منها تلك الأعمال، الموصوفة بالإرهابية، ضد الولايات المتحدة[1].

ويهدف المشروع إلى تغير المنطقة وبناءها في طابع جديد، يخدم السياسة الأمريكية في المرحلة القادمة، ويحمل هذا المشروع وحدة متكاملة من التغيرات التي تشمل الأنظمة السياسية، ووضع المرأة، و الديمقراطية، والتطرف، والإصلاح الاقتصادي قدمت السياسة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير ليكون مشروع العالم الغربي.

وحين عرض في قمة الدول الصناعية الثمانية وحلف الناتو في يونيو 2004 ، كانت الولايات المتحدة تسعى لجعله مقابل استراتيجية المواجهة في حقبة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي سابقًا، وهكذا سيقف الغرب كله في جهة، لمواجهة الوطن العربي في الجهة المقابلة لا تخلو السياسة الأمريكية من كثرة الإشارات المعللة

[1] – هشام القروي ، مركز البحوث الامريكية و دراسات الشرق الاوسط بعد 11سبتمبر ، تشكيل الادراك الامريكي، مرجع سابق، ص78،79.

للاهتمام الأمريكي بإقامة الشرق الأوسط الكبير في إنها مرتبطة بقضايا أمنية وعسكرية، لمحاربة الإرهاب وإقامة الديمقراطية، ولكن لماذا هذه المنطقة من العالم تحديدًا[1]؟

هناك الكثير من المناطق الأخرى حول العالم، تعاني من انعدام الديمقراطية، والإرهاب والاضطرابات السياسية اتخذت الحرب العالمية على الإرهاب من المشروع الأمريكي الجديد، لتغيير الوطن العربي مجال لها، تم تصوير المنطقة كعامل رئيسي مسبب لأزمة العالم الغربي، وأن إغفالها قد يحمل المزيد من التهديد لاستقرار الغرب، اضافة الى ذلك بروز قضايا كان لابد من معالجتها خاصة وانها اصبحت تحظى بالاهتمام و التاييد على المستوى الاقليمي و الدولي و هو ما استغلته القوى الكبرى بغية تسهيل عملية تغلغلها داخل الكيانات السياسية في المنطقة، ووردت فكرة تغيير الشرق الأوسطبكامله، كثير ً ا عند رجال السياسة الأمريكية، فقد قال الجنرال **ويسلي كلارك**، الذي كان من ضمن المتنافسين الديمقراطيين، لاختيار منافس الرئيس بوش في انتخابات عام2004:

(أن الاستعدادات جارية للقيام بعمل ضد العراق، وهناك حملة ثانية تشمل سبع دول تبدأ بالعراق، ثم سوريا، ولبنان، وليبيا، وإيران، والصومال، والسودان، وإن الهدف ليس العراق فقط ولكن الوطن العربي بكامله، والهدف خلخلة هذه المنطقة وتغيير أوضاعها، ولإنجاز ذلك قد لا تحتاج السياسة الأمريكية استعمال المزيد من القوة والحرب، بل تكتفي بالتلميح إلى القوة واستخدام الضغط والتحرش السياسي[2].)

وهو ما يعرف بالديناميكية الإستراتيجية الناتجة عن النصر العسكري في العراق، ومن ضمن الأهداف أيضًا إعادة توزيع مواقع الدول لتعديل مراكز الثقل المشغولة تقليديًا بدول محددة، كأن تقوم الولايات المتحدة بدعم دول هامشية، لتملأ فراغ دول كانت محورية، من أجل خلق توازنات جديدة، ويأتي ذلك بواسطة الدعم الاقتصادي والمساندة السياسية والدبلوماسية وتعتبر إقامة الشرق الأوسط الكبير، تحويل المنطقة إلى حزام

[1] – برنارد لويس، مستقبل الشرق الاوسط، http://elrayyesbooks.com ، 2000، ص142.

[2] – عبد الرحمن رمضان، الأبعاد الإستراتيجية للشرق أوسطية، ندوة الشرق الأوسط الكبير، الفترة من15/ 14 إبريل 2004، ص107.

مواجهة للخطر الأصفر القادم من الصين، واليابان، وروسيا أو حتى أوروبا ويتضح من ذلك أن الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط تقوم على مطالب المدرسة الواقعية في السياسة الأمريكية، أكثر من اعتبار المشروع تسوية صراع أو إصلاح سياسي، لأن موازين القوى والحرب والتفتيت والهيمنة هي الأقرب إلى المصالح الأمريكية[1].

أولا: اهم معالم مشروع الشرق الأوسط الجديد.

دعا كل من **ريتشارد بيرل**، رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الدفاع الأمريكي و**دوغلاس فيث**، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وكلاهما يهودي أمريكي موال لإسرائيل عددًا من كبار العسكريين الأمريكيين، لاجتماع خاص حول الشرق الأوسط، وعرضا بيرل و فيث في الاجتماع لوحات بيانية تبين أهداف الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط:

اللوحة الأولى: تحمل شكل ثلاثي الاضلاع، يمثل الضلع الأول العراق وبجانبه تعليق الهدف التكتيكي، الضلع الثاني يمثل منطقة الخليج، وهي الهدف الاستراتيجي الضلع الثالث يحمل مصر وهي الجائزة الكبرى.

اللوحة الثانية: فهي عبارة عن مثلث يحمل على اضلاعه توضحًا كالتالي :إسرائيل هي فلسطين، والأردن هو فلسطين، والعراق هو المملكة الهاشمية[2].

وعلى الرغم من اتساع المنطقة التي يشملها" **الشرق الأوسط الكبير** "فإن السياسة الأمريكية جعلت الوطن العربي ساحة الحرب على الإرهاب، وكان التبشير بفكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير مرادفه لمهاجمة الإسلام كعقيدة لنمو الإرهاب، والتدخل في هذه الجهة من العالم، هو الوسيلة المناسبة للقضاء على الإرهاب وتأمين المصالح الأمريكية المبادرة الأمريكية لإقامة الشرق الأوسط الكبير، جزء من استراتيجيات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر من أجل التغيير الشامل.

[1] – عبد الرحمن رمضان، الأبعاد الإستراتيجية للشرق أوسطية، ندوةالشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص107.

[2] – عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان،1999، ص107،106.

ان الإصلاح الذي يعتمد على التغيير الشامل هو الخطوة الأولي التي انطلق بها مشروع الشرق الأوسط، ويمكن الإشارة هنا إلى أن أغلب المشاريع الاستعمارية القديمة أطلقت مبادئ الإصلاح وتطوير الشعوب المستعمرة وتخليصها من الديكتاتورية، وهذا ما باتت تخشاه شعوب المنطقة من أن شعارات الديمقراطية التي تنادى بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هتيعبير ً ا عن انطلاق المرحلة الامبريالية الأمريكية الجديدة وكان مشروع الشرق الأوسط الكبير الخطوة الهامة لتحقيق تلك الإستراتيجية لأنه مرتبط بعدة دوافع أمريكية محلية وإقليمية وعالمية:

ا– الدوافع المحلية: تعتبر سياسة تغيير الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط ، الهدف الأول سواء بواسطة القوة والعمل العسكري كما حدث في أفغانستان والعراق؛ أو بواسطة التهديد والضغط السياسي أو بالإصلاح السياسي كما يجري الآن مع بقية الدول، والهدف من ذلك إيجاد أنظمة سياسية موالية للولايات المتحدة ومستجيبة لمطالب المصالح الأمريكية، كما يهدف هذا الطرح إلى إقامة نظام ديمقراطي يشبه الخط الفرعي، ليسهم في تغيير مناهج وسلوكيات المجتمعات العربية والإسلامية المشبعة بالأفكار الداعية إلى الإرهاب ومعاداة الغرب.

ب– الدوافع الإقليمية: ويهدف المشروع إلى إعادة صياغة أدوار جديدة لكل من تركيا، وباكستان، وإيران لخدمة إمبراطورية الهيمنة الأمريكية، وتعتبر الولايات المتحدة تركيا وإسرائيل كتلة القوة الرئيسية، التي تعتمد عليها السياسة الأمريكية، ثم تأتي العراق وباكستان، وإيران، وأفغانستان كقوى داعمة لتمكين السياسة الأمريكية من تحديد طريقها في اتجاهات مختلفة،انطلاقً ا من الشرق الأوسط إلى أواسط آسيا والصين وروسيا[1].

ج– الدوافع العالمية: لمشروع الشرق الأوسط الكبير دور في خدمة السياسة الأمريكية الساعية إلى تحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية والسيطرة على العالم .فانطلاقا من هذه المنطقة، تعمل الولايات المتحدة على صعيد التوازنات الدولية، لمنع أي قوة من النمو لتصل إلى معادلة القوة الأمريكية، أو نشوء نظام اقتصادي خارج السيطرة الأمريكية، وهذه القوى تتمثل في الصين، والهند، واليابان، وروسيا بالنظر إلى نظام الشرق الأوسط

[1] – عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص107.

الكبير نجده يحاول إدخال الأقطار العربية، و إسرائيل، وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وإيران في منظومة سياسية اقتصادية اجتماعية غير متجانسة، ويعتمد هذا النظام على دمج مجموعات بشرية مختلفةدينيً ا، وثقافيً ا، وحضاريًا[1].

الشكل رقم02: الشرق الاوسط الكبير حسب المخطط الامريكي.

اصبح عنصر الإجبار واضحًا لدمج تلك الشعوب، من أجل الانصهار في العولمة و النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، ومثل هذه المشروعات تدور فكرتها دائمًا حول تفتيت الأقطار العربية وتهميشها، و

[1] – عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص107.

يبقى عنصر النجاح في فكرة الشرق الأوسط الكبير ضعيفًا، لأن المنطقة لا تزال في حالة فراغ، فاقدة لنظام إقليمي ويبقى الوضع إلى حين انطلاقة أعمال الاندماج السياسي، والاقتصادي، والعسكري بين أقطار المنطقة، لقيام نظام عربي إقليمي موحد[1].

ولكن في مقابل ذلك هناك من يقول:

(أنطلق المشروع الأمريكي لإقامة الشرق الأوسط، بالاستناد على ركيزتين أساسيتين، الركيزة الأولى متعلقة بسوء حالة الأوضاع السياسية والاقتصادية، التي تتطلب جهود متعددة من الإصلاح؛ أما الركيزة الثانية فهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تدهور تلك الأحوال المسببة لنمو التطرف والإرهاب، وينصب اهتمام الولايات المتحدة على محاربة تلك الأوضاع والتخلص منها) [2].

من هنا، لا تخدم مبادرة قيام الشرق الأوسط المصالح الأمريكية والأوروبية فقط، بل تتعداه إلى بذل الجهد من قبل تغيير العقل، والإرادة، والروح، والقيم من الخارج، النقص الظاهر في الحرية، والمعرفة، ودور المرأة هو ما يهدد المصالح الوطنية لسكان المنطقة، بنفس الدرجة التي يهدد بها مصالح الدول الصناعية،إذً ا المشروع يخدم مصالح الجميع أحدث المشروع ردود فعل متباينة بين الرفض والقبول، فالنظام المصري مثلا أكد قبوله للإصلاح وقيام الشرق الأوسط الكبير بإنهاء رفض السعودية الإصلاح من الخارج لحكام الشرق الأوسط[3]، وبذلك ظهرت أربعة مواقف تتلخص في التالي:

المجموعة الأولى: رفضت المشروع معللة أنها لم تساهم في صياغته.

المجموعة الثانية: أيدت المشروع مطالبة بفتح الحوار مع الولايات المتحدة.

---

[1] – محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟ ، دار الكتاب العربي، دمشق 2004، ص52 .

[2] – محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، 53.

[3] – برهان غليون، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، مشروع الشرق الاوسط الكبير، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، http://www.aljazeera.net. 21/03/2018.، ص 71.

المجموعة الثالثة: فضلت التريث والمراقبة والاتصال مع الولايات المتحدة.

المجموعة الرابعة: أبدت تحفظها على المشروع وطالبت بالمزيد من الإيضاح[1].

ثانيا: أهداف مشروع الشرق الاوسط.

يهدف مشروع الشرق الأوسط إلى إقامة الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط من خلال:

* الانتخابات الحرة وقد يأتي ذلك بتقديم المساعدات التقنية، لتسجيل الناخبين وتشجيع الحكومات المدنية، وتشجيع البرلمانات، ودعم مشاركة النساء السياسية.

* الاهتمام بالإصلاح القانوني و القضائي، وتحسين درجة الأداء، للأعلام بالتدريب وتقديم الاستشارة.

* يتعلق المشروع برفع درجة الاهتمام بمجتمع المعرفة؛ فكانت محو الأمية تندرج تحت قائمة اهتماماته، معتمدًا على برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الأمية، الذي أطلقته في عام 2003 تحت شعار" محو الأمية كحرية "مع زيادة الاهتمام بتعليم النساء والتركيز على تطوير التعليم، بإدخال نظم التعليم بواسطة الكمبيوتر.

* الصراع من أجل تحقيق وإدراك السلام، والديمقراطية، والسوق الحر يتطلب خلق نوع معين من الدولة؛ التي هي وسيلة وضع هذه الأفكار موضع التطبيق هذه الدولة يجب أن تكون قوية وقادرة على حماية الثروة والحرية، ولكنها ليست دولة مسيطرة وطموحة وتطفلية لدرجة القمع، بل دولة قادرة وراغبة في تقوية القانون ومجبرة على احترامه لا اختراقه فمثل هذه الدولة ومثل هذا المجتمع يتوقع منها أن تنتهج سياسات خارجية سليمة.

* إن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام و الأمن، ولسوف يعزز إشادة الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و النمو القومي، و الازدهار الفردي[2].

[1] – برهان غليون، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، مشروع الشرق الاوسط الكبير، مرجع سابق، 71.

[2] – ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسنى زينة، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد – بيروت، 2006، ص 19.

* وضع منطقة الشرق الأوسط يكون فاعلا في صور تجمع إقليمي وليس في هيئة دويلات متفرقة "مشكلة هذه المنطقة من العالم، لا يمكن أن تحل على يد دولة منفردة أو حتى على مستوى ثنائي أو متعدد.

* توسيع قاعدة الفرص الاقتصادية وذلك بإفساح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة العملية الاقتصادية، بعد إنهاء دور الدولة المهيمن على النشاط الاقتصادي، حيث يشجع المشروع على إقامة المؤسسات المالية والاقتصادية، مثل بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، الذي يتولى مشروعات التنمية والتعمير وتشجيع حجم التجارة البينية في الشرق الأوسط، ودمج المنطقة في منظمة التجارة العالمية[1].

يبدو أن الهدف الأمريكي من إطلاق الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر هو الشروع في تنفيذ استراتيجية واسعة تؤدي إلى قيام الإمبراطورية الأمريكية المهيمنة على العالم، وما إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا بداية لتوسيع هذه الهيمنة.

كما يمكن القول ان الهيمنة الامريكية تجلت في المنطقة و ذلك من خلال ذريعة الديمقراطية و حقوق الانسان وتبقى فكرة الحرب على الارهاب الوسيلة التي اعتمدت عليها في اختراقها لدول الشرق الاوسط كما منحت لها الشرعية و التاييد الدوليين في جل تحركاتها و ممارساتها.

ما يمكن ملاحظته عن هذا المشروع هو الاهتمام المتزايد بهاته المنطقة على حد تعبير المفكرين وعلى اعتبار انها تعد خزان الطاقة بالنسبة للدول الكبرى فهي تندرج دائما ضمن مخططاتها واستراتيجياتها التي يغلب عليها طابع الهيمنة و التوسع[2].

المطلب الثاني: إبراز إسرائيل كعنصر أساسي.

الشرق الأوسط الكبير يفتح الباب أمام صراع الأقليات في المنطقة لإنهاء التوزيع الديمغرافي الحالي وبذلك تفقد المنطقة هويتها الإسلامية أو العربية السائدة، وهذا يسمح بقبول الحاقات جيوسياسية جديدة متمسكة بالشرق

[1] – ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص19.

[2] – غسان سلامة، أمريكا العالم، إغراء القوة ومداها، ترجمة: مصباح الصمد، دار النهار للنشر، بيروت، 2006، ص 84

أوسطية التي تستوعب عضوية إسرائيل ويجزئ هذا المشروع المنطقة إلى كيانات صغيرة من ضمنها إسرائيل، التي تلعب دور المسيطر في هذا التكوين السياسي الاقتصادي كان قيام دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، لبناء حاجز يفصل المشرق العربي عن المغرب العربي[1].

فهذه الدولة قامت على مجابهة دول الجوار ومصادقة الدول الغربية يكتمل الهدف الأكبر للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، بدمج إسرائيل مع الدول العربية في نموذج سياسي اقتصادي جديد ويمكن تحقيق ذلك بعد انتصار القوة الأمريكية في العراق، التي تسعى إلى الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين طبقًا للرؤية الإسرائيلية ولكن الشرق الأوسط الجديد بالرؤية الإسرائيلية يحمل أجندة خفية تعمل على دمج إسرائيل في المكون السياسي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، بعد إعادة صياغتها من جديد لتصبح إسرائيل القوة المهيمنة على مقدرات الشرق الأوسط الجديد، لأنها تشكل رأس الجسر للغرب قبل أن تبدأ الحرب على العراق تم الإعداد لإعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط في نظام إقليمي جديد يضم هذا النظام العراق، وإسرائيل، وتركيا، ودوليتين عربيتين صغيرتين، ثم يتم إدخال دول عربية أخرى حتى تتلاشى الجامعة العربية[2].

في مقابلة مع **بيريز**، الرئيس الإسرائيلي، لصحيفة الشرق الأوسط في مارس 1995 قال:

(أن هدف إسرائيل القادم هو الانضمام لجامعة الدول العربية، حيث رأى بضرورة تغير الجامعة العربية إلى جامعة الشرق الأوسط، لكي تتضمن إسرائيل، وأن الإسرائيليين لن يصبحون عرباً، ولكن من الممكن أن تتحول الجامعة إلى شرق أوسطية، لأنها أصبحت جزء من الماضي)[3].

تبنت الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أحداث 11 سبتمبر من أجل صهر المجتمعات العربية والإسلامية في مكون سياسي اقتصادي اجتماعي، ويعتمد المشروع على تحليل المنطقة وإعادة تركيبها

[1] – غسان سلامة، أمريكا العالم، إغراء القوة ومداها، مرجع سابق، ص84.

[2] – احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت، مرآز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص127.

[3] – احمد سعيد نوفل، مرجع سابق، 127.

من جديد تحت سيطرة أمريكية إسرائيلية وبمساعدة بناء طابور خامس من رجال الأعمال والمثقفين وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني لانطلاق المشروع، تسعى الولايات المتحدة لإقامة نظام دولي بإدارتها[1].

هذا النظام يرتكز على تقديم إسرائيل كعامل رئيسي في المنطقة، فكانت السياسة الأمريكية تستند على تحقيق الأهداف التالية:

1- ضرب كل تحالف إقليمي مؤثر مثل التحالف السوري الإيراني.

2- مواجهة قيام أي محور يهدد المصالح الأمريكية كالمحور الشيعي.

3- تحويل خطر المؤثر الإسلامي من امتداده الإقليمي والعالمي إلى تأثير محلي بتشجع الخلاف بين السنة والشيعة[2].

يضل هاجس إسرائيل في الشرق الأوسط هو الأمن والهاجس الأمريكي هو النفط، بهذا تحاول إسرائيل ضمان أمنها بتفكيك وحدة محيطها الجغرافي، الحدود الآمنة حسب المطلب الإسرائيلي، هي حزام من الدويلات الضعيفة القائمة على أساس، أثني، أو قبلي أو طائفي، أو مذهبي، هذا الحزام هو لحماية أمن إسرائيل من سواحل البحر المتوسط إلى، السواحل الشمالية للخليج العربي، وفي توضيح آخر، تتطابق الأغراض الإسرائيلية والأمريكية من إقامة الشرق الأوسط الكبير لتحقيق الآتي:

1- تفكيك الدولة القطرية في المنطقة واستبدالها بكيانات أثنية، وقبلية، ومذهبية متصارعة وعاجزة عن إقامة قوة سياسية وعسكرية مؤثرة.

2- تحريض الأقليات بمختلف أنواعها ودعمها لتحدي السلطات المركزية، لإيجاد الحاجة لتوفير الحماية الأمريكية لتلك الكيانات.

---

[1] – فيلينت ليفريت، تمارا ويتس، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط الفترة الثانية لادارة بوش، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، العدد 14، مصر، 2006، ص42.

[2] – فيلينت ليفريت، تمارا ويتس، مرجع سابق، ص43.

3- إثارة الصراعات والحروب بين الكيانات على امتداد منطقة الشرق الأوسط.

4- ضمان الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة بإدامة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والتواجد الأمريكي بإقامة القواعد العسكرية في المنطقة.

5- تحويل ملكية قطاع النفط والغاز من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لتسهيل سيطرة شركات النفط الأمريكية أو المتعددة الجنسية، لتدور عائداتها لصالح مؤسسات المال الغربية[1].

ويتضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير قيام منطقة تجمع اقتصادي، يتطور إلى نظام أمني تتحصل إسرائيل فيه على مركز المحور وعند ذلك يستأنف تشغيل خط أنبوب النفط من كركوك إلى حيفا مزوداً إسرائيل بما تحتاجه من نفط العراق وتصديره عبر موانيها على البحر المتوسط.

إلى جانب ذلك، ستلعب إسرائيل دور القوة المسيطرة في الشرق الأوسط الكبير على قناة السويس، ومضيق هرمز وغيره من المنافذ البحرية، وكذلك ستشرف على، إنتاج وتصدير أكثر من ثلثي النفط العالمي المتواجد في المنطقة، غير أن السياسة الأمريكية تهدف من وراء إقامة الشرق الأوسط الكبير إلى إنهاء العداء العربي الإسرائيلي فالسياسة الأمريكية في هذه الحالة طوباوية أكثر من كونها براغماتية، لأنه ما الفائدة الأمريكية من دفع أغنياء المنطقة إلى الانضمام لفقرائها في حلف استراتيجي، و بذلك سيواجه أمن الأنظمة السياسية العربية تحديات وتهديدات صعبة في القرن الحالي سياسيا وأمنيا اقتصاديا واجتماعيا بعد أن يفتح المجال أكثر أمام أدوار القوى الخارجية[2].

المطلب الثالث: المسألة الكردية.

يرى الباحث(**غسان سلامة**)أن مشاريع الشراكة المطروحة على الأنظمة السياسية العربية تعتبر تطرح أساسا في مواجهة النظام – ترتيبات اقتصادية أمنية وسياسية (**إقليمية جديدة**) **Neorégionalism –**

[1] – احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مرجع سابق،ص127.

[2] – محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص295.

الإقليمي العربي، مجملا أخطارها المستقبلية في خمس هواجس أساسية: هاجس الإلحاق، هاجس الاختراق، هاجس الاختناق، هاجس الانسحاب وهاجس الانشقاق.

يشير سيناريو التفكك والاندثار إلى تفتت وتناثر الأنظمة السياسية العربية في ظل تبني ترتيبات إقليمية جديدة: الشرق أوسطية و الأورو متوسطية، حيث تؤشر الحرب الأمريكية على العراق في 2003 إلى إمكانية تجزئة العالم العربي مستقبلا إلى مناطق نفوذ لقوى عالمية(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا)... و اقليمية (تركيا، إيران)...عديدة وهذا من خلال خلق نظم استقطاب إقليمية جديدة حتى تنتمي إليها هذه الأجزاء[1].

تعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان، وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسوريا، وإيران وتركيا، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين **مسعود البارزاني** زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و**جلال الطالباني** زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة تجاه الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق[2].

ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 إلى 30 مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم، وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية إلى أن عددهم في تركيا يتراوح بين 16 و 18 مليون نسمة في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين 10 و 12 مليوناً فيما تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين، وتبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا

[1] – عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإ رهاب، دار ناشري للنشر الإلكتروني، www.Nashiri.Net، 2015، 2018/02/12، ص141.

[2] – محمد مورو، الشرق الاوسط على مفترق الطرق، www.kotobarabia.com، 2018/02/07، ص67.

ومعظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إما هجروا قسراً أو هاجروا طلباً للعمل والرزق[1].

احتلت المسألة الكردية موقعا هاما من بين المسائل الهامة المطروحة حاليا في الشرق الأوسط، وأصبحت تمثل خطر يهدد كيانات تلك الدول في إطار سعي الأكراد وإصرارهم على المطالبة بتكوين دولة كردستان حالهم حال بقية شعوب المنطقة، بهدف استرجاع حقهم الضائع وترسيخ هويتهم وأصلهم في ظل سياسات التنكيل والترهيب التي عرفها الأكراد على يد الفرس في الأول ثم الأتراك في ظل الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الثانية من قبل الدول الأربع إيران، تركيا، سوريا والعراق الموزعين عليها، وبهذا أصبحت هذه المسألة جزءا محوريا من أسباب التوتر في المنطقة منذ عقود.

المبحث الثاني: الحركة الكردية في العراق: الأيديولوجية و الأهداف.

المطلب الأول: بنية المجتمع الكردي.

يمكن تعريف المجتمع بأنه كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا، والتي تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان، وينطبق هذا التعريف على الشعب الكردي بكونه مجتمعا مثل أي مجتمع بشري آخر، بما يتوفر له من المقومات الأساسية كالوطن، البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، مؤسساته التي تفاعلت فيما بينها وبين المجتمعات الأخرى عبر التاريخ الأكراد مصطلح يستخدم للتعبير عن الشعب الكردي الذي بشكل عام يعتبر نفسه الشعب الأصلي لمنطقة يشار إليها في كثير من الأحيان باسم كردستان، والتي تشكل أجزاء متجاورة من العراق، تركيا، إيران وسوريا يتألف الأكراد من طبقتين أو من مجموعتين من الشعوب بحسب ما ذكره المؤرخ **الكردي مُحَمَّد أمين زكي** (1880-1948)في كتابه **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**[2].

---

[1] – حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص372– 373.

[2] – محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، تعريب: محمد علي عوني، 1948 مكان ودار النشر غير موجودين، ص276.

فالطبقة الأولى التي كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ وأطلق عليها المؤرخ شعوب جبال **زاكروس** وهي شعوب **لولو، كوتيون، كاشيون، خالديون، سوباريون، حوريون**، وهذه الشعوب تعتبر الجذر الأصل للأكراد الحاليين، و الطبقة الثانية هي طبقة الشعوب الهندو أوربية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، واستوطنت كردستان مع شعوبها الأصلية وهم الميديين والكاردوخيين، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلوا معا الأمة الكردية كردستان وهي كلمة آرية تتألف من قسمين كرد وتعني البطل أو الشجاع ستان وتعني موطن أي موطن الأبطال أو موطن الشجعان مثلها مثل عربستان هندستان أفغانستان التوزيع الجغرافي ظهرت كلمة كردستان كمصطلح جغرافي أول مرة الميلادي في القرن في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليه كردستان وكانت هذه الولاية تشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان مناطق سنا، دينور، همدان، كرمنشاه ..الخ[1] .

إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، مثل شهرزور وكوي سنجق تتوزع كردستان بصورة رئيسية في ثلاث دول هي العراق وإيران وتركيا مع قسم صغير يقع في سوريا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق.

وتختلف التقديرات بشأن عدد الكرد بين 25 إلى 40 مليونا، موزعين بنسبة % 45 في تركيا، و % 31 في إيران، و % 17 في العراق، و % 5 في سوريا و % 1في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا و % 1لبنان.

ورغم صعوبة تحديد إقليم كردستان وترسيم حدوده، فإنه يمكن تحديد المنطقة التي يقيم بها الكرد بكثافة، مع اعتبار عدم إمكانية عد أي أرض تقيم بها مجموعة من الكرد جزءا من كردستان، بسبب عمليات التهجير و التنقلات السكانية التي حدثت منذ القرن الماضي[2].

[1] – محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، مرجع سابق، ص276.

[2] – محمد أمين زكي، مرجع سابق، ص276.

يتركز الكرد في العراق في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية ويشكلون الأكثرية في ثلاث محافظات من أصل 18محافظة، كما أن لهم وجودا أقل وغير محدد بشكل رسمي في محافظات أخرى أهمها كركوك وديالى وبغداد ونينوى[1].

المطلب الثاني: مطالب الأكراد في العراق.

لقد أدت تطورات كردستان العراق التي أعقبت حرب الخليج الأولى1990- 1991إلى ازدياد ملحوظ في الحساسية التركية تجاه التطلعات الكردية نحو تقرير المصير، وقد أسفر فشل الانتفاضة التي قام بها الأكراد في عام 1991 ضد نظام صدام عن هلع كبير في صفوف أكراد العراق، فتدفق ما يقارب نصف مليون كردي عراقي إلى مناطق قريبة من الحدود التركية أو محاذية لها، وأدت الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك النزوح الجماعي إلى تدخل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فخلقت ملاذات آمنة لهؤلاء النازحين وفرضت منطقة حظر الطيران التي أوكلت مهمة مراقبتها إلى قاعدة أنجرليك الجوية التركية، وإثر الانسحاب الأحادي الجانب لقوات نظام بغداد باتجاه الجنوب في أكتوبر 1991 تأسس إقليم الحكم الذاتي الكردي وتشكلت الحكومة الإقليمية الكردية التي سيطر عليها أبرز حزبين سياسيين كرديين عراقيين وهما[2]:

الحزب الديمقراطي الكردستاني و **حزب الاتحاد الوطني الكردستاني**، ويتكون إقليم الحكم الذاتي الكردي الذي تديره الحكومة الإقليمية الكردية من ثلاث محافظات عراقية من أصل ثماني عشرة محافظة ,وأغلبية سكان هذا الإقليم هم من الأكراد، ولكن هذا الكيان الكردي الجديد الذي ضم محافظات السليمانية وأربيل ودهوك وامتد إلى حدود إيران وتركيا، لم يشمل حقول النفط الواقعة حول الموصل وكركوك اللتين تشكلان، تقليديا، جزءا من كردستان العراق[3].

[1] – منذر الموصلي، عرب وأكراد، رؤية عربية للقضية الكردية، دار العلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1991، ص67.

[2] – حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص373.

[3]– إبراهيم علوش، حقوق الاقليات، الصوت العربي الحر،/www.freearabvoice.org/maqalat، 2018/01/21، ص08.

وبالرغم من العلاقات المضطربة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ولّدت هذه التجربة، المتمثلة بنشوء منطقة أكراد العراق المقيمين في إقليم الحكم الذاتي الكردي- حكم ذاتي لدى الأكراد الظروف المعيشية تديرها حكومة إقليمية كردية -، شعورا واضحا بالحرية وبالتحسن الكبير في مستو وقد ازدهر اقتصاد إقليم الحكم الذاتي الكردي في أواخر عهد عراق صدام، وفي الفترة التي سبقت تأسيس الحكومة الإقليمية الكردية[1].

وقد أسهم في ذلك الازدهار الاقتصادي برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كانت تشرف عليه الأمم المتحدة والذي انتهى العمل به منذ فترة عبر تخصيص حصة من عائدات النفط العراقي للحكومة الإقليمية الكردية هذا إضافة إلى التهريب والنشاطات غير القانونية والملتوية، والتي تلاشت الآن نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق، وبالرغم من أن الحكومة الإقليمية الكردية لا تمارس عمليا أيا من أشكال الحكم الديمقراطي، شهد إقليمها من القمع والفوضى والتسيب أقل بكثير مما عانته بقية مناطق العراق منذ إفلات الأكراد من قبضة صدام، أضف إلى ذلك أن فترة الحكم الذاتي الكردي شهدت تحسينات جديرة بالثناء في البنية التحتية في ظل الحكومة الإقليمية الكردية، بعبارة أدق، استطاعت هذه الحكومة إشعار سكان مناطقها بطعم الحياة التي تخلو من الهيمنة الإيرانية أو التركية أو العربية، وفي الحقيقة كان التراجع الكبير للنفوذ العربي في المناطق الخاضعة حاليا لسلطة الحكومة الإقليمية الكردية مدعاة فرح وابتهاج لأكراد العراق كافة[2].

لقد وصف **بيتر غالبريث Peter Galbraith** سفير الولايات المتحدة السابق لدى الحكومة الكرواتية ذات السيادة، والتي انتزعت استقلالها من يوغسلافيا القديمة المتعددة العرقيات أخيرا، الحياة داخل مناطق الحكومة الإقليمية الكردية على النحو الآتي:

- يتصرف إقليم كردستان العراق اليوم كما لو كان دولة مستقلة، وتقوم حكومة هذا الإقليم عمليا بجميع الوظائف المنوطة بحكومة أي دولة مستقلة، ولا يطبَّق من قانون بغداد في أراضيها إلا ما يتقرر

[1]- جوناثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها- ترجمة، فادي حمود، دار النهار، بيروت، 1997 ص22.

[2] - جوناثان راندل، مرجع سابق، ص 22.

تطبيقه من قبل الجمعية الوطنية لكردستان العراق المعروفة عموما باسم البرلمان الكردي كردستان العراق هي المسؤولة اليوم عن أمنها الذاتي وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعلها تخلو من العنف الذي يعم الآن بقية المناطق العراقية وتحتفظ بقواتها المسلحة الخاصة بها[1]...–

العراق مكروه على نطاق واسع في كردستان، فالعلم العراقي مكروه هناك لاعتباره أحد رموز النظام الوحشي البائد، وما زال هذا العلم محظورا في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني من الإقليم، ولا يسمح ولكنه يرفع إلى جانب العلم الكردستاني فوق بعض المباني العامة في أماكن أخر الأكراد للوحدات العربية التابعة للجيش العراقي الجديد بالدخول إلى أراضيهم، كما أنهم لا يسمحون لوزارات بغداد بفتح مكاتب فرعية لها في مناطقهم.

ويرفض الأكراد تسليم حماية حدودهم الدولية إلى بغداد خشية أن تقطع الحكومة المركزية عليهم المعابر البرية الحيوية التي تربطهم بالعالم الخارجي[2].

– سياسة العراق تجاه الأكراد.

فمنذ السنوات الأولى لتأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي والوعود الحكومية للكرد تتوالى، ثيرا ما أكد الملك فيصل الأول وحكومته أن " **كردستان بالنسبة للعراق بمثابة الرأس بالنسبة للجسد** "، بل إن سلطات الاحتلال البريطاني عام 1925 حينما أعلنت رسميا عن إلحاق كردستان بالعراق وضعت لذلك شروطا لتستميل بها الكرد كان منها" **احترام إرادة الشعب الكردي، والسماح لهم باستغلال ثرواتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم ضمن الكيان العراقي.**"

وبعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية عام 1958 نصت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الصادر في عهد **عبد الكريم قاسم** على أن" **العرب والكرد شركاء في الوطن.**"

[1] – جوناثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، مرجع سابق، ص22، 23.

[2] – خورشيد دلي، القضية الكردية، مجلة العلوم الاجتماعية مجلس النشر العلمي، المجلد الثاني والعشرون، العدد–1– جامعة الكويت، 1994، ص210.

وصدر في عهد حزب البعث عام 1963 بيان معروف باسم بيان اللامركزية جاء فيه **– لقد عاش العرب والأكراد كإخوة، يربطهم الوطن، وإن مجلس قيادة الثورة ليعترف بحقوق الأكرد على أساس مبدأ اللامركزية، وهذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت والدائم وستشكل لجنة من أجل وضع برنامج واسع للامركزية، وفي عام 1970 أوت تم الاعتراف فيها بحق الكرد في الحكم الذاتي –**[1].

برغم كل ما سبق فإن النتائج كانت دوما على الأرض مغايرة، فالمعارك العسكرية بين الطرفين ظلت مستمرة، تختفي حينا وتظهر أحيانا فمثلا في 22 مارس 1988 قامت الحكومة العراقية بقصف القرى الكردية بمنطقة حلبجة خلفت حوالي 5000 قتيل وآلاف الجرحى، الشيء الذي دفع بحوالي 100,000كردي عراقي للفرار بقوة باتجاه تركيا وإيران[2].

كانت الخلافات الأساسية التي حالت دون الوصول إلى شكل من أشكال التعايش السلمي بين الطرفين تكمن دائما في نقاط جوهرية من قبيل الحدود الجغرافية كمناطق حكم ذاتي للكرد وبالأخص ما يتعلق منها بسيطرتهم على مدينة كركوك الغنية بالنفط، وصلاحيات المجلس التشريعي في كردستان، ونشاط العناصر التابعة لأجهزة الأمن والمخابرات الحكومية... وكلها نقاط كانت كفيلة بجعل ما يتم الاتفاق عليه يظل دوما حبرا على ورق ولا يجد طريقا معبدا للتطبيق و التنفيذ[3].

هذه الصورة حاليا تشهد ومنذ انهيار الدولية العراقية عام 2003 تغييرا جوهريا، فأحد طرفي المعادلة سقط من الحساب، ونعني به الحكومة المركزية، وحلت محله كيانات سياسية أخرى تأسست على قاعدة طائفية ومذهبية، فتغيرت تبعا لذلك مراكز القوى فأصبح رئيس الجمهورية كرديا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كرديين وظلت قوات البشمركة المقاتلون الكرد، وأصبحت أربيل والسليمانية مزارا لعقد التحالفات المؤثرة في مسيرة الأوضاع السياسية العراقية. . .غير أن كل هذا لا يعني أن اللحظة التاريخية الحاسمة في مصير كرد العراق قد

---

[1] – وحيد عبدالمجيد، النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديموقراطية التوافقية، دراسات استراتيجية العدد144، الاردن، 2004، ص23.

[2] – محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟، مرجع سابق، ص 55.

[3] – محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص55.

باتت وشيكة، فلا تزال الخيوط متداخلة ومتشابكة داخليا وإقليميا ودوليا، ولا تزال أبواب الصراع السياسي مفتوحة على كل الاحتمالات فالكرد تصاهروا وتزاوجوا مع غيرهم وامتد نشاطهم الاقتصادي في كل أرجاء العراق، وهم متواجدون كذلك فيكل مؤسساته العسكرية منها والمدنية، والأهم من كل ذلك أن الحضارة العراقية بل والعربية والإسلامية على امتدادها الزمني واتساعها الجغرافي تشهد لرموز كثيرة من أصول كردية بالتميز والتفرد[1].

ليس من المتوقع الآن أن يرحب الأكراد بتشكيل أي حكومة مركزية محتملة تحكمهم من بغداد ,وبخاصة إذا أنقرة أيضا أنه من غير المعقول أن يستبدل أكراد العراق غلب الطابع العربي على تلك الحكومة، وترك حكمهم الذاتي بالاندماج طواعية في مشروع لا يزال مجهول الآفاق كعملية بناء عراق ما بعد صدام[2].

برز عنصر رئيسي في مدينة كركوك ساهم في خلق الأزمات وأثار الحساسيات، وهذا العنصر هو وجود النفط بكميات كبيرة في حقول كركوك النفطية، مما خلق ما سمي بصراع السياسيين على هذه المدينة، فقد صعدت القوى السياسية الكردية التي تحرص على ضم كركوك إلى المنطقة الكردية من حملاتها ودعواتها لضم كركوك مع ازدياد أهمية الثروة النفطية، ومن يتابع الخطاب السياسي للزعماء الأكراد خلال العقود الماضية يجدها تزخر بالوعود للأكراد العراقيين من خلال رسم صورة الرفاهية والتنمية، وهذا لن يحصل من دون موارد اقتصادية، ولأن هذه المناطق لا تمتلك مصادر لمثل هذه الموارد فإن نفط مدينة كركوك كفيل بتحقيق ذلك[3]، ويتجسد هذا الطرح الكثيف والضخ الإعلامي والسياسي في إصرار القوى الكردية على تطبيق الفيدرالية، التي تحقق مطالبهم الأساسية الخاصة بالثروات، واستخدامها وفق ما جاء بالدستور الذي تم إعداده وصياغته في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق[4].

جرى الاستفتاء عليه في الخامس عشر من اكتوبر 2005 ومن يدقق ويحلل خطاب القادة الأكراد سواء من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني،

[1] – عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، العراق، 2013، ص119.

[2] – عبد الجبار احمد، مرجع سابق، ص119.

[3] – إبراهيم علوش، حقوق الاقليات، مرجع سابق، ص08.

[4] – إبراهيم علوش، مرجع سابق، 09.

يجد أن مرتكزات هذا الخطاب، لا تفك من المطالبة بمدينة كركوك، التي تقول الشعارات المنقوشة على الجبال، إنها قلب كردستان رغم بعدها الجغرافي بعض الشيء، ولا يتحدث هذا الخطاب عن عناصر ثقافية وحضارية ومرتكزات من هذا القبيل، بل انه يميل إلى رسم الخارطة المستقبلية استنادا إلى الثروة النفطية في مدينة كركوك[1].

لقد اعتمد أكراد العراق بشكل أساسي على حدود إقليمهم مع تركيا لتلقي المساعدات الإنسانية، ولممارسة أنشطتهم التجارية المشروعة وغير المشروعة، كتهريب النفط والسلع الاستهلاكية وسواها، وانطلاقا من إدراك قيادة أكراد العراق لجميع الحقائق السياسية المحيطة بإقليمهم، اشتمل الدستور الذي صاغه وأقره الحزبان الكرديان العراقيان الرئيسيان في عام 2002 على تصور واضح ومعلن لإمكانية اندماج إقليم أصر الأكراد كردستان العراق في عراق فيدرالي مرن لا تسيطر عليه أي حكومة مركزية، من ناحية أخر في دستورهم على ضرورة توسيع منطقة الحكم الذاتي الكردي، لتشمل المحافظات الغنية بالنفط والواقعة جنوبي منطقة الحكومة الإقليمية الكردية الحالية، والتي طالما اعتبرها الأكراد من المناطق التقليدية الكردية، كما أكدوا أنه ينبغي لمدينة كركوك أن تصبح عاصمة إقليم كردستان، وأنه يجب على الأكراد الاحتفاظ بالسيطرة على قواتهم المسلحة – البشمركة – وأنه يتعين على الحكومة الكردية المقترحة آنذاك أن تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فيدرالية عراقية مستقبلية تتعارض صلاحياتها مع مصالح الأكراد وتطلعاتهم، ولا تزال هذه المطالب الكردية قائمة حتى لحظة إعداد هذه الورقة، وقد علق **هنري كيسينجر** على الدستور الكردي بقوله:(**يعّرِف الأكراد الحكم الذاتي على نحو لا يسمح بالتمييز بينه وبين الاستقلال إلا بواسطة المجهر**)[2].

[1] – علي عبد داود الزكي، ازمة الهوية الوطنية العراقية وجذور الطائفية: اسباب ونتائج، الحوار المتمدن– العدد: 3541 العراق، 2011/11/09، ص14.

[2] – هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، سلسة(دراسات وأوراق بحثية)،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص137.

اولا: الأسباب التي أوصلت المسألة الكردية في العراق إلى الاستفتاء.

ما زال الخلاف مستمرًا بين الإقليم وحكومة بغداد المركزية حول عائدية الأراضي المتنازع عليها، ومنها كركوك الغنية بالنفط، فقد وُضعت المادة 140 من الدستور العراقي الدائم فيه آلية لحل الأمر، إلا أنه لم يتم تفعيل هذه المادة على الرغم من مرور اثني عشر عامًا، في هذه الأثناء، شهدت المناطق الكردية في العراق استفتاءً سابقًا في كانون الثاني/ يناير 2005، وتجاوزت نسبة المصوتين على الاستقلال 98.19%، لكن لم يقم الأكراد بأي خطوة نحو الاستقلال بانتظار الظرف الملائم، وجاءت الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية كفرصة ملائمة لقوات البشمركة الكردية لتتوسع وتفرض أمرًا واقعًا على الأرض في المناطق المتنازع عليها بما فيها كركوك، على الرغم من اعتراض المكوّنين التركماني والعربي، ومكوّنات أخرى أصغر حجمًا في سهل نينوى ولهذا قرر البارزاني إجراء استفتاء جديد في الغالب بنيّة الانفصال والاستقلال هذه المرة[1].

بعد مرور اثني عشر عامًا، لم يحترم المسؤولون العراقيون في الحكومة المركزية الالتزامات الأساسية في الدستور العراقي، فمثلًا يحظر الدستور، في المادة التاسعة، تشكيل الميليشيات المسلحة، لكنّ الحكومة العراقية تسدّد رواتب ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، التي تُذكّر الأكراد بعروبة كركوك، في وقت تخلّت هي فيه عن عروبة النجف وكربلاء، وحوّلت الموصل بعد تحريرها من داعش إلى حاضرة إيرانية[2].

وتُعلّق مؤسسة RAND الأميركية على هذه الجزئية، في سياق دراسة أجراها عدد من باحثيها، بالقول "على الرغم من أن إقليم كردستان يحاول أن يوازن في علاقته مع إيران وتركيا، من المحتمل أن المستقبل سيشهد صراعًا شيعيًا كرديًا بين الميليشيات الشيعية والبشمركة حول المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك، والتي يمكن أن تعكّر سعي بارزاني نحو العلاقات مع إيران"[3].

من جهة أخرى، فإن مفردات الخطاب العربي في الشأن الكردي ما زالت محّملة بمشاعر التعصب والاستعلاء والتخوين والتشكيك والترهيب، ففي باب التخوين، يربط خصوم الكرد بين إسرائيل والمشروع القومي الكردي

[1] – حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان :التعقيدات والخيارات، مركز الجزيرة للابحاث، الدوحة، قطر، 2017، ص06.

[2] – حارث حسن، مرجع سابق، ص06.

[3] – عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مرجع سابق، ص120.

بطرق عدة، لكن من التعسف اختزال القضية الكردية في ربطها بإسرائيل، ثم هناك استقواء بالخارج لمواجهة توّجه الأكراد، بدل اعتماد مبدأ الحوار والتفاهم وبلوغ التسويات بين المكّونات العراقية الداخلية، فمن أجل استغلال الموقف العدائي المعروف لكل من تركيا وإيران تجاه تطلّعات الأكراد ونزوعهم نحو الاستقلال، تسعى بعض النخب السياسية في بغداد لاستدعاء تدخلات هذين البلدين في الشأن الداخلي العراقي، من دون الأخذ في الحسبان خطورة مثل هذه السياسة التي ستبقي العراق أسيرً ا للخارج، وتزيد تناقضاته الداخلية تفاقمًا[1].

ثانيا: تحديات المواقف الدولية والإقليمية.

مع أن **الولايات المتحدة الأميركية** لا تكتم تعاطفها مع الحلم الكردي، وتعتبر الأكراد في العراق وسورية أفضل الحلفاء، إلا أن إدارة الرئيس ترامب أكدت ما سبق والتزمت به الإدارات التي سبقتها من تمسكها بوحدة العراق، وكان من اللافت مسارعة وزارة الخارجية الأميركية، فور إغلاق صناديق الاستفتاء في إقليم كردستان العراق، إلى إصدار بيان أعربت فيه عن خيبتها العميقة من إصرار أربيل على إجراء الاستفتاء، لكن، من دون إدانة أو تلميح بعدم الاعتراف بنتائجه، بل أكد البيان أن "**العلاقة الأميركية التاريخية مع الشعب الكردي لن تتغير**"، وإذا كانت قد أشارت إلى التعقيدات التي قد تتسبب بها هذه الخطوة، على صعيد علاقات إقليم كردستان ببغداد ودول الجوار، إلا أنها حرصت على التحذير من أن تسلك الردود على الاستفتاء طريق القوة عبر إشارتها أيضًا إلى أن "**الولايات المتحدة ترفض اللجوء إلى العنف كما إلى الإجراءات الأحادية من أي جانب لتغيير الحدود**"[2].

ويبدو أن الرؤية الأميركية لمستقبل العراق، تتمثل في بناء كيان فدرالي مستقر، يحتّم على الأكراد العمل مع الحكومة المركزية في بغداد، تخّوفًا من احتمالات ملء الفراغ من قبل روسيا وتركيا وإيران، بعد طرد داعش من العراق وسورية[3].

[1] – جليل غليلي، الحركة الكردية في العصر الحديث، مؤسسة موكرياني للبحث والنشر، بغداد، 2012، ص 64.

[2] – جليل غليلي، مرجع سابق، ص64.

[3] – ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص29.

أما **روسيا** فلم تندِ د بالاستفتاء حول استقلال كردستان العراق، مكتفية بالدعوة على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، إلى تحقيق التطلعات المشروعة للأكراد، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الشعوب، في إطار أحكام القانون الدولي، وبالتزامن مع إجراء الاستفتاء، اتجهت شركة **روس نفط**، أكبر شركة نفط في روسيا لتمويل بناء خط لنقل الغاز من الإقليم إلى تركيا بطاقة تزيد على 30 مليار متر مكعب سنويًا[1] .

جاءت الضربة الدبلوماسية من مجلس الأمن حين أبدى في 21 أيلول/ سبتمبر2017، وبإجماع أعضائه الخمسة عشر، معارضته الاستفتاء على الاستقلال محذّرا من أن هذه الخطوة الأحادية من شأنها زعزعة الاستقرار، مع تجديد المجلس تمسكه بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه.

إيران، التي ناصرت الأكراد في مراحل حرجة، فقد عارضت الاستفتاء من دون أن تصل إلى القطيعة مع دعاته، ولكنها تدرك بأن الدعم الأميركي والإسرائيلي لخطوة كهذه، يعود بصورة جوهرية إلى أنه سيشكل مانًا يحاول الحدّ من القدرة الإيرانية في المنطقة،وانطلاقًا من ذلك، بدا الإيرانيون في حالة لا يحسدون عليها، وهو ما تعكسه حالة القلق الكبير، والذي تلخصت أسبابه بأن إقليم كردستان العراق متموضع جغرافيًا بالقرب من أكراد إيران الذين يتركزون في مناطق غرب البلاد، الأمر الذي يُمكن أن يؤول إلى حركات شبيهة داخل إيران أو حتى تحركات من الإقليم العراقي باتجاه الأراضي الإيرانية لتلبية الطموحات الكردية بتحقيق حلم الدولة الكردية[2].

الأمين العام **لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط**، فقد أبدى استعداده لدعم مبادرة نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي لحل أزمة كردستان، فيما أكد أن مثل هذه المبادرة والتحرك سيقي العراق من المزيد من الأزمات والمشكلات.

رئيس الوزراء الإسرائيلي، **بنيامين نتنياهو** ، كان واضحًا، ليس في تأييده الاستفتاء فحسب، بل كذلك في أن يكون للشعب الكردي دولة، وهو موقف نقله إلى الكونغرس الأميركي قائلًا "**من الضروري أن تكون للكرد**

[1] – اقاليم الانفصال كيف تحقق الاستقلال؟، مرجع سابق، ص05.

[2] – محمد دهام العزاوي، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، الجزيرة،http://www.aljazeera.net 2018/03/28.

في العراق دولة مستقلة، فهم شعب شجاع وبطل، كما أنهم أصدقاء للغرب وللقيم الغربية... وأصدقاء لنا"[1].

غير أن رفض الاستفتاء لا يقتصر على حكومة العراق نفسه، ولا على حكومات الدول الإقليمية والقوى العالمية المؤثرة فحسب؛ فالقوى السياسية الكردية نفسها تتنازعها المصالح والأهواء والتأثيرات الإقليمية، وعلى الرغم من أن الطرفين الحزبيين الكبيرين، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني 18 مقعدًا في البرلمان العراقي وحركة التغيير 24 مقعدًا، توافقا على مضض مع الحزب الديمقراطي الكردستاني 38 مقعدًا على قبول إجراء الاستفتاء، فإن حزب العمال الكردستاني التركي، الذي يسيطر على سنجار وجبال قنديل في العراق، رفض عبر أداته السياسية العراقية حركة المجتمع الكردستاني الاستفتاء، بل وقال إنه لن يسمح بإجرائه في المناطق الخاضعة لسيطرته في شمالي العراق[2].

في نهاية المطاف، ستتحول مواقف الأطراف الكردية التي كانت رافضة للاستفتاء إلى مواقف متفهمة، تتبنى الدعوات الكردية لإطلاق مفاوضات الخروج النهائي التي سيدخلها الإقليم وهو في موقع قوة.

يبدو أن إقدام حكومة كردستان العراق على إجراء الاستفتاء كان في منزلة مغامرة غير محسوبة النتائج، قد تقودها إلى الانعزال، ففيما تصرفت قيادة الإقليم على أساس أنه قد آن الأوان لقطف ثمرة الأمر الواقع القائم وتحويل الإقليم إلى كيان سيادي، فإن سائر المؤشرات- حتى الآن- تدلّ على أن الاستفتاء ينطوي على مجازفة سياسية مفعمة بالمحاذير والمخاطر، فالدولة الناشئة تعرف أنها تحتاج إلى الغطاء القانوني والاعتراف الدولي، فمن سيوفرهما لها[3]؟

كما لا تحتاج قيادة الإقليم إلى من يذكّرها بوطأة الجغرافيا، حيث يهدّد الانفصال بانهيار اقتصاد الإقليم الذي ترتبط شرايينه بدول معارضة لهذه الخطوة مثل تركيا والعراق وإيران التي تعتبرها تهديدًا لأمنها القومي، الأمر الذي يضع مسؤولي الإقليم أمام تداعيات صعبة، تتمثل في خنق النفط الذي ما يزال المورد الرئيس لكردستان

[1] - وصفي الأمين، القضية الكردية من هواجس العرب إلى مشاريع، جريدة الاخبار، العدد -2662-، بيروت، 2015، ص10.

[2] - Michael Knights ،The Future of Kurdistan The Washington Institute.op.sit.

[3] - Ibid.

فضلًا عن حركة التجارة مع دول الجوار واستثماراتها في العديد من المجالات، خاصة أن ديون الإقليم وصلت إلى نحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تتأثر فيه موازنته بصورة كبيرة بأسعار النفط الذي تشكّل عوائده نحو 90% منها[1].

تركيا التي أعلنت صراحة تحفّظها على الاستفتاء، لا يبدو أنها تعني ذلك واقعيًا، فهي وثّقت علاقاتها بإقليم كردستان، وعقدت معه ما يكفي من اتفاقيات أمنية واقتصادية مستقبلية.

ومن مصلحة دولة كردستان المزمعة أن تبني علاقات وثيقة مع تركيا التي تمثل لها منفذًا مهمًا إلى العالم، والبحار المفتوحة، بحكم كونها دولة حبيسة، أما إيران فقد وثّقت مُبكرًا علاقاتها مع كردستان العراق، وأكراد إيران لا يمثلون خطرًا للجمهورية الإسلامية، والمشهد العربي، خصوصًا المحيط الإقليمي للعراق، يعاني من تصدّع شديد سواء في سورية والصراع المفتوح متعدّد الأطراف على أرضها، أو في الخليج العربي وما يشهده من أزمات وانقسامات وحرب مفتوحة في اليمن[2].

بالنسبة إلى أكراد العراق، سلّط الاستفتاء الضوء على حقّهم في تقرير المصير، وطرحه من جديد على مستوى وسائل الإعلام وعلى مستوى السياسة الدولية، كما بثّ الثقة في النفس بين أكراد العراق وسورية، وأعطى إيحاءً بأن الإقليم من القوة سياسيا وعسكريا بمكان بحيث يستطيع فرض إرادته المنفردة على الحكومة المركزية في بغداد[3].

بالنسبة إلى العراقيين، كان للاستفتاء تأثير كبير في تنبيههم إلى اللعبة الخطرة التي يقوم بها الأكراد في الإقليم الشمالي، والتي قد تتسبب بخسارتهم جزءًا من جغرافيا بلدهم، كما يمكن أن تتسبب أيضًا بخسارتهم أهم مصادر النفط وأغناها، ومن المتوقع أن تكون ردة فعلهم شديدة، خاصة أن إيران تساند، إن لم نقل تُهيمن،

[1] – حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان :التعقيدات والخيارات، مرجع سابق، ص07.

[2] – استفتاء كردستان العراق :الفرص والتحديات والخيارات، مرجع سابق، ص05-06.

[3] – اقليم كردستان العراق ...هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، سلسلة: تقدير موقف وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الدّوحة، قطر، www.dohainstitute.org، 2014، 2018/04/08، ص06.

على الحكومة المركزية في بغداد، ومعروف أن طهران ترفض الاستفتاء وترفض أي فكرة لانفصال الأكراد خوفًا من انتقال العدوى إلى إيران[1].

وربما خوفا من هذا الأمر بالذات، حاول رئيس إقليم كردستان، مسعود بارزاني، المواربة في سياسته، وإخفاء ما ينوي فعله، فقال في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، رد ا على مبادرةٍ هّجت له من قبل نائب رئيس الجمهورية العراقية **إياد علاوي: "لقد أكّدنا قبل الاستفتاء، وفي اليوم التالي لإنجازه، أن الاستفتاء لا يعني قيام الدولة مباشرة، بل نحن مستعدون للتريث حتى عامين نتواصل فيها عبر حوار بنّاء ممتد لمناقشة كل الملفات والقضايا التي تجعل منا معًا شريكين في بناء المستقبل".**

بمراقبة مواقف قيادة إقليم كردستان العراق، ومواقف بقية أكراد المنطقة، وخاصة لجهة علو النبرة القومية الكردية إلى مستوى غير مسبوق من التحدي للعرب عمومًا، ومحاولة تصوير القوات العسكرية الكردية في العراق البشمركة كجيش قوي، ومحاولة تصوير بقية الميليشيات العسكرية الكردية في سورية الأسايش و وحدات حماية الشعب والمرأة وقوات سورية الديمقراطية وغيرها على أنها قوات لا تُقهر، يمكن ترجيح أن تمضي زعامة إقليم كردستان العراق في تطبيق نتائج الاستفتاء وإعلان الاستقلال، لكن الأمر لن يكون واقعيً ا بهذه البساطة[2].

وفقالترجيحات، هناك ثلاثة احتمالات تنتظر مصير المناطق التي يحكمها أكراد العراق ذاتيً ا، جميعها –لسوء حظ الأكراد– لا يمكن أن تحمل الاستقرار الشامل للإقليم، وهي:

– الاحتمال الأول: المضي في مشروع الإنفصال و الاستقلال.

تعترض هذا الخيار الكثير من المشكلات والعقباتالتي يمكن أن تُجهضه قبل أن يُكتب له النجاح، فعلى الصعيد الاقتصادي لا يمتلك الإقليم القوة الاقتصادية الكافية لإدارة الإقليم كدولة مستقلة، خاصة إن لم تسمح حكومة بغداد المركزية للأكراد بالاستحواذ على كركوك، فالإقليم كان قد عانى خلال السنوات الأخيرة من ضائقات مالية كبيرة، على الرغم من الدعم المالي الضخم الذي تُقدّمه حكومة بغداد له، كما أن انتشار الفساد

[1] – اقليم كردستان العراق ...هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، مرجع سابق، ص06.

[2] – استفتاء كردستان العراق :الفرص والتحديات والخيارات، مرجع سابق، ص05– 06.

والمحسوبيات والحكم الأسري والعشائري يهدد أركان أي دولة قائمة، فكيف به بالنسبة إلى دولة قيد التأسيس. كذلك، يُعاني الإقليم من مديونية مرتفعة، وسوء إدارة ورداءة في التخطيط، قصير وطويل المدى، وهي أولويات أساسية قد تُدمر أي دولة ناشئة[1].

كما انه لا يمكن إغفال التناقضات والخلافات الداخلية الكردية-الكردية، حيث تزداد حدّة الخلافات والاتهامات والتناقضات بين الحزبين الأساسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهذا ما استدعى تقاسم معظم مؤسسات الدولة الحكومية والأمنية والسياسية، ومواقف الحزبين المتناقضة تجاه الاستفتاء والانفصال تُنبئ بإمكانية انهيار مؤسسات الدولة أو تقاسمها كدولة ضمن دولة، وهذه الخلافات الكردية البينية تنسحب على كل أكراد الجوار، سواء في سورية أو تركيا[2].

هذا الخيار، سيجعل، بصورة تلقائية، حكومة بغداد المركزية اعلىالدولة المُفترضة، كما سيجعل إيران -في أحسن الأحوال-صديقًا غير ودود، وكذلك الأمر بالنسبة إلى لتركيا، وهذا يمكن أن يُهدد -فيما لو اتفقت هذه الدول، وهو أمر واردبفرض حصار خانق على الدولة المُحدثة، لا يمكن كسره أو الخلاص منه بأي وسيلة، بحكم أن جميع حدود هذه الدولة مُحاصرة، وهي في منزلة جزيرة صغيرة في محيط، لا معابر بحرية لها، ولا خطوط بّرية لا تعبر هذه الدول، ويدعم فرضية إمكانية اتفاق هذه الأطراف الثلاثة قيام إيران وتركيا بمناورات عسكرية منفصلة قرب الحدود العراقية الشمالية.

وعقد قائد الحرس الثوري الإيراني لقاءات مع الحشد الشعبي في سهل نينوى العراقي،ويُضاف إلى كل هذه المشكلات الإقليمية، مشكلة صعوبة الحصول على اعتراف دولي وأممي بهذه الدولة الجديدة[3].

---

[1] - أوراق سياسية، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الموقع: www.fikercenter.com، 2018/02/15، ص19.

[2] - أوراق سياسية، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان، مرجع سابق، ص19.

[3] - حارث حسن أزمة استفتاء كردستان :التعقيدات والخيارات، مرجع سابق، ص07.

– الاحتمال الثاني: عودة المساومات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

هذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحًا، خاصة إن استوعب حكام الإقليم وأدركوا كل الصعوبات والمخاطر سابقة الذكر، وهو أيضًا أمر مقبول بالنسبة إلى حكومة بغداد المركزية، التي توافق على دخول بازار المفاوضات من جديد، خاصة أنها تُدرك أن أي توافق يحتاج إلى وقت طويل، وهو ما تحتاجه لتقوى عسكريًا ولتضمن قبضة قوية على مصادر النفط العراقي.

قد تدخل بغداد مع أربيل في مساومات طويلة لترسيم حدود الإقليم، ولن تقبل بغداد التنازل عن كركوك أو الموصل أو غيرها من الأراضي ذات الأغلبية غير الكردية، لكن يمكن منح بعض الهوامش الجغرافية غير ذات الأهمية للإقليم، كما يمكن إعادة حسابات توزيع الثروات التي يمكن للإقليم استثمارها من دون الرجوع إليها وعلى الرغم من أن الإقليم سيرفض عودة الجغرافيا إلى ما قبل 10 حزيران/ يونيو 2014، أي ما قبل تمدد القوات الكردية، إلا أنه سيُدرك، بالترغيب أو بالترهيب، أن الحدود السابقة هي الأساس، وأن الثروات الباطنية هي للعراق المركزي الذي يمكن مفاصلته لرفع النسب لا إرغامه على أخذها كلها[1].

سيلقى هذا الخيار الترحيب من قبل بغداد كونه سيحافظ على وحدة الدولة، ويمكّنها من الاستفادة من ثروات الإقليم، والمشاركة في ضبط سياساته الخارجية والأمنية، وغالبًا ما سيكون هذا الخيار مرّحبًا به من قبل الدول الإقليمية والدولية، وسيكون أقل قسوة على الأكراد من خيارات تحمل مخاطر الحروب والدمار أو الحصار والتجويع[2].

*** تجميد نتائج الاستفتاء.**

فجر يوم الاربعاء 25 أكتوبر2017 أي بعد مضي شهر كامل على إجراء الاستفتاء اصدرت حكومة كردستان بيانا اقترحت فيه تجميد نتائج الاستفتاء، في مسعى لنزع فتيل الأزمة المتفاقمة بين أربيل و بغداد وبسبب استمرار التوتر العسكري بين القوات الكردية و القوات العراقية على حدود إقليم كردستان، و بعد أن

[1] – أوراق سياسية، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان، مرجع سابق، ص21.

[2] – استفتاء كردستان العراق :الفرص والتحديات والخيارات، مرجع سابق، ص06.

كثر الضغوطات العراقية و الدولية على القيادة الكردستانية و تبين أن الموقف الإقليمي يقف بصرامة ضد انفصال الإقليم عن سائر البلاد العراقية، كما دعت أربيل إلى تجميد جميع العمليات القتالية و وقف إطلاق النار فورا في جميع أنحاء كردستان[1]، و أرفقت في بيانها دعوة الحكومة العراقية المركزية إلى البدء بحوار مفتوح مع حكومة الإقليم على أساس الدستور العراقي وقد رد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بأنه لا يقبل الا بإلغاء نتائج الاستفاء كمحاولة لبدء أي حوار و أعلنت تركيا أن قرار تجميد الاستفاء خطوة جيدة لكنه غير كاف[2].

*** إلغاء نتائج الاستفتاء.**

يوم 20 نوفمبر 2017 ، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية قرارا بعدم دستورية انفصال إقليم كردستان و المناطق الخارجية عنه، و أكدت المحكمة على إلغاء الآثار و كذلك كافة النتائج المترتبة عنه وكانت حكومة كردستان قد أبرمت اتفاقا مع الحكومة المركزية مفاده أن تصدر المحكمة الاتحادية العليا قرارها النهائي حول إلغاء نتائج الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان العراق و المناطق التنازع عليها، وكل ما يترتب عن دلك الاستفتاء، و أن تمتثل السلطة في إقليم كردستان لقرار المحكمة و تعلن التزامها بقرار الإلغاء، بعد أن وقعت بين فكي كماشة، إذ تعرضت لضغوطات كبيرة من جانب الحكومة العراقية أبرزها تقليص الموازنة.

و لم تعد تستطع مواجهة الأكراد اللذين صوتوا لصالح الانفصال و تعلن لهم تراجعها عن الاستفتاء أو إلغائه وفق ما قاله مصدر قانوني كردي، حيث علق رئيس حزب اللقاء الديمقراطي اللبناني، **وليد جنبلاط**، على قرار المحكمة سالفة الذكر من خلال تغريدة على موقع تويتر، حيث قال: **نتائج الاستفتاء لا لغى بقرار من المحكمة الاتحادية –على حد علمه–و أنه من الأفضل الإفاق الساسي بين بغداد و حكومة الإقليم على حل أنسب و بالتراضي لاستفتاء ثاني يلغي الأول**[3].

---

[1] – سمير صالحة، مستقبل الأكراد في تركيا والمنطقة في ظل الأوضاع الحالية، مجلة آفاق المستقبل العدد29 2016، ص 54.

[2] – دينيس ناتالي، استفتاء كردستان العراق ..من سيئ إلى أسوأ، جريدة الايام، العدد7888، الاردن، 2017، ص13

[3] – استفتاء كردستان العراق :الفرص والتحديات والخيارات، مرجع سابق، ص08.

المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة في دعم المعارضة الكردية.

اولا: داخل العراق.

شرع اليمين الأمريكي المحافظ في غزو العراق في مرحلة ثانية بعد غزو أفغانستان في نطاق الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب التي أعلنها الرئيس الأمريكي الاسبق **جورج دبليو بوش**، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، واستصدر بشأنها أربعة قرارات عن مجلس الأمن الدولي أرقام 1368، 1373، 1376، 1377، ولقد حرصت المعارضة الكردية منذ البداية، أن تكون مشاركتها في اقتلاع جذور النظام العراقي السابق ضمن منظومة المعارضة العراقية الشاملة، وليس بمفردها وفى هذا الصدد أدلى مسعود برزاني بتصريح لصحيفة الحياة اللندنية في 2002/10/11 ذكر فيه " **لن يكون للحزب الديمقراطي الكردستاني دورا منفردا، بل سيكون ضمن كل أطراف المعارضة العراقية** "[1].

ولتنظيم معارضة كردية لتحقق أهداف المرحلة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء معارضة كردية ذات شقين:

الأولى: بناء معارضة في الداخل من أجل دعم القدرات الأمريكية في أي مواجهة قادمة مع النظام العراقي، حيث كانت منطقة كردستان العراق تمثل منطقة التقدم والاختراق للقوات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية عند بداية عملية هجومية ضد النظام العراقي، ونظراً لطبيعة هذه المنطقة، فإنها تحتاج إلى تأمين لن يحققه غير الأكراد أنفسهم لتأمين تقدم القوات الأمريكية.

الثانية: وجود معارضة مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ضد النظام العراقي وتسبب له إرباكا في السيطرة على ربوع الدولة، وتستنزف جهوده، إلى جانب قيام هذه المعارضة المسلحة بِالتخلص من بعض الفصائل التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة الإرهابيين، وهى بالتحديد منظمة "**جند الإسلام**"[2].

---

[1] – هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، مرجع سابق، ص137.

[2] – سعدي إبراهيم حسين، النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012، ص171.

– مشاركة المعارضة الكردية في الداخل في الإجراءات العسكرية لغزو العراق.

حددت الولايات المتحدة دور المعارضة الكردية في شمال العراق لدعم قوات التحالف إبان غزو العراق كالآتي:

1. تأمين القوات الأمريكية المتقدمة من الاتجاه الاستراتيجي الشمالي العراقي الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية وعناصر من الفرق العاشرة الجبلية الأمريكية، والتي استبدلت خلال تنفيذ العملية (باللواء 173، 194) اقتحام جوى نظرا لمعارضة تركيا تقدم قوات أمريكية عبر أراضيها.

2. المشاركة في تأمين القواعد الجوية شمال العراق لتامين الحشد الأمريكي والإمدادات اللوجيستية[1].

3. المشاركة في تأمين حقول ومصافي البترول شمال العراق، ومنع وصول أي عناصر تحاول تدميرها مع عزل مدينتي الموصل وكركوك.

4. قيام القوات الكردية بتأمين أعمال قتال اللواء 173 اقتحام جوى أمريكي للاستيلاء على مطار "**الحرير**" يوم 26 مارس 2003، من خلال هجوم نيراني على القوات العراقية المؤمنة للمنطقة، وأزاحتها عن المنطقة.

5. مع تطور العمليات العسكرية في أنحاء العراق، خاصة بعد سقوط بغداد، تمكنت القوات الكردية من دخول مدينة كركوك يوم 10 افريل 2003، دون أي مقاومة من القوات العراقية التي انسحب معظمها حيث عمت عمليات السلب والنهب أرجاء المدينة، وقامت العناصر الكردية بالتنسيق مع القوات الأمريكية بالسيطرة على المدينة، ومنع إشعال حرائق في حقول أو البترول ومصافيه[2].

[1] – ماجد كيالي، قراءة في التحولات الاستراتيجية للسياسة الأميركية في المنطقة، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية http://www.aljazeera.net.، 21/03/2018، ص03.

[2] – ماجد كيالي، مرجع سابق، ص 03-04.

ثانيا: خارج العراق.

من الصعب بمكان تحديد دور المعارضة الكردية في الخارج، حيث كانت الولايات المتحدة تهتم بدور المعارضة العراقية إجمالا وعلى ذلك فإن دور المعارضة الكردية يدخل في نطاق المعارضة العراقية بمضمونها الكامل، إلا أنها امتازت على فصائل المعارضة الأخرى، بالمميزات الآتية:

1. أن المعارضة الكردية في الخارج كان يمثلها أقطاب الحزبين الكرديين الكبيرين والذين وفرت لهما الظروف حرية التحرك ما بين الداخل والخارج دون سيطرة النظام العراقي، وبالتالي فإن القرارات التي تتخذ في مؤتمرات المعارضة في الخارج، كان من السهل تنفيذها في كردستان العراق بقرارات فورية من قائدي الفصيلين.

2. أن مشاركة كل من مسعود البرزاني، وجلال طالباني في المعارضة في الخارج مكنتهما من العمل على استقرار الأوضاع في داخل إقليم كردستان العراق، وحيدت القوة التركية من التدخل، أو احتمال الشكوك في تحركات أكراد العراق في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة[1].

3. أن المعارضة الكردية لم تكن في حاجة لاستقطاب قوى من الداخل، حيث أنها تمكنت من توحيد جهودها في الداخل والخارج في وقت واحد متزامن، وهو ما أدى إلى نجاح دعمها للقوات الأمريكية في الاتجاه الإستراتيجي الشمالي العراقي.

قد تعاظم دور المعارضة الكردية في الخارج مع تصاعد الأحداث، خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبحت المعارضة الكردية في الخارج إحدى أقسام المعارضة العراقية، التي كانت تضم فصائل أخرى من الشيعة والسنة، ومن المعارضين للنظام، ومن الهاربين من أحكام قضائية، أو المتهمين سياسيا من قبل نظام البعث الحاكم في العراق[2].

[1] – محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟ مرجع سابق، ص58.

[2] – عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع و الإ رهاب، مرجع سابق، ص141.

مع إصرار الإدارة الأمريكية على غزو العراق ولضمان النجاح المطلق لتحقيق أهداف هذا الغزو، فقد استقطبت عناصر المعارضة الكردية في الخارج لِ تحقيق عدة أهداف رئيسية، أهمها:

1. استكمال المعلومات الاستخبارية عن حقيقة الأوضاع في العراق، وتحليل القوى الشاملة لدولة العراق وإمكان مواجهتها والتغلب عليها.

2. استخدام المعارضة طابورا خامسا، من أجل تحقيق أهداف الغزو، وتقليل الخسائر الأمريكية بقدر الإمكان.

3. قيام عناصر المعارضة بتجنيد قوى مناوئة للنظام داخل العراق، من أجل تحقيق أهداف الغزو.

4. اختيار عناصر معارضة لتولي مسؤولية الحكم في العراق في أعقاب نجاح الغزو وهو ما حرصت عليه الإدارة الأمريكية أثناء التنسيق مع قوى المعارضة، حيث ذكر تعيين حاكم عسكري للعراق فور الإطاحة بالنظام العراقي، وذلك في محاولة لطمأنة المعارضة العراقية، وتشجيعها على الاستمرار في التعاون مع جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإزالة نظام صدام حسين[1].

خلال عام 2002 تزايد الدعم الأمريكي للمعارضة العراقية، ووصل إلى ذروته في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، حيث أصدر الرئيس الأمريكي قرارين هامين يقضي أولهما بتقديم دعم مالي يقدر بحوالي 92 مليون دولارا لتمويل 12 مجموعة عراقية معارضة، وهذا المبلغ كان هو المتبقي مما كان مخصصا للمعارضة بمقتضى قانون "تحرير العراق" الصادر عن الكونجرس العام 1998.

أما القرار الثاني فينص على الموافقة على انضمام ست فصائل معارضة عراقية جديدة إلى حركة "المؤتمر الوطني العراقي" وهو الاسم الذي يندرج تحت مظلته العديد من الفصائل المعارضة العراقية في الخارج ويرأسها أحمد الجلبي، وقد تأسست عام 1992 وتضم مجموعات من الليبراليين العراقيين[2].

[1] – عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع و الإ رهاب، مرجع سابق، ص142.

[2] – سعيد الشهابي، العراق امام معوقات بناء الدولة الحديثة، رأي القدس، العدد6201، لندن، 2009، ص19.

بهذا فإن قوى المعارضة العراقية في الخارج شملت عناصر كردية وشيعية، وسنية، وبعثية، وتركمانية، وضباط من القوات المسلحة العراقية نفسها، وكلها تندرج في الحركات المعارضة الآتية:

1. المؤتمر الوطني العراقي: برئاسة **أحمد الجلبي**، ويشمل ائتلاف من حركات معارضة في الداخل وفى المنفى، ويضم مختلف اتجاهات المعارضة الإسلامية والشيوعية والقومية ويمارس نشاطه من لندن، ويحظى بدعم الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية[1].

2. الحزب الديموقراطي الكردستاني: حيث كان **لزعيمه مسعود البرزاني** الحرية المطلقة في حضور اجتماعات المعارضة العراقية في الخارج بعيداً عن سيطرة الحكومة العراقية، بما له من علاقات جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية.

3. الاتحاد الوطني الكردستاني: ويمثله **زعيمه جلال طلباني** الذي كان له أيضا حرية التحرك بعيداً عن السلطة العراقية، وكانت علاقاته جيدة بإيران والولايات المتحدة، وسيئة مع تركيا.

4. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: ويمثله زعيمه **أية الله مُحَمَّد باقر الحكيم**، وهو إيراني الهوية، ويطالب بإقامة نظام إسلامي على نمط النظام الإيراني، وأعلن تأييده للولايات المتحدة الأمريكية لقلب نظام الحكم في العراق في سبتمبر سنة2000.

5. الحركة الملكية الدستورية: بزعامة **الشريف على بن الحسين:** وتقوم الحركة نفسها بوصفها حركة شعبية توحيدية تضم عناصر من أحزاب أخرى وشخصيات مستقلة[2].

6. حركة الوفاق الوطني: وأمينها العام هو **أياد علاوى**، وقد أسسها أعضاء سابقون في حزب البعث، ويقودها تسعة مدنيين وضابط متقاعد، ومقرها لندن، وتنادى بإقامة نظام ديمقراطي تعددي يحمى حقوق

[1] – سعيد الشهابي، العراق امام معوقات بناء الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص16.

[2] – سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص19.

الإنسان، وقد وجهت الحركة في مارس 2002 رسالة إلى قمة بيروت العربية تطلب مساندتها في النضال من أجل الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، وتجد الحركة تأييدا من عدد من منسوبي وزارة الدفاع الأمريكية[1].

ان النجاح في حل المسألة الكردية في العراق عن طريق قيادة وطنية عراقية شرعية ودعم دولي من جانب التحالف سيمهد الطريق لمتابعة الحلقات الاخرى في سلسلة الحالة الكردية في الشرق الاوسط وذلك بقيام الحكومة العراقية الحرة الديموقراطية الفدرالية باطلاق مبادرة سلمية بدعم واسناد دوليين تتحقق في اطار مؤتمر اقليمي – دولي لحل المسألة الكردية في المنطقة على اساس من التعايش والاعتراف بالحقوق وفي اطر الدول القائمة[2].

و يتم ذلك بحضور ومشاركة البلدان الاربعة وممثلي الشعب الكردي، ورعاية القوى الدولية وهيئة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لوضع الاسس والقواعد الضامنة لحقوق الكرد القومية والديمقراطية وتعزيز دعائم الوحدة الوطنية والعيش المشترك في هذه البلدان حتى يسود السلام والوئام دون تفريق بين جميع الاطياف والشعوب والقوميات والثقافات[3].

[1] – سعيد الشهابي، العراق امام معوقات بناء الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص16.

[2] - Tim Judah, 'In Iraqi Kurdistan', Survival, vol.44, no.4, winter 2002–03, pp.47 .

[3] - Ibid.p.47 .

المبحث الثالث: دور "داعش" في تفعيل مطالب أكراد العراق.

عقد الرئيس **أوباما**، طبقًا ل**لنيويورك تايمز(النسخة الدولية، 90 سبتمبر/أيلول2014)** ، عددًا من اللقاءات مع شخصيات من خارج إدارته، لبحث خطوات إدارته تجاه التوسع الكبير والمفاجئ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كان آخر هذه اللقاءات في 01 سبتمبر /أيلول، قبل ساعات فقط من إعلانه الحرب على التنظيم، قال أوباما لزواره من كتّاب الأعمدة في الصحف الأميركية الرئيسية، إنه أخبر أعضاء إدارته بأن عليهم تجاهل الضغوط الخارجية التي ولّدتها حادثتا الإعدام البشع للصحفيين الأميركيين على يد **تنظيم الدولة الإسلامية**.

ما أراده **أوباما**، الذي كان يستشعر الضغوط الهائلة على إدارته في واشنطن، أن يكون رده على التطورات في العراق وسوريا هادئًا، مَفكّرًا فيه بعناية، وأن يتجنب التورط الذي وقعت فيه إدارة **بوش الابن** في سياسة "**الحرب على الإرهاب**"، التي انتهت بفشل ذريع في العراق وأفغانستان[1].

المطلب الاول: تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام.

داعش وهو اختصار للحروف الاولى من كلمات الدولة الإسلامية في العراق والشام.. ويتم اطلاق صفة الدولة علي التنظيم في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق، وهو تنظيم مسلح ارهابي يدعي انه يتبنى الفكر السلفي الجهادي (التكفيري) ويدعي المنضمون إليه انه يهدف الى اعادة ما يسمى "**الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة**"، يتخذ من العراق وسوريا مسرحا لعملياته وجرائمه.

نبت تنظيم "**داعش**" عبر السجون الأمريكية في العراق، حيث حدث تواطؤ كبير بين إيران ونظام "**المالكي**" مع أمريكا من أجل إطلاق هذا الخطر الجديد، وقد تشكّل هذا التنظيم الارهابي في ابريل عام 2013، وقدم في البدء على أنه اندماج بين ما يسمى بـ "**دولة العراق الإسلامية**" التابع لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في

[1] – محمد بدري عيد، "داعش "وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص05.

أكتوبر 2006 على يد **ابو بكر البغدادي**[1]، بعد اجتماع للفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين واختار "**أبو عمر**" قائدا للتنظيم، وهو آخذ في التطور وحصد الأسلحة، والأموال والإستيلاء على المدن في العراق وسوريا وآبار النفط بالإضافة إلى العمليات النوعية والتفجيرات الذي تبناها التنظيم والمجموعة التكفيرية المسلحة في سوريا المعروفة بـ"**جبهة النصرة**"، إلا أن هذا الإندماج الذي أعلن عنه أبو بكر البغدادي، رفضته ''النصرة'' على الفور.

وبعد ذلك بشهرين أمر زعيم "**القاعدة**" **أيمن الظواهري** بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أكمل العملية ليصبح تنظيم "**داعش**" واحدة من اكبر الجماعات الارهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار في سوريا والعراق وينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال ونيجريا وباكستان[2].

ويحارب هذا التنظيم حاليا الجيش العراقي والشرطة العراقية وقوات الصحوة العراقية وقوات البشمركة والجيش العربي السوري وفصائل شيعية متنوعة مثل حزب الله اللبناني والحرس الثوري الايراني وحزب العمال الكردستاني والجيش الحر في سوريا والجبهة الإسلامية وبالطبع التحالف الأمريكي.

وهنا يأتي التساؤل الأهم... ما هي مصالح أمريكا ودول الغرب الاستعمارية في وجود تنظيم **داعش** في البلاد العربية وهو أكثر التنظيمات إجراما ووحشية وقوة حتى الآن، فلا يمكن إنكار التقدم الذي احرزه التنظيم لدرجة احتلال مدن كاملة في العراق[3].

برز التنظيم على الساحة العراقية وقت الاحتلال الأمريكي للعراق، على أنه تنظيم جهادي ضد القوات الأمريكية، الأمر الذي جعله مركز استقطاب للشباب العراقي الذي يسعى لمواجهة الاحتلال الأمريكي لبلاده، وسرعان ما توسع نفوذ التنظيم وعدده، ليصبح من أقوى الميليشيات المنتشرة والمقاتلة على الساحة العراقية.

---

[1] - http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis- ramadi-takeovercnn.2015/05/ 25-2018/03/12 يوم: .

[2] – هشام الهاشمي، عالم داعش من النشاة الى اعلان الخلافة، دار الحكمة لندن/ دار بابل بغداد، 2015، ص38.

[3] – هشام الهاشمي، مرجع سابق، ص 39.

لداعش في العراق تاريخ دموي طويل، فمنذ تولي أبي بكر البغدادي زعامة هذا التنظيم وبعيداً عن ما نفذته القاعدة قبله في العراق في عهد الزرقاوي ومن تبعه[1]، قام التنظيم بتنفيذ عدد كبير من العمليات والهجمات الإرهابية التي حصدت ارواح الآلاف من العراقيين، اشهرها كانت عملية **مسجد أم القرى** في بغداد التي أسفرت عن مقتل النائب العراقي **خالد الفهداوي**، وهجمات انتقامية لمقتل زعيم تنظيم القاعدة السابق اسامة بن لادن، حيث شن عدة عمليات ارهابية في العراق ادت الى استشهاد المئات من رجال الجيش والشرطة العراقية والمواطنين، وتبنى عبر الموقع الإلكتروني التابع لتنظيم القاعدة في العراق اكثر من 100 هجوم انتحاري انتقاما لمقتل بن لادن، تلاها عدّة عمليات في العراق كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت[2].

تحولت العلاقة بين تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**" والأكراد بشكل عام، وأكراد العراق بشكل خاص، إلى علاقة حرب وعداء سواء كان ذلك داخل حدود كردستان العراق أم في سوريا وتركيا، وغيرها من دول وجودهم.

ومنذ التحول لمجريات الحرب في العراق ثم بروز اسم "**داعش**" كقوة رئيسية وحيدة مهيمنة على كل مقدرات المشهد العسكري على الأرض، من الطرق المتجهة صوب العاصمة العراقية بغداد إلى منطقة كردستان العراق وتحديدا نحو عاصمة الإقليم أربيل، باتت العلاقة بين الأكراد وتنظيم الدولة عنوانها "**الحرب**"[3].

المطلب الثاني: المقاومة الكردية لتنظيم الدولة الاسلامية.

لقد كانت قضية التحول العسكري لتنظيم "**داعش**" نحو كردستان العراق مسألة أثارت الكثير من علامات الاستفهام، واستدعت حضورا للولايات المتحدة تمثل بمجموعة من الخبراء العسكريين وحملات جوية عنيفة بطيار ومن دون طيار ضد مقاتلي "**داعش**" إضافة إلى وجود مكثف لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية،

[1] – محمد مورو، الشرق الاوسط على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص70.

[2] - http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis- ramadi-takeovercnn.2015/05/ 25-2018/03/12.

[3] – عبد الباري عطوان، الدولة الاسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015، ص 142.

كما تطوعت فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا وغيرها بتقديم الأسلحة والتدريب لقوات "البشمركة" الكردية.

بدأت التطورات التي صنعت مناخ التدخل الأجنبي يوم العاشر من يونيو/حزيران 2014 ، عندما تعرض الجيش العراقي في محافظتي نينوى (الموصل) وصلاح الدين (تكريت) لحالة انهيار مفاجئ، سمحت بسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات متحالفة معها على مدينتي الموصل وتكريت[1]، ولأنفرقًا عسكرية عراقية فرَّ ت بأكملها من معسكراتها ومواقعها، لم ينجح تنظيم الدولة الإسلامية في توسيع نطاق سيطرتها بصورة كبيرة وحسب، ولكنها أيضًا حصلت على سلاح ومعدات عسكرية ثقيلة بكميات هائلة.

في البداية، كان التقدير أن جنود الطريقة النقشبندية، الموالين لنائب الرئيس العراقي السابق، **عزة الدوري**، وثوارًا عشائريين سنّة، وضباطًا من الجيش العراقي السابق، ومجموعات من تنظيمات المقاومة العراقية، لعبت دورًا رئيسًا في الهجوم على الموصل وتكريت، وأنها ستكون شريكة في السيطرة على المدينتين[2].

في الأيام القليلة التالية، اتضح أن **تنظيم الدولة الإسلامية**، على أية حال، كانت القوة المنظمة الرئيسة، وأنها في طريقها للتفرد بإدارة المدينتين، وأن أعدادًا متزايدة من أبناء العشائر تلتحق بقوات التنظيم الذي يعتبر أكثر تطرفًا من القاعدة ذاتها.

وسرعان ما بسطت المجموعات المسلحة بقيادة **تنظيم الدولة الإسلامية** سيطرتها على بلدات أخرى في محافظتي صلاح الدين والتأميم (كركوك)، وبدأت محاولة السيطرة على القطاع الشمالي من محافظة ديالى والمدخل الشمالي للعاصمة بغداد، إضافة إلى سيطرتها على مساحات متسعة من محافظة الأنبار وقد أدى الفراغ العسكري والأمني إلى انتشار لقوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان خلف حدود الإقليم، سواء في مدينة كركوك المتنازع عليها، أو في مناطق من محافظتي نينوى وديالى؛ وهذا ما دفع تنظيم الدولة الإسلامية

[1] – سيروان قجو، مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2014، ص 04.

[2] – سيروان قجو، مرجع سابق، ص 05.

في النهاية إلى الاشتباك مع البشمركة، ولعدة أيام، ونظًرا للتراجع السريع لقوات البشمركة بدا أن أربيل، عاصمة الإقليم الكردي، باتت مهددة[1].

مع نهاية يوليو/تموز، وبعد أن أعلن تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام تحوله إلى الدولة الإسلامية، وأعلن زعيمه أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين، ونظًرا للنهج الذي اختطه في التعامل بالقوة مع السكان المسيحيين واليزيديين والشيعة والأكراد في المناطق التي سيطر عليها، أخذ شمال العراق يشهد موجة هجرة ولجوء واسعة النطاق[2].

ليس من السهل التحقق مما أُشيع حول اختطاف تنظيم الدولة الإسلامية لنساء يزيديات، ولكن سجل التنظيم الصادم في التعامل مع مخالفيهكان كافيً ا لأن يأخذ العالم روايات الخطف والانتهاك مأخذ الجد وقد صنع هذا المناخ، ومن ثم الحصار الذي فرضته قوات تنظيم الدولة الإسلامية لجبل سنجار، إضافة إلى التهديد الاستراتيجي الذي مثَّله توسع تنظيم الدولة في إقليم الكردي وبغداد، الدافع الأول لبدء قصف أميركي غير منتظم لمواقع تنظيم الدولة، سيما في جبل سنجار وعلى حدود إقليم كردستان.

مع كل موجة من التفجيرات أو الهجمات المسلحة ترد عليها القوات الحكومية بحملة اعتقالات عشوائية أو ضد مطلوبين أو مشتبه بهم، وعادة ما ترد عليها « **الدولة الإسلامية في العراق و الشام** » بموجة أخرى من السيارات المفخخة التي تستهدف المناطق الشيعية، أو قادة الصحوات والشرطة وأعضاء الحكومة المحلية في المناطق السنّية،كما شهدت بعض المحافظات الجنوبية عدداً من التفجيرات بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة، فيما انتقلت أعمال العنف شمالاً باتجاه مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان، وهي من المناطق التي تمتعت باستقرار أمني طيلة سنوات الاحتلال[3].

لا يمكن النظر إلى التدهور الأمني والسياسي الذي يشهده العراق بمعزل عما يجري في عموم المنطقة، وفي سورية خصوصاً، حيث تبنّت « **الدولة الإسلامية في العراق و الشام** » تفجير عدد من السيارات المفخخة تزامن

[1] – نائل الدهشان، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، شارع غزة، 2009، ص19.

[2] – نائل الدهشان، القضية الكردية، مرجع سابق، ص19.

[3] – سيروان قجو، مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص05.

مع هجوم مسلح نفذّته على المقر الرئيسي لقوات أمن إقليم كردستان « **الأسايش** » رداً على إعلان رئيس الإقليم أن سلطات الإقليم « **لن تتردد في ضرب الإرهابيين في أيّ مكان بما في ذلك سورية** »، وهو الموقف الذي فسّرته « **الدولة الإسلامية في العراق والشام** على أنّه إعلان النيّة لدعم المقاتلين الذين يخوضون قتالاً ضارياً ضدهم في المحافظات الشرقية والشمالية الشرقية من سورية[1].

إن دخول الأكراد في العراق كجزء رئيسي في معادلة الحرب على تنظيم الدولة وخطفها أضواء التمكن من مواجهتها مع صبغة "المظلومية" التي أجادوا استخدامها خلال كل فترات العلاقة مع أنظمة الحكم في بغداد أغضبا ضمنا الحكومة المركزية، سواء في آخر أيام حكومة نوري المالكي أو خلال فترة تولي **حيدر العبادي** رئاسة الوزراء، ذاك أن الحكومة ترى في هذا الأمر الكثير من المناورة المحسوبة والمقدرة بدقة من قبل إدارة إقليم كردستان[2].

إن الحرب الكردية على "**داعش**" وفرت أجواء قانونية وطبيعية لولوج أكراد المنطقة – المقيم منهم والمهاجر– إلى ساحات القتال بحجة حماية عين العرب على سبيل المثال، وبحسب ما ذكرته صحيفة "**فايننشال تايمز**" البريطانية في 6 نوفمبر 2014، فإن الأكراد باتوا ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة بقيادة الولايات المتحدة، كما أكدت الصحيفة دعوة حزب العمال الكردستاني الشبان الأكراد في جنوب شرق تركيا للانضمام إلى القتال ضد "**داعش**" في العراق و سوريا، وهو ما يعني صحة المخاوف التركية من أن تكون عين العرب هي المدخل الخطير لقلب معادلات واقع الأكراد في المنطقة، وتظن أنقرة أن أكراد العراق هم عرابو هذا المخطط، وأن "**داعش**" ما هي إلا جزء من حلقة في مخطط خطير لتغيير الواقع الحالي في هذا الجزء من الشرق الأوسط.

[1] – سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد 1988، ص05.

[2] – سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص05.

الغرب –بقيادة الولايات المتحدة– أغدق على أكراد العراق الأسلحة المتطورة، وذهب بمجاميع من البشمركة إلى عواصم غربية عدة من أجل تدريبهم تدريبا راقيا على عدة أمور ليست فقط تلك المتعلقة بالأسلحة الحديثة[1].

أكراد العراق الذين قيل عنهم في الإعلام الكثير باعتبارهم قوة ضعيفة ولا تملك أسلحة أو معدات تمكنها من مواجهة **"داعش"** هم يملكون في حقيقة الأمر 11 كتيبة حرس إقليمي من المشاة شديدة التسليح، واثنين من الألوية المدرعة تضم ما يقرب من أربعين ألف جندي، إضافة إلى ثلاثين ألف جندي إضافي من الشرطة الخاصة (**الزريفاني**) والتي هي أقرب للجيش منها إلى الشرطة[2].

وإذا ما أَضفنا الكوادر الحزبية للحزبين الرئيسيين **– الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني وعددهم مجتمعين 110 آلاف عنصر والذين تمت تعبئتهم منذ التوتر الذي حصل مع رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي كقوات بشمركة –** إلى كتيبتين من القوات الخاصة، وقوات مكافحة الإرهاب عالية التدريب والاستعداد إضافة إلى منصة إطلاق صواريخ نستنتج أن لدى الأكراد قوة كبيرة تفوق في كثير من الأوجه قوة الجيش العراقي الرسمي الحالي.

إن حرب أكراد العراق مع **"داعش"**، بل سلوك **"داعش"** المبرمج مع أكراد العراق أفضى إلى عدة مكاسب لإقليم كردستان، منها:

تسريع رحيل **نوري المالكي**، والحصول على أسلحة متطورة عززت القدرات العسكرية للإقليم التي ساهمت وستساهم أكثر شيئا فشيئا في بروز الإقليم كقوة تهدد بغداد وليس القوى المتطرفة حصرا[3].

---

[1] – نائل الدهشان، القضية الكردية، مرجع سابق، ص20.

[2] – منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، دار اراس للطباعة و النشر، اربيل، 2004 ص309.

[3] – وسام متى، كردستان سوريا: العراق على خطى الأزمة السورية .. لسنا جزءا من المشكلة بل جزء من الحل، السفير، عدد –2238–، 2012، ص13.

وأدَّى التوسع السريع ل"**الدولة الإسلامية** "وما رافقه من انهيار للجيش العراقي ومن جرائم ضد المدنيين، ثم من إعدام التنظيم لمخطوفين غربيين- صحافيين أميركيين وعامل إغاثة بريطاني -إضافة إلى دخول قواته إلى داخل مدينة كوباني (عين العرب)ذات الأكثرية الكردية شمال محافظة حلب، إلى دفع الولايات المتحدة وعدد من حلفائها الغربيين والعرب إلى التدخل العسكري، فشنَّت الطائرات الأميركية والحليفة ابتداءً من سبتمبر/أيلول 2014 مئات الغارات الجوية على مواقع التنظيم الجهادي وعلى حشوده في كوباني وفي معظم مناطق انتشاره (في سوريا والعراق).

سمحت الغارات الجوية للقوات الكردية السورية" **وحدات الحماية** "بإعادة تنظيم نفسها وشّنِ هجوم مضاد على تنظيم الدولة، مدعومة بمقاتلين من البشمركة القادمين من العراق عبر الأراضي التركية، ومن بضع وحدات من الجيش الحر(رقَّاوية وحلبية الانتماء)[1].

استمرت المعارك الطاحنة بين الطرفين حتى شهر يناير/كانون الثاني 2015 ، وانتهت بطرد" **وحدات حماية الشعب**" ل"**تنظيم الدولة** "من كوباني والبلدات المحيطة بها، وتواصلت بعد ذلك عمليات الكّرِ والفّرِ مصحوبة بمئات الغارات الأميركية الإضافية المساندة للهجوم الكردي حتى شهر مارس/آذار، ثماستُؤنفت من جديد في شهر مايو/أيار 2015 ، وأدَّت إلى خسارة" **تنظيم الدولة** "مدينة تل أبيض وعشرات القرى المحيطة بها، وتلت عملية طرد" **تنظيم الدولة** "من المنطقة اشتباكات مستمرة حتى اليوم على محاور القتال وحدودها الجديدة، وأفضت هذه العمليات إلى سيطرة كردية على العديد من المعابر بين سوريا وتركيا، وأفضت كذلك إلى تأمين تواصل ترابي بين المناطق التي يسيطر عليها الأكراد السوريون، شمال شرق وشمال البلاد، ورافق مجمَل الأعمال الحربية منذ صيف عام 2014 لغاية صيف عام 2015 ، تهجير ٌونزوح واسعان نحو الأراضي التركية، ورافقتها أيضًا عمليات إبعاد لعائلات عربية نفَّذتها" وحدات الحماية "الكردية بحجَّة تعامل الأخيرة مع "**تنظيم الدولة** "أو بحجَّة إقامتها على مقربة من نقاط الاشتباك المباشر الجديدة[2].

[1] – سيروان قجو، مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص06.

[2] – وسام متى، كردستان سوريا: العراق على خطى الأزمة السورية .. لسنا جزءا من المشكلة بل جزء من الحل، مرجع سابق، ص14.

وقد تناولت تقارير صحافية هذا الإبعاد القسري لمواطنين عرب (عبر الفضائيات العربية وفي صحيفة "**صانداي تايمز**"، خاصةً بتاريخي 27 فبراير/شباط و1 يونيو/حزيران 2015) وذكرتها أيضًا تصريحات رسمية أميركية حذَّرت من استمرارها (تصريح **جيف راثكي** المتحدث باسم الخارجية في 13 يونيو/حزيران 2015)، وأُخرى رسمية تركية على لسان وزير الخارجية ثم على لسان الرئيس **أردوغان** نفسه الذي اتهم" الغرب " بالتواطؤ مع" حزب العمال الكردستاني "في تنفيذ عمليات الإبعاد هذه التي أوصلت – بحسبه – آلاف النازحين الجدد العرب والتركمان إلى تركيا تصريحه في 16 يونيو/حزيران2015[1].

يمكن القول :

إن " **وحدات حماية الشعب** " و قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في كل من سوريا و العراق استفادت من الدعم الأميركي العسكري واللوجستي لتسيطر على أجزاء مهمة من الشمال والشمال الشرقي السوري، و الحدود العراقية، وعكس الأمر حسابات في واشنطن ترى في إقامة شريط كردي متواصل ترابيا منطَلقًا لقتال بري ضد" **تنظيم الدولة** "في سوريا، ولو أدَّى الأمر الى استفزاز أنقرة التي تبدو غير راضية عن الأمر، وغير راضية أصلًا عن المقاربة السياسية الأميركية للأوضاع السورية و العراقية.

ولأن أكراد العراق قدموا أنفسهم كقوة ضاربة تقدمت لقتال "**داعش**" على الأرض في وقت غابت فيه القوى العسكرية المنظمة أو الخاصة، سواء التابعة للحكومة المركزية أم تلك التي يفترض أن تساهم بها قوى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، فقد حصلت إدارة الإقليم على تعاطف ودعم دولي لم يكن له مثيل عبر التاريخ[2].

أضف إلى ذلك بسط الإقليم نفوذه تماما على المناطق المتنازع عليها مع بغداد، فقواته موجودة في كركوك وتسيطر على آبار النفط العملاقة، وهي في سد الموصل وربيعة العربيتين، وتسيطر على مناطق كثيرة حاليا في محافظة ديالى.

[1] – نائل الدهشان، القضية الكردية، مرجع سابق، ص20.

[2] - http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis- ramadi-takeovercnn.2015/05/ 25-2018/03/12.

يعد **تنظيم الدولة الاسلامية** في كل من العراق و الشام، احد ابرز العوامل التي ساعدت في بروز القضية الكردية بشكل واضح بحيث لاقت الدعم من طرف القوى العالمية، خاصة بعد التصريحات التي كان يطلقها كل من حزب **العمال الكردستاني في العراق،** و **قوات الحماية الشعبية في سوريا،** في قضية محاربة **تنظيم الدولة الاسلامية،** و القضاء على الارهاب الدولي وفقا للاستراتيجيات الدولية.

ان وجود الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، تحت ذريعة محاربة تنظيم **الدولة الاسلامية** و الارهاب الدولي منح القضية الكردية الدعم اللازم، و ذلك من خلال التحالف الكردي الامريكي، هذا الاخير الذي رحب بهذا التحالف وذلك من خلال الدعم المادي لكل من القوات الكردية في كل من العراق و سوريا[1].

هذه التطورات والمكاسب لأكراد العراق، ما كانت لتتم على الأقل بهذه السرعة لولا هذا الظهور العسكري المباغت لـ"**داعش**"، ومن ثم خلق أجواء يبدو إلى حد كبير أنها مرتبة وفق أجندة ما لا يمكن وصفها في أي حال من الأحوال بأنها لصالح العراق الواحد مستقبلا، وتبق غاية الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على منطقة الشرق الاوسط من خلال الاهتمام المتزايد بقضايا الحركات الانفصالية و التي منها الحركة الكردية[2].

ما يمكن فهمه او استنتاجه من الاستراتيجية الامريكية، ان الاوضاع في الشرق الاوسط مرتبة لتسير وفق المصالح الامريكية، بحيث تسعى من خلال القضية الكردية الى ابقاء على الاوضاع الانفصالية الموجودة في العراق، بعدما تبلورت فكرة امكانية توحيد العراق مجددا، اضافة الى تكبيل دور القوة الاقليمية الاخرى تركيا في المنطقة، بعدما اصبح شبح الانفصال و التفكك يهدد بقائها، و هو ما نددت به تركيا و اعتبرته مؤامرة تقوم بها واشنطن بهدف استكمال طرحهم حول تقسيم الشرق الاوسط[3].

[1] – محمد بدري عيد، " داعش " وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم، مرجع سابق، ص09.

[2] – منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية و مستقبل العراق، مرجع سابق، ص312.

[3] – منذر الفضل، مرجع سابق، 312.

الفصل الثالث

تمهيد:

شعرت تركيا، شأنها شأن كل بلد مجاور للعراق، بأن مصالحها تزعزعت بفعل النزاع فيه، كان الوضع المضطرب في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة مصدرا لعدم الاستقرار وللفرص على حد سواء بالنسبة لأنقرة .ومنذ انتهاء حرب الخليج عام 1991 ، وجدت تركيا نفسها أكثر ضلوعا في الشؤون العراقية ، وكانت إقامة منطقة حظر الطيران في أجواء شمال العراق، والتي مكّنت الطائرات البريطانية والأميركية العاملة من القاعدة الجوية التركية في انجرليك من التحليق في دوريات روتينية فوق الإقليم دفاعا عن الأكراد، مما ساعد على جعل أنقرة دعامة دائمة لسياسة احتواء صدام حسين الأميركية، ومع ذلك، فسلسلة الأحداث غير المتوقعة التي أطلقتها الحرب الراهنة في العراق تثير بعض المخاوف والقلق لدىصنّاع القرار الأتراك والجماهير التركية على حد سواء. ويمثل الوضع الراهن أزمة بالنسبة لأنقرة، فهي بسبب قربها مدفوعة إلى التحرك في العراق دفاعا عن مصالحها وفي الوقت نفسه، تحذر وتتحفظ خشية توريط نفسها فيما يبدو أنه مستنقع.

وتتقاسم تركيا والولايات المتحدة أهدافا أساسية في العراق، فكلتاهما تفضلان بقاء العراق موحداً وألا يتفتت إلى جيوب أو دول على أساس عرقي أو طائفي، وكلتاهما تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك على درجة كافية من القوة المكافئة لقوة إيران في المنطقة مستقبلا ولا تود الولايات المتحدة ولا تركيا أن ترى ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق.

المبحث الاول: شمال العراق والحرب التركية على الأكراد.

منذ عام 1997 وتركيا تحتفظ بوجود عسكري دائم داخل العراق ,تأرجح قوامه ما بين ألف وخمسمائة وعشرة آلاف جندي، وبالرغم من أن السبب المعلن لهذا الوجود العسكري كان حاجة أنقرة إلى حماية مواطنيها من الأنشطة العدائية لعناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين في تلك المناطق، فقد تدخلت أنقرة في العلاقات القائمة بين أبرز حزبين لأكراد العراق، كانت مسرورة لرؤيتهما على خلاف مستمر فيما بينهما، وحتى إنها في بعض الأحيان، كانت تدعم بالتناوب هذا الحزب أو ذاك لتأجيج القتال المحتدم بينهما، وهكذا، أصبح شمال العراق أشبه ما يكون بمحمية تركية[1].

فمنذ هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى التي نشبت في عام 1991، أصبح تأثير أنقرة في مجريات الأحداث في تلك المنطقة يفوق تأثير بغداد نفسها بكثير، وفي الحقيقة، عززت هذه التجربة نزعة تركيا نحو تعديل حدودها مع العراق لمصلحتها، كجزء من سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلة الكردية بشكل جذري، لكن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام بغداد في عام 2003 قضت على جميع التصورات التركية المحتملة لمثل تلك الترتيبات الحدودية[2].

المطلب الاول: الوجود التركي في العراق.

بالرغم من أن منطقة الحكم الذاتي الخاضعة حاليا للحكومة الإقليمية الكرديةتمتّعت بحماية فعالة عبر استعداد أنقرة للسماح للولايات المتحدة وبريطانيا بفرض منطقة حظر الطيران الشمالية، ومراقبتها من قاعدة انجرليك الجوية التركية، وعلى الرغم من حقيقة أن قوات الأمن التركية كانت تتمتع في الواقع بكامل حرية الحركة في شمال العراق لمكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الذين كانوا يتمركزون في الجزء الجبلي من منطقة الحدود

[1] – بيل بارك، سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المشاكل والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2005، ص117.

[2] – بيل بارك، مرجع سابق، ص117.

العراقية التركية، والواقعة تحت السيطرة الكردية، فإن أنقرة لم تستطع بعد التأقلم بشكل كامل مع حقيقة وجود الحكومة الإقليمية الكردية[1].

وقبل حرب عام 2003 ، كانت أنقرة أكثر استعدادا لتحمل أوضاع شمال العراق، لأنها كانت تستطيع التدخل بحرية شبه مطلقة ضد الحزبين عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين هناك، وكانت تتمتع بدرجة كبيرة من النفوذ لدى الكرديين العراقيين الرئيسيين و في الواقع، كانت أنقرة تفضل دائما أن تفرض بغداد سلطتها على تلك المنطقة، سواء في عهد نظام صدام أو في ظل أي نظام مناسب يخلفه، ولكن عدم وجود نظام مركزي فعال في بغداد جعل أنقرة تعتبر تعزيز قدرتها على التدخل في شمال العراق بديلا عمليا معقولا[2].

ولطالما أبدت أنقرة عدم رغبتها برؤية حكومة كردية تتمتع بحكم ذاتي حقيقي في شمال العراق، ويخشى الأتراك أن تتحول هذه الحكومة إلى قطب يجتذب أكراد تركيا المستائين أصلا من سياسة أنقرة، أو أن يتجرأ أكراد العراق بالفعل على دعم نظرائهم الأتراك بشكل مباشر، وقد تخشى أنقرة من احتمال تمكن الحكومة الإقليمية الكردية من حشد التأييد الدولي لحق جميع الأكراد في تقرير مصيرهم، ما قد يؤدي إلى دمج جنوب شرق تركيا مع منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، الأمر الذي قد يقود في النهاية إلى ولادة دولة كردية موسعة ذات سيادة، وما هذه المخاوف التركية إلا وليدة قناعة أنقرة بأن الاستقلال والسيادة التامين يشكلان الهدف النهائي للأكراد الموجودين على كلا جانبي الحدود التركية العراقية[3].

من هنا، يبدو من المرجَّح لأي تقدم جدي نحو تأسيس دولة كردية مستقلة أن يخلق توترات داخلية في الدول التي تقيم فيها أقليات كردية تركيا والعراق وإيران وسوريا، وربما يؤدي ذلك أيضا إلى مواجهات بين تلك الدول، ما قد يثير اضطرابات إقليمية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

---

[1] – بيل بارك، سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المشاكل والآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص117.

[2] – محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟، مرجع سابق، ص183.

[3] – هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، مرجع سابق، ص54.

ظلت مخاوف أنقرة على حالها حتى بعد النزاع الذي دار بين أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني التركي المنشأ، ولم يستطع تعاون أكراد العراق مع تركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني تبديد تلك المخاوف أو حتى تخفيفها على الأقل[1].

و منذ الإطاحة بصدام والإحباط المتزايد يسيطر على أنقرة لأسباب عديدة، منها:

القيود التي فرضت على الوجود التركي في شمال العراق وتراجع نفوذ أنقرة هناك، وفشل الولايات المتحدة في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني الذي يتحصن عناصره في المناطق الجبلية القريبة من الحدود التركية مع شمال العراق، والعلاقات الودية القائمة حاليا بين الولايات المتحدة وعموم أكراد العراق، واستمرار هؤلاء الأكراد في تعزيز وتوسيع سيطرتهم على جزء كبير من شمال العراق، وتضاؤل احتمال ظهور حكومة مركزية قوية في عراق ما بعد صدام[2].

– الموقف التركي من الاكراد.

إن المخاوف التركية تعكس القلق العميق الذي يداخل تركيا فيما يتعلق بالأثر الملموس الواضح لاستقلال كردي أو لحكم ذاتي قوي في العراق على سكانها الأكراد، ومع رفض تركيا طلبا للولايات المتحدة بفتح جبهة ثانية ضد العراق، وجدت نفوذها يتقلص في العراق واحتارت في كيفية التأثير بسير الأحداث في المستقبل، إن الأتراك يدركون أن الأكراد العراقيين حققوا لأنفسهم موقفا ممتازا نتيجة تأييدهم المطلق للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق ولاحتلال قوات التحالف للبلد.

ما يعقّد مواقف تركيا والسياسة الخارجية التركية تجاه العراق هو العلاقة غير السهلة بين حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة وبين الصفوة العلمانيين التقليديين، عسكريين كانوا أم مدنيين، والدافع الأساسي إلى شكوك هؤلاء في الحزب الحاكم هو« التنازلات »التي قُدمت للحصول على دعوة من الاتحاد الأوربي في شهر

[1] – هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، مرجع سابق، ص54.

[2] – محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟، مرجع سابق، ص185.

ديسمبر لبدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وكان من ضمن« التنازلات » تبني سياسة معتدلة تجاه العراق، لهذا أصبح النجاح في العراق نوعا من الاختبار بالنسبة للحكومة[1].

المطلب الثاني: أنقرة والحرب الوشيكة على العراق.

في ظل هذه الأوضاع التي كانت سائدة في شمال العراق، سعت واشنطن إلى إقناع أنقرة بدعم خططها العسكرية الرامية إلى الإطاحة بنظام البعث في بغداد، كما طلب الأمريكيون من تركيا السماح لقواتهم بفتح جبهة شمالية تنطلق من الأراضي التركية باتجاه شمال العراق، وشكّلت مخاوف أنقرة من احتمال بروز دولة كردية مستقلة على أنقاض عراق تمزقه الحرب.

عبر رئيس الوزراء التركي **بولاند أجاويد** بشكل صريح ومباشر عن معارضته لأي تدخل إمكانية وقوع عمل عسكري ضد العراق، ففي أكتوبر 2001 , وردا على سؤال حول مد أمريكي ضد العراق ,أوضح **أجاويد** ما يلي :[2]**"لا تستطيع تركيا القبول بهذا ,لأن عملية كهذه قد تؤدي إلى تجزئة تركيا ,وربما تحدث خللا كبيرا في جميع التوازنات القائمة حالي ا في الشرق الأوسط ... نحن لا نريد أي تدخل عسكري ضد العراق أيا كان نوعه، وكما أسلفت ,إن مثل هذا التدخل سيخلق أخطارا كبيرة"**

في السادس عشر من أكتوبر2001 وخلال مقابلة أجراها معه **لاري كينغ Larry King** قال رئيس الوزراء في إطار برنامج" **لاري كينغ على الهواء مباشرة** " الذي تبثه شبكة **سي .ان .ان** CNN التركي إن أي هجوم على العراق قد يزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل كبير وربما يؤدي إلى تجزئة العراق، مما قد يخلق بدوره مشكلات كبيرة لتركيا :لاستقلال تركيا أو لسلامة وحدة أراضيها وفي السابع من نوفمبر من السنة نفسها، أعلن أجاويد بكل صراحة ووضوح لشبكة" **سي بي اس" CBS** تركيا لن تدعم أي عمل عسكري أمريكي ضد العراق".

---

[1] – ميخائيل جونتر، الاكراد و مستقبل تركيا، ترجمة: سعاد ابراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 103.

[2] – معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف rawabetcenter.com/archives/106 يوم: 2018/04/05، ص19.

وفي المؤتمر الصحفي الذي انعقد في السابع عشر من يناير 2002 إثر لقائه الرئيس بوش ,قال **أجاويد** [1]**:إن أي عمل عسكري ضد العراق قد يكون كارثيا بالنسبة لتركيا حتى وإن لم تشارك فيه تركيا بشكل مباشر،** أضف إلى ذلك أن هيئة الأركان العامة التركية، التي كان من المعروف أن أجاويد كان أحد المقربين منها، كانت تشاطر أجاويد، وبشكل واضح وعلني جميع هذه المخاوف.

تواصل هذا النوع من التحذيرات التركية حتى عشية الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، وفي الحقيقة لم يتبدد قلق تركيا من أسلوب التفكير الأمريكي أو عدم ارتياحها له حتى بعد ظهور حكومة حزب العدالة والتنمية الذي فاز بانتخابات نوفمبر2002، ويمثل حزب العدالة والتنمية توجهات فئة الناخبين الأكثر تعاطفا مع الطابع الإسلامي لتركيا ومع جيرانها المسلمين، علاوة على ذلك، هناك قلة من ممثلي هذا الحزب الذين يتمتعون بخبرة معقولة في قضايا السياسة الخارجية[2]، مما جعلهم لا يميلون إلى إعارة السياسة الخارجية الكثير من الاهتمام وكان هذا الحزب قد خاض الانتخابات وفاز بها، لأن أجندته قامت بشكل أساسي على الإصلاح الداخلي الشامل، وإعادة تأهيل الاقتصاد التركي الذي أنهكته الأزمات المتعاقبة.

سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في تركيا مارك باريس Mark Parris عندما تبين أن العمل العسكري الأمريكي ضد العراق بات من ناحية أخر أمرا مرجحا جدًا وخاصة بعد انطلاق المفاوضات الجدية بين واشنطن وأنقرة حول شروط التعاون التركي في تلك الحرب ترافق عدم ارتياح أنقرة للخطط العسكرية الأمريكية بسياسة تركية متصاعدة، كان الهدف من ورائها حصول الأتراك على الحد الأقصى من المكاسب مع إبقاء خسائرهم عند أدنى حد ممكن.

[1] – نائل الدهشان، القضية الكردية، مرجع سابق، ص23.

[2] – ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي :الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص56.

وربما برز هذا التوجه نتيجة إدراك الأتراك أن جميع محاولات إقناع واشنطن بالعدول عن غزو العراق كانت قد باءت بالفشل، ولكن اعتماد تركيا اقتصاديا واستراتيجيا وسياسيا على الولايات المتحدة كان كبيرا جدا, مما لم يسمح لأنقرة بالاستمرار بمعارضة خطط واشنطن[1].

أرسلت الحكومة التركية في مارس 2003 عددا لم يعلن عنه من قواتها إلى شمال العراق، للانضمام إلى القوات التركية التي كانت منتشرة داخل الأراضي العراقية، فما كان من أكراد العراق الذين كانت قد انضمت إليهم وحدات من القوات الأمريكية الخاصة إلا أن هددوا بمقاومة ذلك الوجود العسكري التركي، في ظل هذه التطورات، صرح وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** بما يلي:[2]**"لقد نصحنا الحكومة التركية وقواتها المسلحة بأن الدخول إلى الشمال بأعداد كبيرة لن يكون ملائ ما** " واشنطن وفي شمال العراق، وما تصويت البرلمان التركي ب"لا "أدى إلى انحدار حاد في نفوذ أنقرة من أجل التأقلم مع معطيات هذا الواقع السياسي.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، اتضح أن المكاسب الانتخابية الكردية كانت قد أغضبت أنقرة أيضا، وزاد في غضب أنقرة رفض اللجنة العراقية المستقلة للانتخابات حظر المشاركة الانتخابية على حزبين كرديين زِعم أنهما كانا على صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني، وقبل موعد ابتداء انتخابات كركوك ببضعة من أن مشاركة أيام، حذر نائب رئيس هيئة الأركان العامة التركية **الجنرال إلكير باسبوغ Ilker Basbug** اللاجئين الأكراد المتدفقين إلى مدينة كركوك في تلك الانتخابات" **قد تفقد نتائج الانتخابات صدقيتها...وقد تشعل حرب ا أهلية في العراق ...وهذا ما قد يهدد بدوره وحدة العراق السياسية وسلامة وحدة أراضيه .**[3]"

ثم أضاف أن مثل هذه التطورات" **ربما تشكل أيض ا مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة لتركيا** "وسارع كل من رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** و وزير الخارجية **عبد الله غول** إلى تأييد ملاحظات الجنرال التركي.

[1] - Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998), pp. 21

[2] – سامي الزبيدي، تركيا والعلاقات مع أكراد العراق وسوريا، مجلة مقالات، العدد156، 2015، ص17.

[3] – ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي :الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مرجع سابق، ص85.

وقد قال **أردوغان** بدوره:" **بإمكان أي إجراء خاطئ في كركوك أن يعرض مستقبل السلم في العراق للخطر**" وأضاف أن" **القوات الأمريكية وغيرها من قوات التحالف... قد تدفع في المستقبل ثمنا باهظا بسبب الإجراءات الخاطئة التي قد تتخذ في العراق**"، وحذر غول من أنه لا ينبغي توقع بقاء تركيا مكتوفة الأيدي في حال انتشار الفوضى في العراق نتيجة التحولات التي قد تشهدها كركوك وسواها[1].

المطلب الثالث: حكومة حزب العدالة والتنمية والمسألة الكردية.

خرج حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان من انتخابات2002 بواحدة من أكبر الأغلبيات البرلمانية التي شهدتها الساحة السياسية التركية، فقد حصل هذا الحزب على 34.7 %في المائة من أصوات الناخبين ويحتل قرابة ثلثي مقاعد البرلمان.

ولأن القاعدة البرلمانية تشترط على الأحزاب السياسية الحصول على عشرة في المائة من الأصوات على الأقل لتتمثل في البرلمان، ليس للحكومة، خلافا للحكومات السابقة، سوى حزب معارضة واحد ينافسها في البرلمان، وفضلا على ذلك، يبدو أن شعبية حكومة حزب العدالة والتنمية قد زادت منذ انتخابها، وذلك بصفة أساسية بسبب عزمها القوي على زيادة فرصها في الحصول على تاريخ لمفاوضات الانضمام من الاتحاد الأوربي عن طريق إصلاح مؤسسات الدولة[2].

تتميز حكوماتُ حزب العدالة والتنمية عن غيرها من الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية باعترافها بوجود" قضية كردية "في البلاد؛ فقد اعترفت بالحقوق الإثنية للأكراد، مثل السماح قانونيا بتدريس اللغة الكردية، وتخصيص صفوف اختيارية لها، وتدشين قناة خاصة بها على التلفزيون الرسمي، ونتيجة للسياسة التصالحية، سعت الحكومة إلى البدء ب" عملية الحل "لإيجاد تسوية تفضي إلى" الحقوق المتساوية "في الدولة التركية، لذلك، شرعت في عام 2009 بمحادثات مع حزب العمال الكردستاني أسفرت عن دعوة عبدالله

[1] – حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي الغربي، بيروت، 2006، ص97.

[2] – ميخائيل جونتر، مرجع سابق، ص103.

أوجلانحزبَه إلى التخلي الدائم عن السلاح في مارس2013 وقد استمرت عملية التفاوض حتى يوليو2015 حينما انهارت إثر تفجيرات تنظيم الدولة"داعش "في مدينة سوروج، التي استهدفت تجمعا للأكراد[1].

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر2002، لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ وتحديداً في الدورة البرلمانية 2007 – 2002 وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: فضلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة، ولا سيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية.

ثانيا: لم تك حكومة العدالة والتنمية تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها.

ثالثًا: الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية ممثلة برئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزار، المعروف بأفكاره الكمالية خلال المدة الممتدة من 2002 إلى 2007 ، حيث أضحت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سوًرا منيعًا في وجه حكومة العدالة والتنمية.

رابعًا: تداعيات العدوان ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 افريل عام 2003، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمالي العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات سلبية رأت حكومة العدالة والتنمية أنّها تهدد أمنها القومي[2].

وعلى الرغم من تلك الأسباب لم تمنع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية ففي عام 2005 م، ففي ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية صّرح من هناك قائلا:

"بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع ولكن المزيد من الديمقراطية " كما أعلن أيضا أن **"المسألة الكردية هي مشكلته"**، وقال:" **إن تجاهل أخطاء**

[1] – سامي الزبيدي، تركيا والعلاقات مع أكراد العراق وسوريا، مرجع سابق، ص18.

[2] – احمد محمد سلمان، حزب العدالة و التنمية التركي، دراسة في العلاقات الاقليمية و الدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، مجلة الدراسات في التاريخ و الاثار، العدد7، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2007، ص37.

الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى"، وبالتالي أكد على لأنه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة والمزيد من الرفاهية، فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية.

ومع ذلك قوبلت تصريحاته بالشك والريبة من المعارضة التركية والأكراد، فالأولى اتهمته بالرضوخ لمطالب الإرهابيين، أما الثانية فرأت في تصريحاته مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي في ديار بكر[1].

– مبادرة الحكومة التركية عام 2009 للمسألة الكردية.

شكّلت المنجزات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في الدورة البرلمانية السابقة 2002– 2007 عند الناخبين الأتراك، الدافع الرئيس في إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، ففي 22 تموز/يوليو 2007 حصد الحزب % 64.4 من الأصوات، متخطيا بهذه النتيجة تلك التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2002 مما مهد له تشكيل الحكومة التركية بمفرده[2].

وبهذا الفوز الانتخابي الثاني، أصبح عبدالله غول، الشخصية الثانية في حزب العدالة والتنمية، رئيساً للجمهورية التركية وبذلك سيطر حزب العدالة والتنمية على رئاسات الدولة الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، هذه السيطرة دفعت حكومة العدالة والتنمية إلى فتح تحقيق قضائي في محاولة انقلاب عسكري عليها، عرفت بقضية " أرغينيكيون"، مامثّل سابقة في الحياة السياسية التركية من حيث تجرؤ حزب سياسي على الحد من تدخلات المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم خارج مهامها الدستورية وإلى توظيف ترشحها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي الاقتراب من المسألة الكردية من خلال تنفيذ معايير كوبنهاجن السياسية المؤهلة لذلك الانضمام، المعنية باحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار لدولة[3].

[1] – احمد محمد سلمان، حزب العدالة و التنمية التركي، دراسة في العلاقات الاقليمية و الدولية، مرجع سابق، ص38.

[2] – ميخائيل جونتر، الاكراد و مستقبل تركيا، مرجع سابق، ص103.

[3] – حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي الغربي، بيروت، 2006، ص97.

وقد منحت هذه العوامل حكومة العدالة والتنميةزخماً شعبيا وسياسيا للانفتاح على الاكراد وقد تمثل ذلك في: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية، واستمرارًا بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية، وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام، في البداية عرفت المبادرة باسم "الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة، كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن مّسميات أخرى[1].

ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية:

أولهما: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام1980، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.

ثانيهما: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني[2].

أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، يمكن إجمالها بخمسة عوامل رئيسة، وهي :

– اولا: أنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية " تصفير المشكلات مع الجيران" وتمنحها مصداقية داخليا وخارجيا و أنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليا، بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004م.

– ثانيا: حزب المجتمع الديمقراطي الذي تم اغلاقه في ديسمبر 2009 من قبل المحكمة الدستورية في تركيا كان قد حصل على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوبي شرق الدولة في الانتخابات البلدية التي أجريت في

[1] – ابراهيم بوعزي، الانتخابات التركية مستقبل جديد، مجلة المجتمع، العدد1761، الكويت، 2007، ص66.

[2] – ابراهيم بوعزي، مرجع سابق، ص67.

مارس 2009 ، لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة.

– ثالثا: بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى ايجاد حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة الذي أصبح صعبا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق.

– رابعًا: ما يسمى بقضية أرغينكيون، التي حققت في أنشطة الدولة العميقة داخل تركيا وتحييد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

– خامسًا: شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية على حل المسألة الكردية بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق خطوط أنابيب جزءا من المعادلة، فعندما تحل حكومة العدالة والتنمية المسألة الكردية، فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بمت في ذلك خط نابوكو[1].

وعلى الرغم من كل ذلك ظلت هناك حساسية كردية تجاه السياسة التركية و مبادرات اردوغان و مشاريعه الاصلاحي وبقيت مطالب الاكراد تحمل في مظامينها النزعة الانفصالية و المطالبة بكيان مستقل في تركيا بحيث يرتكز الاكراد في قوة مطالبهم على الخلفية التاريخية التي تذكرهم بطمس هويتهم و حقوقهم في عهد كمال اتاتورك وقد صرح ممثلون عن الاكراد بجملة من المطالب والتي كانت اهمها ما يلي:

تتعدد مطالب الأكراد في تركيا والتي تتمثل أهمها في:

1- الاعتراف بالقومية الكردية على أساس أن الأيديولوجية الرسمية للدولة التركية مبنية بالأساس على إنكار القوميات غير التركية المتواجدة ضمن حدود الدولة، وبالتالي فالتعامل والإخلاص لهذه الأيديولوجية يقتضي اللجوء إلى تطبيقها بالعنف والإرهاب

[1] – ابراهيم بوعزي، الانتخابات التركية مستقبل جديد، مرجع سابق، ص68.

2- إدماج الهوية الكردية بشكل ضمني[1].

3- السماح بتعليم اللغة الكردية في المدارس الحكومية كلغة ثانية.

4- تدعيم التحسن الاجتماعي والاقتصادي للأكراد والحصول على تأهيلات حضارية أكبر.

5- اعتبار عمليات العولمة والتمدن السريع والسياسة متعددة الأحزاب وعلمنة المجتمع تحت رعاية الدولة.

من خلال وجهات النظر لدى السياسيين الاتراك، يتبين ان الحكومة التركية لن ترضخ لهاته المطالب على اعتبار ان هذه المطالب تعد العملية الاولى، و التي من خلالها سيتم الاعتراف ولو بشكل ضمني بوجود هوية كردية و كيان كردي في تركيا، و هو ما سيشجع الاطماع الكردية في تزايد مطالبها و وصولها الى غايتها و هو الانفصال عن تركيا[2].

على الرغم من الترحيب الذي حظيت به المبادرة داخل الأوساط الكردية المعتدلة، والأوساط السياسية والليبرالية واليسارية والأكاديمية وكذلك الأوربيين، إلا أنها جوبهت بالرفض من قبل حزبي المعارضة الرئيسين حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية متذرعين أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يغامر بالأمن القومي التركي من أجل تحقيق مكاسب سياسية، والشك من قبل الأكراد من أن المبادرة لن تغير أو تصلح الأوضاع في تركيا أما المفوضية الأوربية فقد أشارت في تقريرها المرحلي لعام 2010 ، إلى أن التدابير التي تم الإعلان عنها في إطار الانفتاح الديمقراطي لم ترق إلى التوقعات ولم يتم تنفيذها وردا على هذه الانتقادات، أكد رئيس الوزراء التركي أن الانفتاح قائم وأن الحكومة تقف بحزم وراءه، وأن" **أولئك الذين يدعون أن الانفتاح الديمقراطي خال من أي محتوى ...يمكن أن يملؤوه بأنفسهم، ونحن مستعدون لهذا"**، وقد كانت هذه الانتقادات كفيلة بإفشال المبادرة[3].

---

[1] – محمد نور الدين، التداعيات الاقليمية على تركيا، مجلة المستقبل العربي، العدد332، بيروت 2006، ص27.

[2] – محمد نور الدين، مرجع سابق، ص27.

[3] – الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 9 التنقيح 2 الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2013، ص40.

ربما يكون راي المنتقدين لبرنامج اردوغان، هو الاصح فالبنظر الى الجارة العراق و الحركة الكردية التي تنشط بها نجد ان الاكراد، قد قرروا مشروع استفتاء يخول لهم قيام دولتهم، وكما سلف ذكره فقد اقيم الاستفتاء في 25 سبتمبر 2017 وهو ما جعل اردوغان يخرج عن صمته حول الانفصال الذي أجري في إقليم كردستان العراق الاثنين، واصفا إياه بأنه عمل من أعمال الخيانة.

وقال إن الدفع إلى استفتاء الانفصال فيه مخاطرة بجر المنطقة إلى الحرب، وهدد باتخاذ إجراءات عقابية إن استمر، وأضاف أردوغان في كلمة ألقاها بالقصر الرئاسي الثلاثاء أن كل الخيارات متاحة، من الإجراءات الاقتصادية إلى الخطوات العسكرية البرية والجوية، وأضاف أن تركيا لن تتردد في استخدام الوسائل المتاحة لديها إذا وصل السلام إلى طريق مسدود، وأنه يتمنى أن تعود حكومة إقليم كردستان إلى رشدها واتهم أردوغان رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني بالخيانة لمضيه قدما في إجراء استفتاء على الانفصال، محذرا من أن أكراد العراق سيتضورون جوعا عندما تمنع تركيا شاحناتها من عبور الحدود[1].

المبحث الثاني: الإستراتيجية التركية لإحتواء مطالب الأكراد.

منذ تولي حزب العدالة و التنمية لمقاليد الحكم في تركيا، سعى الى الحل السلمي للمسألة الكردية معتمدا في ذلك على شخصيته السياسية الأولى، رجب طيب أردوغان و الذي تقدم بمشاريع كان الهدف منها ايجاد أرضية مشتركة، و نقطة التقاء و توافق للأفكار المتعارضة بين الأكراد و الأتراك.

ما ميز سياسة أردوغان في بدايتها، الطابع السلمي الذي قدم به لإستقطاب الإكراد، بحيث حاول من خلال أفكاره ان يمهد لعلاقات سلمية تتخللها سبل مفاوضات، و تبادل الأراء مع أعضاء الحزب الكردستاني و بالرجوع الى عامل اخر، جعل اردوغان يتقدم بهكذا، مقترح هو المصالح التركية في المناطق الكردية والتي من ابرزها، العامل الاقتصادي على اعتبار وجود النفط في المحافظات الكردية، و هو الشيء الذي لن تتخلى عنه الحكومة التركية[2].

[1] – ابراهيم بوعزي، الانتخابات التركية مستقبل جديد، مرجع سابق، ص68.

[2] – ابراهيم بوعزي، مرجع سابق، ص68.

وحسب هذه المشاريع، يمكن فهم استراتيجية أردوغان في إيحاءاته برفض سيناريو إنفصال الأكراد رفضا قطعيا غير ان المعطيات الدولية ظهرت بوجه اخر لأن أكراد العراق سارعوا في مطالبهم بإقامة الإستفتاء وهو ما يهدد إستقرار و وحدة تركيا ما جعل أردوغان يغير حساباته مع الأكراد محاولا بذلك إحتواء هاته الأزمة.

المطلب الأول: المفاوضات، مفاوضات "أوسلو"/ " إيمريلي".

أولا: مفاوضات أوسلو.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لمبادرة الحكومة التركية للمسألة الكردية، أوعز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لرئيس المخابرات التركي حقان فيدان، للتفاوض مع عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني وقد جرت هذه المفاوضات برعاية نرويجية، وقد استطاعت هذه المفاوضات بالقضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني أمر مستحيل[1].

وأتاحت الفرصة لكلا المتفاوضين للتعرف إلى بعضهم البعض ومطالب كل طرف، واستمرت مفاوضات أوسلو حتى يوليو /تموز 2011 ، عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشّن هجومًا على هدف عسكري تركي وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت مفاوضات أوسلو[2].

ثانيا: مفاوضات إيمريلي.

على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام2011 - 2012 ، والتي أسفرت عن فشل حزب العمال الكردستاني في بدء" الحرب الثورة الشعبية"، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب، ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود، بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إيمريلي.

[1] – معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف rawabetcenter.com/archives/106 يوم: 2018/04/05.

[2] – معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، مرجع سابق، ص20.

وبدا المشهد السياسي مختلفًا مقارنة بعام 2009 عندما تم إطلاق المبادرة السابقة، ويمكن النظر الى هذه المبادرة الجديدة على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت في 2005 فقد دخلت الحكومة التركية في نهاية عام 2012، في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية، كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كلّف جهاز المخابرات العامة إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة[1].

وأظهرت هذه المفاوضات مؤشرات ايجابية منها، هو أنه للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحة بأن عبدالله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا، في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دوًرا مهًما، فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن عبدالله أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة، وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية، فإن أي نهج واقعي لدينامكيات السلطة والصراع، لابد أن يتضمن التعامل معه من أجل إنهاء العنف[2].

المطلب الثاني: دوافع قيام المفاوضات.

ومما لا شك فيه، أن هناك أسباب داخلية وخارجية ساهمت في إطلاق الحوار وتسريع المفاوضات بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني لحل المسألة الكردية، ويمكن توضيحها بالآتي:

أولًا :الأسباب الداخلية.

– مشروع 2023:

[1] – أنا فيلالا ، محادثات السلام الجديدة في تركيا :الفرص والتحديات في حل النزاع، رؤية تركية، مجلة ستا للدراسات والأبحاث، العدد03، 2013، ص19.

[2] – مجيد جعفر، كردستان تركيا، دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية، مؤسسة حمدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2006، ص237

يمثّل هذا المشروع الرؤية المستقبلية لحزب العدالة والتنمية؛ إذ يهدف إلى إحداث نهضة اقتصادية في تركيا تجعلها ضمن الدول العشر الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي، ويتطلب ذلك بحسب أهداف المشروع إزالة العوائق الداخلية والخارجية، ومن بينها حل المسألة الكردية.

رغبة أردوغان في تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، ما يتيح له الترشّح لانتخابات الرئاسة عام 2014، واحتمال فوزه بمنصب رئاسي ذي سلطات وصلاحيات أوسع من تلك التي يتولاها الرئيس حاليا، ومن ثمّ، تمكينه من قيادة تركيا حتى عام 2022[1].

وتواجه رغبته هذه معارضة حزبَي الشعب الجمهوري والحركة القومية، وهو ما أدى إلى فشل لجنة التوافق الدستوري التي تضم جميع الكتل الحزبية في البرلمان في الاتفاق على مشروع دستور جديد يفترض إقراره خريف هذه السنة، وفي حال فشل اللجنة في إتمام مهمتها قبل حزيران /يونيو القادم، فإنّ حزب العدالة والتنمية سيجد نفسه أمام مسارين أولهما، إقرار الدستور في البرلمان، وهذا يتطلب :ضمان تأييد 367 نائبًا من أصل 550 نائبًا، وهو عدد يصعب توافره في ظل التوازنات الحزبية داخل البرلمان، ثم الحصول على موافقة البرلمان من أجل عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي، وهذا المسار يتطلب تأييد 330 نائبًا، أي أكثر من عدد نواب كتلة حزب العدالة والتنمية في البرلمان 325 نائبًا بخمسة أصوات، و انطلاقًا من ذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى ضمان تأييد حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي يمثله 29 نائبًا، لتحقيق هذا الهدف[2].

في المقابل، يتعهد أردوغان بالاستجابة لمطالب هذا الحزب، ومنها إجراء تغييرات في تعريف الأمة والمواطنة في الدستور التركي الجديد، من أجل فتح الباب أمام حل مستقبلي للمسألة الكردية، وبهذا، فهناك دافع شخصي لدى أردوغان يتعلق باستمرار زعامته.

[1] – فرصة أردوغان :الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201322893372834 83.htm، يوم: 2018/03/15، ص03.

[2] – فرصة أردوغان، الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف، مرجع سابق، ص03.

– تداعيات مشهد التغيير العربي:

فرضت ثورات التغيير العربي على قيادة حزب العمال الكردستاني مراجعة حساباتها وخياراتها في ما يتعلق باعتمادها" الكفاح المسلح "نهجا وحيدا للضغط على الدولة التركية .وفي ضوء ذلك، كانت هذه القيادة والمنظمات التابعة لها، ولا سيما اتحاد أهالي كردستان المحظور وحزب السلام والديمقراطية، تستعد لإعلان يوم النوروز في 21 مارس 2013 تاريخ انطلاقة الربيع الكردي في تركيا.

ويمكن لمتابعي الشأن التركي أن يلاحظوا محاولة أردوغان قطع الطريق أمام هذا التوجه من خلال قيامه بجولة في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب تركيا في 16 فبراير الماضي، إذ حاول فيها الترويج لخطة السلام مع الأكراد، وقد نجح أردوغان في تحقيق هدفه، عندما أعلن حزب السلام والديمقراطية أنّه سيكتفي بتجمع مركزي في مدينة ديار بكر، وهذا ما حصل[1].

ثانيا :الأسباب الخارجية.

– تداعيات الثورة السورية:

انسحب الجيش السوري النظامي في بداية اوت 2012 من المناطق التي تقطنها أغلبية كردية في المنطقة الشمالية من سوريا عفرين وقراها، والشمالية الشرقية منطقة الجزيرة المحاذية لتركيا، ومع انسحابه، أصبحت هذه المناطق تخضع لإشراف الهيئة الكردية المشتركة التي تضم المجلس الوطني الكردي، ومجلس شعب كردستان وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا التابع لحزب العمال الكردستاني، وقد خشيت تركيا أن يسهم هذا التطور في قيام إقليم كردي على حدودها مع سوريا، يتصل جغرافيا وبشريا بالمناطق الكردية في تركيا والعراق، وأن يشكّل هذا الإقليم حاضنة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في صراعه المسلح معها[2]، فجاء

[1] – فرصة أردوغان، مرجع سابق، ص04.

[2] – ديفيد لوفيل، تركيا في أوروبا :السجل التاريخي والتحديات والمستقبل، رؤية تركية، مركز ستا للدراسات والأبحاث، العدد2، 2013، ص55.

التفاوض المباشر مع قيادة هذا الحزب خطوة استباقية لأي تداعيات مستقبلية محتملة قد تترتب عن سقوط النظام السوري[1].

– التنافس مع إيران بشأن سوريا:

قطعت تركيا علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع النظام السوري منذ سبتمبر2011، وطالبت بتنحي الرئيس بشار الأسد.

كما دعمت تركيا المعارضة السورية، وفتحت حدودها لإمدادات السلاح أمامها، وكذلك للمساعدات الإغاثية القادمة إلى سوريا، بالمقابل وقفت إيران إلى جانب النظام ودعمته ماديا ولوجستيا لمواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه، وفي24 ديسمبر 2012 ، اتهم وزير الداخلية التركي إدريس نعيم شاهين إيران بدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أجل الضغط على تركيا في الملف السوري، ومن ثم، ترى أنقرة أنّ التفاوض المباشر مع أوجلان من شأنه سحب الورقة الكردية من توظيفها السياسي من قبل قوى إقليمية.

– التحالف مع مسعود البرزاني لمواجهة نوري المالكي:

تنظر تركيا إلى الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي على أنّها'' حكومة تابعة لإيران''، وأنّها حكومة معادية لها، وفي الوقت ذاته، تتهم حكومة المالكي تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، وبأنّها تؤدي دوًرا مشبوها في إذكاء الفتنة الطائفية في العراق، ونتيجة للعداء والخصام مع المالكي، اتجهت تركيا، ومنذ عام 2010، إلى تطوير علاقاتها مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني في ظل حاجة الأخير إليها من أجل تصدير النفط المنتج في الإقليم عبر الأنابيب التركية، ما انعكس سلبيا على علاقة البرزاني مع حكومة المالكي، لقد عملت تركيا على توظيف علاقاتها الجيدة مع البرزاني من أجل القيام بدور وسيط في المفاوضات بينها وقيادات حزب العمال الكردستاني العسكرية التي تتخذ من شمال العراق مقرا لها[2].

[1] – ديفيد لوفيل، تركيا في أوروبا: السجل التاريخي والتحديات والمستقبل، رؤية تركية، مرجع سابق، ص55.

[2] – محمد صلاح محمود، المسالة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع تركيا والعراق، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص222.

*** مسار المفاوضات:**

تشتمل مفاوضات إمريلي على إجراء مفاوضات بين الاستخبارات الوطنية التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، لإنهاء الأعمال العنف بين الجانبين ونزع سلاحه في مقابل إجراء إصلاحات ومنح المزيد من الحقوق للأكراد في تركيا، ولتعزيز تدابير بناء الثقة بين الجانبين ففي 3 جانفي 2013 م، قام نائبين كرديين، أيلا كتا عطا، عن حزب السلام والديمقراطية، وأحمج ترك، النائب المستقل وأحد أبرز الشخصيات الكردية في الدولة التركية، بزيارة عبدالله أوجلان في سجنه ب إيمريلي[1].

وخلال نفس المدة، أفرجت الحكومة التركية عن مجموعة من رؤساء البلديات السابقين من الأكراد الذين قضوا أكثر من ثلاث سنوات في سجن ديار بكر لصلاتهم المزعومة بمنظومة المجتمع الكردستاني التابعة لحزب العمال الكردستاني، وموافقة البرلمان التركي على قانون يسمح للأكراد باستخدام لغتهم الأم، وهو مطلب كردي قديم.

أما على المستوى الكردي وجه عبدالله أوجلان دعوة تاريخية لصمت السلاح وانسحاب حزب العمال الكردستاني خارج حدود تركيا، خلال الاحتفالات بعيد النيروز عام 2013 م وقد استجابت قيادة حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل بشكل إيجابي لدعوته، وأعلنت وقف إطلاق النار بعد أيام من إعلان ولائهم له[2].

واستكمالًا لمسار المفاوضات، ففي 23 فبراير عام 2013 م، قامت مجموعة ثانية من النواب الأكراد، ضمت بيرفين بولدان، وألتان تان، وسيري سوريا اوندر بزيارة عبدالله أوجلان في السجن.

أفصح عبدالله أوجلان بعدها عن خارطة طريقه للسلام والتي تتضمن ثلاث مراحل :الأولى، وقف إطلاق النار فوًرا، وثانيا، انسحاب حزب العمال الكردستاني من تركيا،وثالثً ا :نزع السلاح وبموازاة خطته، تقدمت الحكومة التركية بمجموعة التعديلات القضائية الرابعة، التي يعتقد بأنها تمهد الطريق، عند إقرارها لتغيير جوهري في

[1] – محمد صلاح محمود، المسالة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع تركيا والعراق، مرجع سابق، ص222.

[2] – محمد صلاح محمود، مرجع سابق، ص222.

إجراءات الاتهام والتقاضي، وتفسح المجال للإفراج عن الآلاف من مساجين اتحاد أهالي كردستان، التابعة لحزب العمال الكردستاني وغير القانونية، التي طالما استهدفتها الأجهزة الأمنية والقضائية التركية[1].

وقد ساعدت هذه الخطوة في إفراج حزب العمال الكردستاني عن الموظفين العموميين الأتراك الثمانية في 12 مارس 2013 م، بناء على تعليمات من عبدالله أوجلان إلى قيادات حزبه العسكرية في جبال قنديل شمالي العراق، نقلها وفد حزب السلام والديمقراطية الذي زاره في 9 مارس 2013.

وفي تطور إيجابي لافت أقر البرلمان التركي في 11 جويلية 2014 مشروع قانون قدمته الحكومة يعطي دفعا لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، ويهدف القانون إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشاركين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية على غرار العديد من الدول الأخرى[2].

ويساهم القانون أيضا في إعادة دمج المقاتلين المتمردين، الذين يسلمون سلاحهم، و يعطي الحكومة سلطة تعيين أشخاص وهيئات تقود المفاوضات المتصلة بالمسألة الكردية ومما لا شك فيه يعد هذا قانون خطوة إيجابية في مسار عملية الحل السلمي للمسألة الكردية، كما أنه سيساهم في كسب رجب طيب أردوغان أصوات الأكراد في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 10 اوت 2014 وعلى الرغم ذلك لم ولن يخل مسار التفاوض من الصعوبات والتحديات[3].

[1] – محمد صلاح محمود، المسالة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع تركيا والعراق، مرجع سابق، ص222.

[2] – محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص86.

[3] – محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2010 القاهرة، ص97 .

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات لمسار المفاوضات.

لم يخل مسار المفاوضات بين الدولة التركية ممثلة برئيس جهاز مخابراتها فيدان حقان والحركة الكردية ممثلة بزعيمها عبدالله أوجلان، والتي اتسمت بشيء من التفاؤل، من بعض الصعوبات التي تعرقل من مسارها، ولعل من أهمها، هجوم حزب العمال الكردستاني على ثكنة عسكرية تركية في تشوركاجي، وهو حي في محافظة هكاري، ومقتل ثلاث نساء كرديات من اعضاء حزب العمال الكردستاني في المعهد الكردي في باريس، من بينّهن سكينة جانسيز، أحد مؤسسيه القلائل.

وتشير حادثة الاغتيال في9 جانفي عام 2013 م، إلى حجم الخلافات داخل الحزب بشأن التفاوض الجاري مع الدولة التركية، والمدى الذي يمكن أن تصله هذه الخلافات[1].

أما عن التحديات الآنية والمستقبلية في عملية التفاوض للوصول للحل المنشود فلا بد لكلا الطرفين :الدولة التركية والحركة الكردية من التعامل معها، فبالنسبة للتحديات الآنية فعلى الدولة التركية تحديات قانونية ودستورية لا بد من تجاوزها منها معالجة المسألة الكردية بشكل جذري، كالاعتراف الرسمي بالهوية الكردية، والتعليم باللغة الكردية، وتعزيز دور الحكومات المحلية.

أما على الجانب الكردي، بالرغم من قوة ورمزية قيادة عبدالله أوجلان، فإن الحزب أصبح أقرب إلى إطار منه إلى الحزب المتماسك، وعليه:

هل سيستطيع عبدالله أن يضمن ولاء الأغلبية في الحزب واصطفافها بشأن الحل الذي سيتوصل إليه؟

إذا أصر الأكراد على الصفة الرسمية بدلًا من الإصلاحات الديمقراطية التي تحافظ على الهوية الكردية وإلى حد يمكنه أن يحيد نفوذ الدول الإقليمية، التي لا تريد حلًا تركيا للمسألة الكردية، داخل صفوف حزب العمال الكردستاني؟

[1] – محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص87.

أما عن التحديات المستقبلية، فتدور حول استمرارية الدولة التركية في خيار التفاوض الجدي مع الحركة الكردية، حتى في حال مغادرة حزب العدالة والتنمية حكم تركيا، واذا ما فضل الحاكم الجديد الركون الى البعد الأمني – الذي برهن عن فشله في عبر عقود من الزمن –معالجة المسألة الكردية[1].

أما التحدي المستقبلي للحركة الكردية فانه تتعلق بشأن مدى تأثير التطورات المستقبلية في البيئة الإقليمية بما في ذلك الوضع الكردي في سوريا وإيران في عملية التفاوض مع تركيا، آخذين بعين الاعتبار طبيعة منظومة المجتمع الكردستاني العابر للحدود، والمجموعات التابعة لها في سوريا والعراق وإيران، والولاء لعبدالله أوجلان، والأصول المختلطة للمقاتلين المسلحين من مختلف الجماعات المسلحة الكردية، واستعدادهم للقتال عبر الحدود، وبالتالي قد تكون هناك مخاوف بشأن الكيفية التي سيتم بها تناول هذا البعد العابر للحدود أو تأثيره على المدى المتوسط أو الطويل على تركيا والبيئة الإقليمية.

*** موقف الداخل المعارضة التركية والخارج من مفاوضات إيمريلي.**

لم تتخذ المعارضة التركية من محادثات إيمريلي ذات الموقف الذي اتخذته من مبادرة الحكومة التركية عام 2009 إذ تباين موقفها بشأنها، فقد منح حزب الشعب الجمهوري، أكبر قوى المعارضة في تركيا، دعمه المشروط للمحادثات الجارية بين الحكومة التركية وعبد الله أوجلان بهدف إيجاد حل للقضية الكردية، وأكد الحزب على مواصلة دعم الحكومة بشرط أن تكون خطوات الحكومة مخلصة وشفافة، أمام الرأي العام التركي والأحزاب السياسية، دون إخفاء أي معلومة عن الشعب التركي[2].

وهنا نتساءل عن هذا الموقف المؤيد للحكومة، فهل مرده نابًعا من موقف استراتيجي للحزب، آخذًا بعين الاعتبار ما يحدث في البيئة الإقليمية ولاسيما العربية، لإيجاد حل للمسألة الكردية في إطار الدولة التركية، أم أنه مرحلي، بمعنى أنه يدرك في نهاية المطاف ستفشل تلك المحادثات بسبب التيارات المتشددة داخل كل من

[1] – محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص87.

[2] – محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص87.

الدولة التركية والحركة الكردية في رؤيتهما لحلها، وعليه يحاول أن يظهر أمام الرأي العام التركي والكردي بأنه كان داعًما للحل.

أما الحركة القومية فقد رفضت محادثات إيمريلي،انطلاقًا من قناعتها بأن أي اعتراف بالمسألة الكردية يعد خيانة للقومية التركية ويفتح الباب أمام تقسيم تركيا، وعليه بدأت الأوساط الحركة القومية تشن حملة غير مسبوقة ضد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وتدعو إلى محاكمته بتهمة الخيانة والعمل على تقسيم تركيا[1].

أما على المستوى الخارجي، فقد أعلن مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان العراق، عن دعمه الكامل لمحادثات إيمريلي، أما الاتحاد الأوروبي الذي تحفظ على مبادرة الحكومة التركية في العام 2009 ، اعتبر محادثات إيمريلي تطوًرا ايجابيا وقد يفسر تأييد مسعود البرزاني لعملية للتفاوض للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدها إقليمه في ظل حكومة العدالة والتنمية، كما أن الوصول لحل للمسألة الكردية في تركيا ينعكس بشكل ايجابي ويعزز من مكاسب أكراد الإقليم في العراق وسوريا وإيران.

أما عن الاتحاد الاوروبي فمرد موقفه نابع من مصلحته في المقام الأول التي انصبت أيضًا في مصلحة حكومة العدالة والتنمية في المقام الثاني، فالاتحاد بحاجة إلى تركيا مستقرة داخليا هذا الاستقرار الذي ينعكس بشكل إيجابي على استقرار الجوار المباشر، خاصة بعد أن أدرك الاتحاد الأوروبي أن نفوذه في البيئة العربية والإقليمية آخذة في التراجع، نتيجة لسياسته الأحادية الاتجاه نحو دول البحر المتوسط، في أعقاب مشهد التغيير العربي الذي بات يعرف إعلاميا بالربيع العرب، أما عن مصلحة حكومة العدالة والتنمية، فهذا الموقف الداعم للمحادثات يعزز من أوربة تركيا، من خلال تقويض الأسس التي وضعها كمال أتاتورك للجمهورية التركية الذي أعاق التحول الديمقراطي في تركيا[2].

من خلال الاستفتاء الذي اجري في العراق حول القضية الكردية نجد التصريحات التي اطلقها اردوغان غيرت جل القرارات السلمية التي نصت عليها المفاوضات و التي كانت تعتبر بمثابة الحلقة السلمية التي تخفف من

[1] – محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة، مرجع سابق، ص99.

[2] – محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص87.

النزاع الداخلي بين تركيا و الاكراد وقد بثت القنوات تصريحات اردوغان حول هذه المسالة و قد هدد بإغلاق خط أنابيب ينقل النفط من شمال العراق إلى العالم الخارجي.

كما تعارض السلطات في أربيل جماعة حزب العمال الكردستاني المتشددة، – وهي جماعة محظورة في تركيا – وسمحت للجيش التركي بوجود قواعد له في شمال العراق ويرى مراقبون أن خطابات أردوغان – الذي يعرف بأنه حاد وجريء في كلامه – لا تترجم أحيانا إلى أفعال، لكن قوات تركية أجرت مناورات عسكرية في جنوب شرق تركيا قرب الحدود مع العراق، وأفادت وكالة رويترز للأنباء بأن جنودا عراقيين انضموا إلى القوات التركية، وقد وأضافت الوكالة أن مجموعة صغيرة من الجنود سارت وهي ترفع العلمين العراقي والتركي عبر سهل تجرى فيه المناورات التي بدأت الأسبوع الماضي على بعد أربعة كيلومترات من بوابة الخابور الحدودية[1].

تخشى تركيا من أن ظهور دولة كردية مستقلة على حدودها سيغذي الشعور بالانفصال بين الأقلية الكردية لديها، وقد يدفع الانفصال الأكراد لديها إلى المزيد من التمرد كما تبدي تركيا قلقا على الأقلية التركمانية في مدينة كركوك، التي يريد الأكراد الاستيلاء عليها، ويقول مراسلنا إن أردوغان يهدف من خطابه أيضا التوجه إلى الجماهير داخل تركيا، واسترضاء مشاعر القوميين، وقد أنشأت أنقرة علاقات قوية مع أكراد العراق عبر خط أنابيب نفط يغذي الاقتصاد الكردي، ويفي بحاجة تركيا إلى الطاقة.

[1] – محمد صلاح محمود، المسالة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع تركيا والعراق، مرجع سابق، ص223.

الشكل رقم 03: خريطة تبين موقع كردستان

المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة حول قيام دولة كردستان.

في ظل هذا الصراع المحموم في بغداد وباقي محافظات العراق على السلطة، والنفوذ والمال كان الأكراد يسيرون بخطوات سريعة و واثقة في البناء والأعمار، والحصول على المزيد من المكاسب على حساب باقي محافظات العراق، فأصبح إقليم كردستان يعيش في بحبوحة من الحرية، والأمن، والاستقرار، والوضع المالي الجيد، خصوصاً بعد اكتشاف النفط في مناطق الإقليم، وقيام المسؤولين في كردستان ببيع النفط إلى تركيا وإيران بعد تهريبه بالشاحنات.

ثم أنشأ الإقليم أنبوبا خاصا به لتصدير النفط عبر الموانئ التركية، كل هذه التطورات جعلت إقليم كردستان محل أنظار أكراد تركيا، خصوصا وأكراد باقي دول الجوار عموما، حيث بدأوا يتطلعون للحصول على حقوقهم أسوة بأكراد العراق، وحتى ولو على بعضاً منها أقل تقدير[1].

المطلب الاول: الاستفتاء و بوادر قيام الدولة الكردية.

مع إعلان نتائج استفتاء كردستان، يوم الأربعاء 27 سبتمبر 2017، والتي أسفرت عن تأييد 92 بالمئة من أكراد العراق، لقيام دولة مستقلة تنفصل عن حكومة بغداد، تبدو التساؤلات مطروحة حول دوافع وتداعيات ذلك الاستفتاء، وما قد يواجهه من معضلات ديمقراطية، واقتصادية، وأمنية، وجيوسياسية، ودولية.

يأتي ذلك في ضوء السجال الدائر ما بين مؤيديه ومعارضيه، أضف لذلك تصدير الحكومة المركزية في بغداد الورقة القانونية بـ **"عدم التوافق الدستوري"**، فضلا عن رفض فواعل الإقليم، سواء إيران أو تركيا، لذلك الاستفتاء، وتأكيدها المخاطر الاقتصادية والأمنية، التي سيطرحها على الإقليم[2].

[1] – عقيل سعيد محفوظ، جديات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي، 2008 ، ص78.

[2] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص78.

اولا: دوافع الاستفتاء الكردي.

لم يكن ذلك الاستفتاء السابقة الأولى فى تاريخ إقليم كردستان، فتاريخيا، تم منح الأكراد وعدا بالحصول على الاستقلال بموجب معاهدة سيفر (Sèvres) عام 1920 ، ثم سُحب منهم بعد ثلاث سنوات بموجب معاهدة لوزان، وفي عام 1946، أعلنت مجموعة من القوميين الأكراد، بقيادة مصطفى بارزاني، عن تشكيل كيان كردي صغير ومستقل في منطقة صغيرة من إيران، حمل اسم جمهورية مهاباد، ولم يدم طويلاً، وحاليا يقود مسعود بارزاني، نجل مصطفى، هذا المسعى الجديد لتحقيق الاستقلال، والذى يشمل فقط المناطق ذات الغالبية الكردية في العراق[1].

ثمة دوافع أساسية لإجراء الاستفتاء على استقلال كردستان العراق، على الرغم من الانقسامات الثقافية واللغوية، والسياسية العميقة بين منطقة بهدينان، الخاضعة إلى سيطرة بارزاني، والمنطقة المعروفة باسم سوران وعاصمتها الواقعة في السليمانية، والرافضة لقيادة بارزاني، حتى مع تأييدها للاستقلال، ومن أبرز هذه الدوافع ما يأتي[2]:

* محاولة إضفاء الشرعية على السيطرة الكردية في تلك المناطق، خاصة بعد أن فشل المسار التفاوضي الذي نصت عليه المادة 140 من الدستور العراقي، والتي كانت تنص على حل مشكلة تبعية تلك المناطق بإجراء إحصاء واستفتاء لسكانها لتحديد ارتباطها قبل نهاية عام 2007، لذا، تعتقد القيادة الكردية أن التجاذبات السياسية في هذه المرحلة مواتية لإنهاء هذا الملف، ولو بصورة أحادية الجانب.

* أن ولاية بارزاني، كرئيس للإقليم، كانت قد انقضت قبل نحو العامين، ولكن القوى السياسية الرئيسية فشلت في التوصل إلى حل سياسي ودستوري للإقليم، خاصة مع معارضة حركة التغيير لبقاء مسعود بارزاني في موقعه وقيام حكومة الإقليم بطرد رئيس البرلمان الكردستاني المنتمي لحركة التغيير من أربيل، وبفعل الأزمة والإخفاق في بناء مؤسسات مقبولة، تكرس انقسام جغرافية الإقليم إلى مناطق نفوذ للأحزاب الرئيسية، حيث يحظى الحزب

[1] – مرتضى الحسين، ماذا بعد استفتاء كردستان، الجبهة الوطنية العسكرية، العدد2319، على الموقع:.www.jabha.wqs.com/index، يوم 2018/04/10، ص07.

[2] – مرتضى الحسين، مرجع سابق، ص07.

الديمقراطي الكردستاني، الذي يقوده بارزاني، بنفوذ مهيمن في أربيل ودهوك، بينما يتقاسم النفوذ في السليمانية كل من حركة التغيير، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي تمزق لعدة تيارات، منذ مرض زعيمه التاريخي، جلال طالباني[1].

* تدهورت الأوضاع في الإقليم خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط، وقطع الحكومة الاتحادية في بغداد لميزانية الإقليم بسبب الخلافات بين الجانبين على إدارة موارد النفط، بالإضافة إلى عجز حكومة الإقليم عن دفع رواتب قطاعات واسعة من الموظفين الحكوميين الذين يمثلون 12 % من سكان الإقليم فضلا عن تزايد معدلات البطالة لتصل إلى نسب عالية (من 6.5 % إلى 14 % في عامي2013 و2016)[2].

وأصبحت هناك علاقة طردية ما بين الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تدفق الكثير من المهاجرين من مدن عراقية أخرى ومن سوريا إلى كردستان، من جهة، وتراكم الديون على الإقليم، في ظل تزايد الإنفاقات غير الاستثمارية المبالغ بها في السنوات السابقة وتوقف الإنتاج في بعض الحقول، وتراجع التوقعات حول حجم الاحتياطيات النفطية للإقليم، من جهة أخرى.

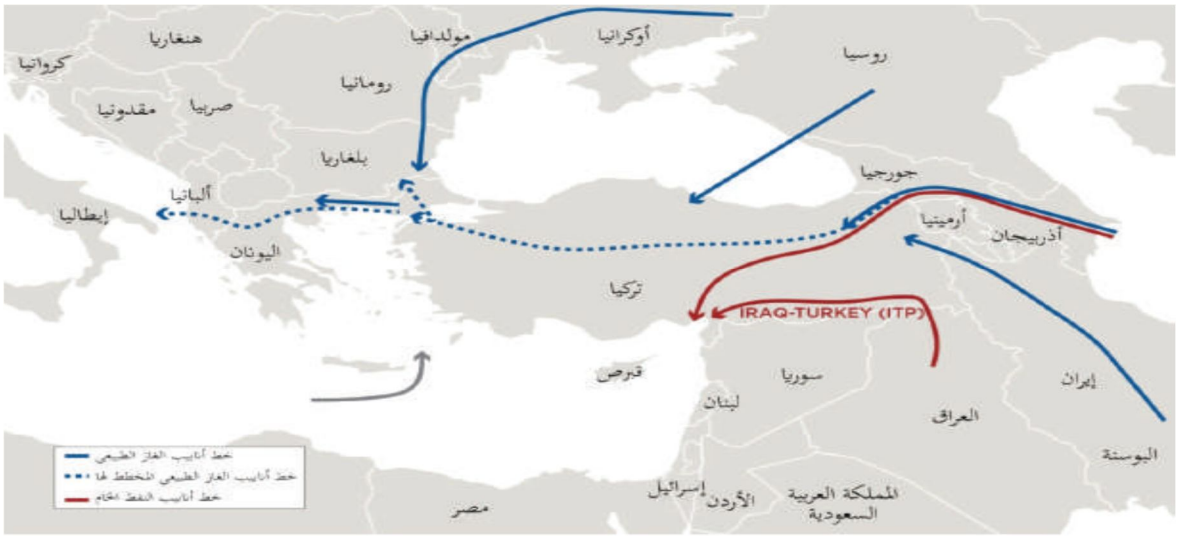

الشكل رقم 04: خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والمشاريع المخطط لها.

[1] – ماذا يعني انفصال اقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا، الموقع: www.tahrir.com/posts839676، يوم 2018/04/08، ص 03.

[2] – ماذا يعني انفصال اقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا، المرجع السابق، ص03.

كما تخشى تركيا من حساسية الاكراد لديها خاصة بعد وجود حقول النفط في المناطق الكردية وهو ما سيعزز مطالبهم الانفصالية وبناء الدولة حتى تكون لهم حرية التصرف في البترول ومنطقيا هذه الخطوة ستحظى بدعم خارجي خاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها و ستهدد تركيا و العراق بوجه خاص لانهما ستفقدان جزءا هاما من اراضيهما الغنية بالنفط[1].

ثانيا: دواعي الرفض:

سيطرت حالة من الرفض للمطالب الكردية بإجراء الإستفتاء لإقرار الاستقلال، سواء على مستوى الحكومة المركزية في بغداء، أو القوى الإقليمية والدولية، وتم التعبير عنها، والتي من ابرزها الحكومة التركية:

الموقف التركي: حيث ترفض أنقرة الاستفتاء نتيجة لتزايد مخاوفها من أن يؤدي إنشاء دولة مستقلة في شمال العراق إلى تشجيع حركات وميول مشابهة بين الأقليات الكردية القاطنة فيها، ومن ثم، اتخذت عددا من الإجراءات التصعيدية، فى مقدمتها التقويض الاقتصادى بالتهديد بكونها المنفذ الوحيد لتصدير نفط كردستان والشريك التجاري الأكبر للإقليم، يعني ذلك أن قطع العلاقات الاقتصادية، وإيقاف تصدير نفط الإقليم يمثل خنق كردستان اقتصاديا[2].

فضلا عن ذلك، فالتوتر بين أربيل وأنقرة، على خلفية هذه الأزمة، يمثل تراجعا كبيرا عن مسار التحسن في العلاقات بين الجانبين الذي تصاعد في السنوات الأخيرة، لأن أنقرة صارت ترى في كردستان العراق جزءً ا من مجالها الحيوي، وقد أوضحت أنقرة لاحقا كيفية الردود التي تنوي القيام بها في مواجهة تنظيم الاستفتاء، وهي ردود اقتصادية وسياسية، ولم تتطرق للرد العسكري[3].

[1] – خليل مبروك، خيارات تركيا لمواجهة استفتاء اقليم كردستان العراق، الموقع: http://www.aljazeera.net، يوم: 2018/03/15، ص11.

[2] – خليل مبروك، مرجع سابق، ص11.

[3] – ماذا يعني انفصال اقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا، المرجع السابق، ص03.

المطلب الثاني: الدولة الكردية وخيارات تركيا المستقبلية.

الواضح تركيا هو أن صمت إيران وروسيا، برغم كل الغضب والقلقالتركيّين في التعامل مع الملف الكردي يعني أنهما قد تلعبان الورقة الكردية ضد أنقرة لاحقا؛ فما الذي ستفعله العوا صم الغربية ودول المنطقة العربية عندها؟

أردوغان أوجز مضمون خطة التحرك التركي في شمال سوريا عبر المطالبة بتحريك وحدات قتالية من التحالف ال دولي لإنجاز مهمة متعددة الأهداف والجوانب، تسّهل لمشروع سياسي تغييرّي في سوريا، وتشمل إقامة منطقة آمنة في شمالهاتُوفّر ضمانات الحظر الجوي فوقها بحماية من قوات التحالف، ويتضمن ذلك تسليح المعارضة السورية المعتدلة، وتدريبها، ودعمها هناك للصمود في وجه النظام، وتوفر هذه المنطقة عودة اللاجئين السوريين خارج بلادهم، وتقدم إليهم المساعدات اللازمة.

والواضح هنا أن هذه المنطقةتُراد لها أكثر من دور، لكن أهم تلك الأدوار حتماً هو قطع الطريق على محاولات تغيير الخريطة السورية الدستورية والسياسية التي قد تثير شهية أكراد سوريا بعد إزاحة– داعش – وظهور الفراغين الجغرافي والسياسي هناك[1].

لكن، في ظل توازنات القوى المحلية والإقليمية والدولية، تبدو خيارات تركيا محدودة في التعامل مع مسار المسألة الكردية في تركيا والمنطقة، لأكثر من سبب بينها عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية الداخلية في تركيا وكثير من الجهد ينتظر أكراد تركيا للوصول إلى هدف ما؛ لكنهم قلقون وحذرون أيضا.

توجد أنباء واردة من شمال سوريا تقول إن مجموعة من الأكاديميين المتخصصين بالقانون الدستوري من أكراد سوريا، القاطنين في إقليم كردستان العراق، أعدت مسّودة لما و صفوه ب"دستور إقليم غرب كردستان" استعدادا لمرحلة ما بعد نظام بشار الأسد، و إن المسودة تستند في صياغتها إلى دساتير دول فيدرالية عدّة منها كندا وبلجيكا، بالإضافة إلى مسودة مشروع دستور إقليم كردستان العراق، و إنه سيكون لهذا الإقليم رئيس و سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

[1] – زياد ماجد، الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات،2015، ص05.

وتوجد حقيقة قضايا أخرى لا يمكن تجاهلها بعد هذه الساعة، هي أن ولادة الدولة الكردية بحكم ذاتي مستقل ستعني، في أحسن الأحوال، الرهان على استمرار الأزمات الداخلية وتزايدها في البلدان الأربعة، التي يوجد فيها الأكراد بكثافة، وعلى أزماتمفترَضة بين هذه الدول فيما بينها تقود إلى تباعد وتضارب في المصالح يفتحان الأبواب أمام ظهور الدولة الكردية المستقلة خارج نقاش الفيدراليات و الكونفدراليات هذه المرة.

ويرّدد الرئيس التركي أردوغان:[1]" **أنا لم أقُل إن عملية السلام قد انتهت، و إنما قلت إنها وُضعت في الثلاجة، و إذا سارت الأمور كما يجب أن تكون، فستعود عملية السلام إلى الواجهة من جديد**"

لكن المشكلة تبقى في إقناع حزب العمال الكردستاني وحزب ال شعوب الديمقراطي بقبول فكرة أن تسير الأمور كما يجب بعد هذه الساعة، خصوصا أن الظروف في شمال العراق و شمال سوريا باتت مواتية أكثر للتحكم في شروط تحديد معالم الطريق التي سيختارانها بعد هذه الساعة لصناعة السلام.

ويعرف بارزاني، الذي كرسته انتخابات الإقليم الأخيرة لاعبا أساسيا، أن المهمة التي تنتظره في غاية ال صعوبة لكنه لن يتراجع عنها حتى لايُتَهم بالتفريط في تحمل المسؤولية التاريخية أمام شعبه.

لذلك نراه مؤخرا يحذر كل من يعتدي على أكراد سوريا، لكن الر سالة الحقيقية موّجهة إلى إيران وتركيا أيضاً. فهل يفاجئنا هو الآخر بتعديل الأطروحات والمواقف التي أطلقها ليبقى في موقعه كقيادي، ونجل الأسرة التاريخية التي تقود ملف القضية الكردية في المنطقة، و إعلان أن الدعوات إلى الحكم الذاتي تجاَوَزها الزمن أمام التجربة السياسية العراقية الفاشلة في العقد الأخير، وحان وقت الانفصال[2]؟

[1] – خليل مبروك، خيارات تركيا لمواجهة استفتاء اقليم كردستان العراق، مرجع سابق، ص12.

[2] – خليل مبروك، مرجع سابق، ص12.

المطلب الثالث: بوادر قيام دولة كردستان في تركيا.

اولا: الخطوات الكردية و المواقف التركية.

الحرب الأميركية على العراق أسست لحقبة جديدة من علاقات الأكراد مع دولالجوار، تدريجيً ا، رأى الإقليم الكردي الناشئ نفسه متجهًا نحو الجار الشمالي تركيا، وكلما اتسع الشرخ بينه وبين وبغداد، اقترب أكثر من أنقرة، بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الحرب، باتت تركيا الحليف الأساسي للإقليم الكردي في العراق من الجانبين الاقتصادي والسياسي.

كل هذا جاء على حساب أكراد تركيا وعلاقتهم مع أكراد العراق، مما أدى إلى اتساع رقعة الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان المعتقل في جزيرة إيمرلي التركية منذ 1999، إلا أن التقارب بين البرزاني وتركيا لم يكن سلبيً ا بالضرورة من كافة الجوانب على أكراد تركيا، حيث إن أنقرة أقّرت بالوزن الكردي في تركيا وفتحت المجال أمام الأحزاب الكردية الموالية للعمال الكردستاني لتدخل العراك السياسي عبر البرلمان التركي.

استعان الرئيس التركي المقرب من الأكراد لإجراء تعديلات على الدستور التركي (BDP) رجب طيب أردوغان بحزب السلام والديمقراطية حيث إن حزب أردوغان، العدالة والتنمية لم يملك المقاعد الكافية التي تخوله لتعديل الدستور[1].

أكراد تركيا، وبعد صراع دموي دام لأكثر من ثلاثة عقود مع الحكومات التركية المتعاقبة، فإنهم بدأوتدريجيً ا بالتنازل عن المطالبة بالاستقلال عن تركيا، فكانت الخطوة الأولى وقف القتال والدخول في مفاوضات سلام مع الحكومة، مطالبهم القومية الآن تتمحور حول الحصول على أكبر قدر ممكن من صلاحيات إدارية على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة التركية باللغة الكردية وفتح مدارس عامة لتدريسها، ومن داخل قبة البرلمان التركي، الموالي للأكراد كوسيط بين العمال الكردستاني والحكومة التركية خصوصًا(HDP) يلعب حزب الشعوب الديمقراطية فيما يتعلق بمفاوضات السلام مع عبد الله أوجلان والمضي قدمًا في مسألة إنهاء النزاع المسلح بشكل كلّي بين الأكراد والحكومة التركية.

[1] – ماذا يعني انفصال اقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا، المرجع السابق، ص03.

لكن وبسبب التغيرات في سوريا والموقف الضبابي للحكومة التركية من تنظيم الدولة الإسلامية، يهدد أكراد تركيا بنسف العملية السلمية ما لم تحسم أنقرة موقفها السلبي، حسبهم، تجاه أكراد سوريا الذي يجابهون تنظيم الدولة.

– تخشى تركيا من إمتداد النزعة الإنفصالية للأكرد على أراضيها خاصة مع وجود نسبة كبيرة من الأكراد في تركيا، إذ يتوزع الأكراد أساسا بيت دول أربع وهي: العراق، تركيا، إيران، سوريا[1].

– تخشى أيضا تركيا من قيام دولة لوحدات حماية الشعب الكردي و التي عدتها أنقرة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، حيث قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أن بلاده لن تتسامح مطلقا مع أي غير في الوضع أو أي تشكيلات جديدة على حدودها الجنوبية و أن حكومة كردستان العراق ستكون المسؤولة الأولى عن التطورات المحتملة بعد هذا الإستفتاء.

– أما من الجانب الإقتصادي كان قد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيث حذر من إحتمال إيقاف صادرات النفط لحكومة إقليم كردستان.

– إمكانية إمتداد النزعة الإنفصالية إلى المواطنين الأكراد في تركيا، حيث يبلغ تعداد الأكراد في تركيا حوالي 16 مليون نسمة، حيث يكون لتشكيل دولة كردية مستقلة عواقب سياسية إقتصادية و بشرية و إستراتيجية على البلدين[2].

– إمكانية مواجهة تركيا تمردا كرديا طال أمده، و الذي إندلع في أعقاب الحرب السورية، و الذي أفضى إلى ظهور جيب كردي سوري شبه مستقل على حدها الجنوبي، ما تجعل أنقرة خائفة من صعود الطموحات القومية الكردية.

– إمكانية إعادة إحياء الحديث عن إنفصال الأقلية الكردية المضطربة في تركيا و التي عرف بما أسماها أردوغان

[1] – Michael Knights The Future of Kurdistan The Washington Institute. 2015

[2] – حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان :التعقيدات والخيارات، مرجع سابق، ص07.

تأثير الدومينو، الأمر الذي جعله يهدد بعقوبات ضد حكومة إقليم كردستان[1].

– إستفتاء إقليم كردستان و إمكانية إنفصالها يعتبر مرجعية شرعية لأي جهة سياسية كردية قد تطالب بالإنفصال مستقبلا، الأمر الذي يهدد بسلخ مساحة كبيرة تصل إلى نحو ثلث الأراضي التركية و التي يقم عليها ما يزيد عن 16 مليون كردي[2].

ثانيا: معيقات قيام الدولة الكردية.

على الرغم من المواقف الإقليمية والدولية الرافضة لانفصال كردستان العراق، استنادا إلى خطر التقسيم، وفقا لإعادة تنميط الهوية، فإن هناك معضلات أخرى قد تنذر بفشل الدويلة الكردية مع تأييد غالبية أكراد العراق في الاستفتاء لخيار الانفصال، أهمها:

المعضلة الديمقراطية: حيث إن النظام السياسي المستقبلي في كردستان سيكون امتدادا للنظام القائم فبرغم أنه يبدو نظريا ديمقراطيا، فإنه من الناحية العملية يزداد استبدادا، فالحزب الديمقراطي الكردستاني يعد نفسه الحاكم الشرعي لإقليم كردستان، وذلك كونه الفائز في الحرب الأهلية مع الاتحاد الوطني الكردستاني بين عامي 1994 و1998.

كذلك، انتهت أغلب التحليلات إلى أن الهدف من مطالبة كردستان بالاستقلال هو ترسيخ السلطة في شخص واحد، وحزب واحد، وجماعة واحدة، مما قد يمهد لسيطرة نظام استبدادي وغير ديمقراطي، وعوضا عن بناء دولة ومؤسسات، عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني على تعزيز هيمنته[3].

المعضلة الأمنية: حيث إن القوات العسكرية الكردية غير موحدة، ولا تنضوي تحت راية مؤسسة وتنقسم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، فمنذ قيام حكومة إقليم كردستان، يتولى كل من الحزبين قيادة قوات البشمركة، وقوات أمنية خاصة به، كما يملك الزعيمان السياسيان للحزبين حراسا

[1] – استفتاء كردستان العراق، الفرص والتحديات والخيارات، مرجع سابق، ص09.

[2] – حارث حسن، أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات، مرجع سابق، ص07.

[3] – إقليم كردستان العراق ...هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، مرجع سابق، ص08.

شخصيين، وقوات خاصة، ومن ثم، فالطبيعة المفككة للقوات الأمنية تشكل تهديدا للتعايش بسلام، خاصة إذا استخدم كل من الحزبين قواته الأمنية المنفصلة في صراع داخلي[1]، -كما حصل سابقا- فضلا عن أن غياب الوحدة، ونقص الأسلحة، والتدريب، والتمويل للقوات الكردية، قد يؤدي إلى انهيارها، مما يجعلها عديمة الفائدة.

المعضلة الاقتصادية: حيث يعانى إقليم كردستان العراق أزمة اقتصادية عميقة قد يفاقمها وجود كيان دولة وعلى الرغم من الترويج لسيناريو بيع النفط الكردستانى، وتأسيس اقتصاد مستقل عن بغداد سيضع كردستان على خريطة الطاقة العالمية، وبالتالي الازدهار الاقتصادي، لكن الشواهد تؤكد فشل سياسة الاستقلال الاقتصادي، فمنذ أن خفضت بغداد حصة حكومة إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية في فبراير 2014، واجهت هذه الأخيرة أزمة اقتصادية شديدة، حيث بلغ إجمالى الديون 20 مليار دولار.

بالإضافة لذلك، عجزت السلطات الكردية عن بناء اقتصاد محلي قوي قادر على تأمين أساس متين لبناء دولة مستقلة، كما أنها عملت على تدمير الاقتصاد التقليدي لمصلحة النفط، وشجعت الاستهلاكية داخل المجتمع الكردي، فضلا عن كون اقتصاد حكومة إقليم كردستان يواجه مشكلات هيكلية ترتبط بالفساد، وانعدام الشفافية، واحتكار الأسواق، والتدخل المفرط في الشئون الحكومية من قبل زعماء الأحزاب لمصلحة شركات أو أشخاص نافذين مرتبطين بالحزب[2].

المعضلة الجيوسياسية: حيث سيترتب على استقلال دولة كردستان ألا تملك منفذا بحريا، ومن ثم فستكون محاطة بالكامل من دول مجاورة لا تدعمها بالكامل، وبالتالي، فإن الموقع الجغرافي، وانعدام الاكتفاء الذاتي قد يجعلان حكومة إقليم كردستان تخسر سيادتها الوطنية، أو يؤديان إلى رضوخها لإحدى الدول المجاورة، لاسيما تركيا أو إيران، وفى حالة إن تم ذلك، ستعاني دولة كردستان تدخلات متكررة قد تزعزع استقرارها، وبالفعل قد تصبح دولة كردستان المستقلة مسرحا للصراعات الإقليمية.

[1] - إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مجلة السياسة الدولية، 2017، ص13.

[2] - إيمان زهران، مرجع سابق، ص13.

مع تأييد أكراد العراق للانفصال عن بغداد، يصبح أمام إقليم كردستان تحد آخر يتمثل في الاعتراف الدولي باستقلاليتها، فبالنسبة لبعض الاستفتاءات الهادفة للاستقلال، التي انتهت بتصويت الأغلبية لم تكلل في نهاية المطاف باستقلال الإقليم المعني، نظرا لأن ذلك يتطلب اعتراف باقي دول العالم، وذلك مثل إقليم "سيسكى" الذى أصبح مستقلا عن جنوب إفريقيا خلال ديسمبر 1981، بعد أن تم إجراء استفتاء في وقت سابق، إذ لم تعترف كل من الأمم المتحدة، وباقي الدول باستقلال هذا الإقليم، ليعود من جديد إلى أحضان جنوب إفريقيا خلال شهر أبريل سنة 1994.

وفى حال استعانة القائمين على استفتاء كردستان بورقة الديمقراطية، كحجة للاستقلال عن بغداد، حتى يعززوا من حظوظهم في الحصول على اعتراف دولي، فإنه لا يزال هناك العديد من التحديات المستقبلية التي تفرض التحقق من إنجازها، لكي يُعد الإقليم دولة مستقلة[1].

لقد بات من المؤكد أن الكرد، في سوريا والعراق على الأقل، سيلعبون دوًرا مركزًيا في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، لقد أثبت المقاتلون الأكراد أنهم يستطيعون الوقوف في وجه تنظيم" الدولة "والحد من توسعه الجغرافي، وبما أن الإدارة الأميركية أبدت رفضها إرسال قوات برية إلى المنطقة لمحاربة الجماعات الجهادية، فإن الأكراد قد يكونونحليفًا استراتيجيً ا لواشنطن في مشروعها طويل الأمد ضد الحركات الجهادية في الشرق الأوسط، في غضون ذلك، ربما يعمل الأميركيون مع حلفائهم الإقليميين على خلق بيئة في الدول التي يقطنها الأكراد حتى يتمكن الأكراد أنفسهم من التمتع بحقوقهم القومية والديمقراطية، بشرط ألا يؤثر ذلك على التوازن الإقليمي الحّساس، لكن الانقسامات السياسية الكردية ستستمر في التأثير على وحدة الموقف الكردي من المجريات التي تحدث في المنطقة، وربما يكون ذلك عائقًا أمام حصول الأكراد على حقوقهم الكاملة في أوطانهم.

[1] - إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مرجع سابق، ص13.

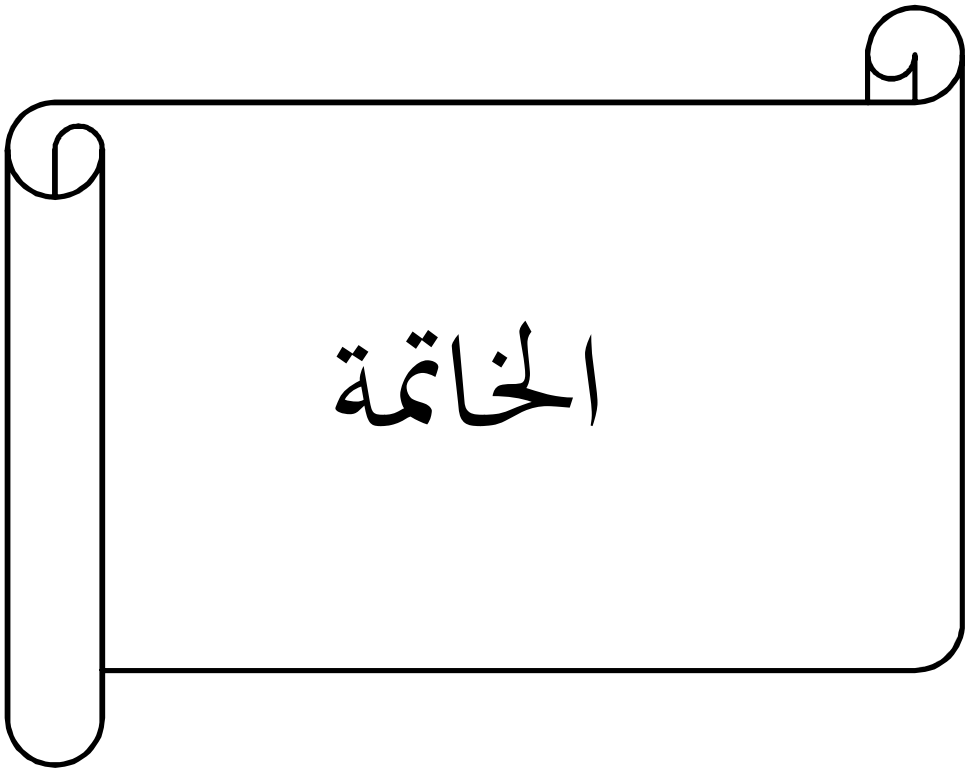
الخاتمة

الخاتمة:

عرفت منطقة الشرق الأوسط بروز الحركة الإنفصالية الكردية، في كل من العراق سوريا ايران وتركيا غير ان هذه القضية، شهدت إختلافا بين أطراف الهوية الكردية في أقاليم تواجدها، و البلدان الضامة لها وهو ما خلق شرخا في صفوف أحزابه الداعية الى الإنفصال، و المطالبة بإقامة الوطن الكردي الذي يعد إنجازا مهما في حال تحققه، على إعتبار ان هذا المشروع قديم الطرح.

لعل تجسيد فكرة قيام دولة كردستان في منطقة الشرق الأوسط، يعد بالنسبة للأكراد بمثابة التحرر و تقرير المصير، خاصة و ان الفكرة تحظى بالدعم الضمني و العلني، وذلك مع بروز مشروع الشرق الأوسط الجديد و الذي يحظى بالرعاية الأمريكية.

ولعل أبرز العوامل التي ساعدت بتواجد القوى الكبرى في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية هو ذريعتها في حماية حقوق الإنسان، إضافة الى بروز تهديد اخر في المنطقة و هو تنظيم الدولة الاسلامية كتنظيم أرهابي، هذا الأخير و حسب الرؤية الأمريكية وإستراتيجيتها في محاربة الإرهاب وجب القضاء عليه، على إعتبار أنه تنظيم إرهابي عالمي، يستوجب عليها إتخاذ اجراءات تساعد بها الدول المتضررة من عمليات هذا التنظيم الإرهابي، وبذلك، عرف الأكراد انه لا مفر من التحالف الأمريكي من اجل الحد من خطر تنظيم الدولة الإسلامية، بحيث تم الإتفاق حول تدريب وحدات الجيش الكردي للتصدي لهذا الخطر، على اعتبار ان كل من القوات العراقية، و السورية ليست قادرة على التصدي لغاراة تنظيم الدولة الإسلامية.

تعززت المطالب الإنفصالية للأكراد من الدول المنتمية لها، و بداية ذلك كانت من العراق بعد مقترح الإستفتاء الذي طرح من أجل تحديد مصير كردستان، و هو ما كانت تخشاه كل من سوريا و ايران و تركيا بوجه خاص بحيث، تغيرت نبرة الخطاب التركي المتمثلة في حكم حزب العدالة و التنمية، و ممثلها رجب طيب أردوغان وذلك بالنظر الى ان المطالب الإنفصالية للأكراد، تهدد بتقسيم تركيا، و هو ما يتعارض مع طموحات أردوغان في بناء دولة قوية من الناحية السياسية و الإقتصادية، على المستوى الإقليمي و الدولي.

وكما هو معلوم فتركيا تسعى للإنضمام الى الإتحاد الاوروبي، لكن هذا الأخير عبر عن رفضه بوجود تركيا كدولة إسلامية، داخل بيت مسيحي، اضافة الى ان الإتحاد الاوروبي لعب على وتر القضية الكردية، وذلك بان

الحكومة التركية حكومة غير ديمقراطية، تقوم بطمس و إلغاء الهوية الكردية وهو ما جعل تركيا وسياساتها في موقف ضعف و ضغط، لأن السماح للأكراد بالإنفصال سيؤدي الى تفكك تركيا، ورفض ذلك سيضيع على تركيا طلب قبولها في التكتل الاوروبي.

مما سبق يمكن التوصل الى النتائج التالية:

- الحركات الإنفصالية، هي حركات تسعى لبناء دولة مستقلة، خاصة بانتماءاتها الإثنية او العرقية وغيرها.
- من مبادئ ولسن الأربعة عشر، تظهر لنا أحقية و شرعية المطالب الإنفصالية لهاته الأقليات و الهويات، وذلك بالرجوع الى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- القضية الكردية، و ان كانت تصب في مصلحة الأكراد ببناء وطن يضمهم، تبقى اكبر معضلة تهدد الشرق الأوسط، لأن دعم الحركات الإنفصالية من بينها الأكراد، سيساعد في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في عملية تقسيمها للمنطقة.
- في العراق، تبقى القضية الكردية العائق الأكبر أمام حلم العراقيين في تحقيق الوحدة الوطنية العراقية، و ذلك نظرا لمطالب الأكراد التي مازالت تحرك الصراع الطائفي في العراق.
- استفتاء كردستان العراق، أجج العلاقات القائمة بين كل من اقليم كردستان و العراق و تركيا، وهو ما أسفر عن تلميحات تركية بان الاستفتاء خيانة.
- بين نجاح الإستراتيجية التركية و فشلها، يبقى العامل الخارجي هو الرادع الأساسي لهذه الاستراتيجة لأن تفكك تركيا هو غاية مقصودة لإضعافها.
- الحركة الإنفصالية الكردية، ما هي إلا استراتيجية للحد من الدور الإقليمي التركي في المنطقة، غايته تكبيل و تحجيم القوة التركية.
- ما يعاب على المطالب الإنفصالية الكردية، ان دولتهم و في ولادتها ستكون دولة حبيسة دون منفذ بحري ما سيجعلها تعاني إقتصاديا.

- من اجل ان تتفادى تركيا سيناريو الإنفصال، وجب على الحكومة التركية ان تعدل بعض المراسيم التي تمكن الأكراد من المشاركة في الحكم، اضافة الى تقديم بعض التنازلات التي تساعد على إستمالة و إستقطاب الأكراد نحو الوحدة التركية.
- على الحكومة التركية الإستفادة من الخلافات القائمة داخل الهوية الكردية في مناطق و أقاليم تواجدها اذ ان الأكراد، تتباين مطالبهم بين الإنفصال و البقاء.
- إعتبار ان ما يحدث بين تركيا و الأكراد هو شأن داخلي لا يجب ان تتدخل فيه قوى خارجية.

تبقى مشكلة الأكراد من أكبر المشاكل المهددة لمنطقة الشرق الأوسط، على إعتبار أن القضية الكردية هي باب إنتفاء و تقسيم للمنطقة و دولها، و هو ما سيسهل أطماع القوى الخارجية الكبرى، أما إقليميا فقد أشعلت القضية الخلافات و النزاعات القائمة على أساس الهوية، أو الطائفية، ومنه يمكن طرح تساؤل: ماذا بعد كردستان؟.

قائمة الأشكال:

الشكل رقم01: خريطة الشرق الاوسط.	برنارد لويس، مستقبل الشرق الاوسط، elrayyesbooks.com//: http، 2000.	ص46.
الشكل رقم02: الشرق الاوسط الكبير حسب المخطط الامريكي.	مجلة الجيش الامريكي، العدد14، 2004.	ص51.
الشكل رقم03: خريطة تبين موقع كردستان	http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/Asie/kurdistan.htm	ص118.
الشكل رقم04: خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والمشاريع المخطط لها.	http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/Asie/kurdistan.htm	ص121.

قائمة المراجع

ا/ المراجع بالغة العربية:

*** الكتب:**

01- احمد عبد الجبار، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، العراق، 2013.

02- ارنت ليبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسنى زينة، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد – بيروت، 2006.

03- إزيفيدو ماريو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون)، ترجمة جاد جوهر، مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003.

04- الأقداحي هشام محمود ، معالم الدولة القومية الحديثة : رؤية معاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008.

بيروت، 1980. للطباعة و النشر، الطليعة دار الامبريالية، المرحلة وفي التاريخ والأمة: في الطبقة 05- امين سمير ،

06- بارك بيل ، سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المشاكل والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2005.

07- برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت، 1979.

08- بسيوني مُحَمَّد إبراهيم ، المؤامرة الكبرى، مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟ ، دار الكتاب العربي، دمشق 2004.

09- بوزرسلان حميد ، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي الغربي، بيروت، 2006.

10- توفيق راوية، السيد مصطفى كامل، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

11- ثلجي مُحَمَّد ، أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2010القاهرة.

12- جبر السيد مُحَمَّد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1990.

13- جعفر مجيد ،كردستان تركيا، دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية، مؤسسة حمدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2006.

14- جواد سعد ناجي ، الأقلية الكردية في سوريا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد 1988.

15- جوناثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها- ترجمة، فادي حمود، دار النهار، بيروت.

16- جونتر ميخائيل ، الاكراد و مستقبل تركيا، ترجمة: سعاد ابراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007.

17- حسن حارث ، أزمة استفتاء كردستان :التعقيدات والخيارات، مركز الجزيرة للابحاث، الدوحة، قطر، 2017.

18- حسين سعدي إبراهيم ، النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012.

19- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2003.

20- الدهشان نائل ، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، شارع غزة، 2009.

21- زكي مُحَمَّد أمين، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، تعريب: مُحَمَّد علي عوني، 1948 مكان ودار النشر غير موجودين.

22- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعادة الصباح ، القاهرة ، 1992.

23- سلامة غسان، أمريكا العالم، إغراء القوة ومداها، ترجمة: مصباح الصمد، دار النهار للنشر، بيروت2005.

24- سميث ستيف، جون بايليس ،عولمة السياسات العالمية، ترجمة مركز الخليج للنشر والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

25- سيروان قجو، مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2014.

26- عاشوري مُحَّد مهدي ، التعددية الاثنية، إدارة الصراعات و استراتيجية التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية الاردن، 2002.

27- عبد العاطي مُحَّد ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

28- عطوان عبد الباري ، الدولة الاسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015.

29- عيد مُحَّد بدري ، "داعش "وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015.

30- عيسى حامد محمود ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

31- غليلي جليل ، الحركة الكردية في العصر الحديث، مؤسسة موكرياني للبحث والنشر، بغداد، 2012.

32- فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة فى العالم العربى: نموذج الشيعة فى العراق ، مكتبة المدبولى، القاهرة، 1996.

33- فهمي عبد القادر، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

34- القروي هشام ، مركز البحوث الامريكية و دراسات الشرق الاوسط بعد 11سبتمبر، تشكيل الادراك الامريكي، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2012.

35- القروي هشام ، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، سلسة(دراسات وأوراق بحثية)،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011.

36- ماجد زياد ، الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات،2015.

37- محفوظ عقيل سعيد ، جديات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي،. 2008

38- مُحَمَّد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الرابعة، 2014.

39- مهنا مُحَمَّد نصر ، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

40- الموصلي منذر ، عرب وأكراد، رؤية عربية للقضية الكردية، دار العلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1994.

41- منذر الفضل ، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، دار اراس للطباعة و النشر، اربيل، 2004

42- نوفل احمد سعيد ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مرآز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

43- الهاشمي هشام ، عالم داعش من النشاة الى اعلان الخلافة، دار الحكمة لندن/ دار بابل بغداد، 2015.

44- وايت برايان، ليتل ريتشارد، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

منذر الفضل ، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، دار اراس للطباعة و النشر، اربيل، 2004

*** الموسوعات:**

01- خشيم عبد الله، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والإشهار و التوزيع و الإعلان، 1994.

02- ربيع مُحَمَّد محمود ، مقلد اسماعيل صبرى "محرران" ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، الكويت، 1993-1994.

03- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، بيروت:الجزء الأول، 1981 .

*** الاطروحات و الرسائل:**

01- سريبة رانيه مُحَمَّد بديع ، سياسات المصالحة والصراعات الاثنية فى لبنان ، أزمة التكامل 1989-1999 رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003.

02- مُحَمَّد صلاح محمود، المسالة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع تركيا والعراق، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

03- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، باتنة ، 2009.

*** المجلات و الدوريات:**

01- الأمين وصفي ، القضية الكردية من هواجس العرب إلى مشاريع، جريدة الاخبار، العدد -2662-، بيروت، 2015.

02- الزبيدي سامي ، تركيا والعلاقات مع أكراد العراق وسوريا، مجلة مقالات، العدد156، 2015.

03- الزكي علي عبد داود ، ازمة الهوية الوطنية العراقية وجذور الطائفية: اسباب ونتائج، الحوار المتمدن- العدد: 3541 العراق، 2011.

04- الشهابي سعيد ، العراق امام معوقات بناء الدولة الحديثة، رأي القدس، العدد6201، لندن، 2009.

05- المختار صلاح، نواقض الوطنية :النزعة الطائفية، جريدة التجديد العربى، العدد37، سبتمبر 2004.

06- فيلالا أنا ، محادثات السلام الجديدة في تركيا :الفرص والتحديات في حل النزاع، رؤية تركية، مجلة ستا للدراسات والأبحاث، العدد03، 2013.

07- بوعزي ابراهيم ، الانتخابات التركية مستقبل جديد، مجلة المجتمع، العدد1761، الكويت، 2007.

08- خورشيد دلي، القضية الكردية، مجلة العلوم الاجتماعية مجلس النشر العلمي، المجلد الثاني والعشرون، العدد-1- جامعة الكويت.

09- ديفيد لوفيل، تركيا في أوروبا :السجل التاريخي والتحديات والمستقبل، رؤية تركية، مركز ستا للدراسات والأبحاث، العدد2، 2013.

10- دينيس ناتالي، استفتاء كردستان العراق ..من سيئ إلى أسوأ، جريدة الايام، العدد7888، الاردن، 2017.

11- زهران إيمان ، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مجلة السياسة الدولية، 2017.

12- صالحة سمير، مستقبل الأكراد في تركيا والمنطقة في ظل الأوضاع الحالية، مجلة آفاق المستقبل العدد29 2016.

13- عدنان السيد حسين، المواطنة فى الوطن العربى، منتدى الفكر العربى، الرباط، 2008.

14- متى وسام، كردستان سوريا: العراق على خطى الأزمة السورية .. لسنا جزءا من المشكلة بل جزء من الحل، السفير عدد -2238-، 2012.

15- نور الدين مُحَمَّد ، التداعيات الاقليمية على تركيا، مجلة المستقبل العربي، العدد332، بيروت 2006.

16- وحيد عبدالمجيد، النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديموقراطية التوافقية، مجلة الدراسات استراتيجية العدد144، الاردن، 2007.

17- سلمان احمد مُحَمَّد ، حزب العدالة و التنمية التركي، دراسة في العلاقات الاقليمية و الدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة الدراسات في التاريخ و الاثار، العدد7، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2007.

18- الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **صحيفة الوقائع** رقم 9 التنقيح 2 الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2013.

*** الندوات:**

01- رمضان عبد الرحمن ، الأبعاد الإستراتيجية للشرق أوسطية، ندوة الشرق الأوسط الكبير، الفترة من15/ 14إبريل2004.

*** المواقع الالكترونية:**

01- البراري حسن ، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط: www.alghad.jo، 2005.

02- اقاليم الانفصال كيف تحقق
الاستقلال؟: 2017/12/15
.https://www.skynewsarabia.com/web/article/985949/

03- الحسين مرتضى، ماذا بعد استفتاء كردستان، الجبهة الوطنية العسكرية، العدد2319، على الموقع:.www.jabha.wqs.com/index، يوم 2018/04/10.

04- مركز حرمون للدراسات المعاصرة: استفتاء كردستان العراق :الفرص والتحديات والخيارات، وحدة دراسة السياسات، ، الدوحة،2017، الموقع: www.harmon.org ، 2018/04/02.

05- اقليم كردستان العراق ...هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، سلسلة: تقدير موقف وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، اللّوحة، قطر، www.dohainstitute.org، 2014، 2018/04/08.

06- العزاوي مُحَمَّد دهام ، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، الجزيرة، http://www.aljazeera.net.2018/03/28

07- أوراق سياسية، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الموقع:

2018/02/15، w w w . f i k e r c e n t e r . c o m.

08- إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/international/2014/7/10/، 2018/04/02.

09- برنارد لويس، مستقبل الشرق الاوسط، http://elrayyesbooks.com ، 2000.

10- خولي معمر فيصل ، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف rawabetcenter.com/archives/106 يوم: 2018/04/05.

11- زقاغ عادل ،إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي، الموقع: www.geocities.com/adelzeggah/recon1html

12- ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني،: http //www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html ، 2018/03/21،2005.

13- علوش إبراهيم، حقوق الاقليات، الصوت العربي الحر،/www.freearabvoice.org/maqalat، 2018/01/21.

14- غليون برهان، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، مشروع الشرق الاوسط الكبير، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، http://www.aljazeera.net.

15- فرصة أردوغان :الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201322893372833483.htm

16- كيالي ماجد ، قراءة في التحولات الاستراتيجية للسياسة الأميركية في المنطقة، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية.http://www.aljazeera.net، 21/03/2018.

17- محجوب فضيلة ، القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة:
Http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/13/02/2018./READ104.HTM

18- محبوب عبدالحفيظ عبدالرحيم ، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإ رهاب، دار ناشري للنشر الإلكتروني، www.Nashiri.Net، 2015، 2018/02/12.

19- مورو مُحَمَّد ، الشرق الاوسط على مفترق الطرق، www.kotobarabia.com، 2018/02/07.

20- ماذا يعني انفصال اقليم كردستان العراق بالنسبة لتركيا، الموقع:
www.tahrir.com/posts839676، يوم 2018/04/08.

21- مبروك خليل، خيارات تركيا لمواجهة استفتاء اقليم كردستان العراق، الموقع:
http://www.aljazeera.net، يوم: 2018/03/15.

ب/ المراجع الاجنبية:

*** الكتب:**

01- Alexander Wendt: Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics، International Organization, Vol. 46, No. 2, 1992.

02- Alexander Wendt: The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No. 3, Summer 1987.

03- Alexander Wendt:Social Theory of International Politics.

04- Ali,Sayed, Collective & Elective Ethnicity : Caste among urban Muslims in india , Sociological Forum , 2002.

05- Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

06- Barry Posen,The Security Dilemma and Ethnicity ,Survival 35(1) 1995.

07- C.H.Enloe, Ethnic Conflict and Political Development, Bostn: Little Brown Company 1973.

08- Marie Christine AQUARONE, Les Frontières du Refus , Paris: CNRS, 1987 .

09- Michael Knights ،The Future of Kurdistan The Washington Institute. 2015.

10- Paul Roe ,The Intrastate Security Dilemma, Journal of Peace Research Vol 36 N° 2 1999.

11- Tim Judah , 'In Iraqi Kurdistan', Survival, vol.44, no.4, winter 2002.

*** المواقع الالكترونية:**

01- http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/25/intv-amanpour-ali-khedery-isis- ramadi-take over cnn .2015/05/ 25-2018/03/12 :يوم .

02- Brett Frischmann, Spillovers Theory and Its Conceptual Boundaries , 51 Wm. & Mary L. Rev (2009), http://scholarship.law.wm.edu/wmlr/vol51/iss2/13.

الفهرس

الفهرس.

شكر و عرفان.	
الاهداء.	
مقدمة.	ا
الفصل الأول: الحركة الانفصالية: دراسة مفاهمية و نظرية.	
المبحث الأول: مفهوم الحركة الإنفصالية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.	07
المطلب الأول: مفهوم الحركة الإنفصالية.	07
المطلب الثاني: اسباب بروز الحركات الإنفصالية.	11
المطلب الثالث: الانفصالية و المفاهيم ذات الصلة.	13
المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للحركات الإنفصالية.	25
المطلب الاول: النظرية الماركسية.	25
المطلب الثاني: النظرية البنائية.	26
المطلب الثالث: نظرية المعضلة الأمنية.	31
المبحث الثالث: الحركات الإنفصالية في أجندة السياسة العالمية.	34
المطلب الاول: العوامل الأولية لبروز الحركات الإنفصالية كقضية عالمية.	35
المطلب الثاني: حق تقرير المصير في المواثيق و المعاهدات الدولية.	38
المطلب الثالث: المواقف الدولية من محاولات الإنفصال و أسبابه.	39

الفصل الثاني: كردستان في مشروع الشرق الأوسط الجديد: العراق نموذجا.	
المبحث الاول: أهمية كردستان في مشروع الشرق الأوسط الجديد.	46
المطلب الاول: إعلان الشرق الأوسط الكبير.	47
المطلب الثاني: إبراز إسرائيل كعنصر أساسي.	54
المطلب الثالث: المسألة الكردية.	57
المبحث الثاني: الحركة الكردية في العراق: الأيديولوجية و الأهداف.	59
المطلب الأول: بنية المجتمع الكردي.	59
المطلب الثاني: مطالب الأكراد في العراق.	61
المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة في دعم المعارضة الكردية.	76
المبحث الثالث: دور "داعش" في تفعيل مطالب أكراد العراق.	82
المطلب الاول: تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام.	82
المطلب الثاني: المقاومة الكردية لتنظيم الدولة الاسلامية.	84
الفصل الثالث: انعكاسات الحركة الإنفصالية الكردية في العراق على تركيا.	
المبحث الاول: شمال العراق والحرب التركية على الأكراد.	94
المطلب الاول: الوجود التركي في العراق.	94
المطلب الثاني: أنقرة والحرب الوشيكة على العراق.	97
المطلب الثالث: حكومة حزب العدالة والتنمية والمسألة الكردية.	100
المبحث الثاني: الإستراتيجية التركية لإحتواء مطالب الأكراد.	106

المطلب الأول: المفاوضات، مفاوضات "أوسلو"/ " إيمريلي".	107
المطلب الثاني: دوافع قيام المفاوضات.	108
المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات لمسار المفاوضات.	114
المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة حول قيام دولة كردستان.	119
المطلب الاول: الاستفتاء و بوادر قيام الدولة الكردية.	119
المطلب الثاني: الدولة الكردية وخيارات تركيا المستقبلية.	123
المطلب الثالث: بوادر قيام دولة كردستان في تركيا.	125
خاتمة.	131
قائمة المراجع و المصادر.	
ملخص الدراسة.	
الفهرس.	

ملخص الدراسة:

تعرف البيئة الدولية و النظام الدولي حالة من عدم اللا استقرار، و التي باتت تهدد العلاقات القائمة بين الدول، وداخل الدول في حد ذاتها، فالتوترات الحاصلة جراء بروز تيارات تنادي بمطالب سياسية في نظر الدول، اضحت توحي بخطر فشلها و انتفائها، و هو عكس ما تطمح اليه.

من الظواهر السياسية التي تمس السيادة الدولية، و حالة اللاستقرار الدولي، بروز التيارات او الحركات الانفصالية و التي تسعى للانفصال من الدولة الام لتشكل كيان سياسي جديد، ولعل ابرز امثلة ذلك الحركات الانفصالية في يوغسلافيا سابقا، و حاليا الحركات الانفصالية في كل من اسبانيا –كتالونيا–، و العراق و تركيا – اقليم كردستان– ...

من الوهلة الاولى التي تتم فيها دراسة الحركات الانفصالية، يتضح ان هذه الحركات لها دوافع ببناء وطن، نعم، لكن السؤال المطروح هو في امكانية وجود العامل الخارجي المحرك لهذه المطالب، ومن خلال القضية الكردية تتضح الصورة، بحيث ان مخطط الانفصال هو عملية مدبرة و مخطط لها من قبل، هدفها تقسيم الوطن العربي، و ببروز القضية الكردية اعطى المشروع او المخطط دفعة تومىء باقتراب نجاح الاستراتيجية الغربية.

القضية الكردية محل الدراسة، تعتبر من القضايا البارزة على المستوى الدولي و الاقليمي، خاصة و ان القضية برزت في منطقة الشرق الاوسط، و هي المنطقة التي تحظى باهتمام بارز وبالغ من قبل القوى العالمية الكبرى، و هو ما جعلها محل تتبع من قبل المفكرين و الباحثين، خاصة و ان المنطقة عرفت بوضعها في حسابات الاستراتيجية الامريكية، وذلك من خلال طرح مشروع الشرق الاوسط الكبير او الجديد على اختلاف مسمياته، بحث اعتبرت القضية الكردية، بمطالبها الانفصالية الخطوة الاولى و البادرة الرئيسية في التجسيد الفعلي لهذا المخطط الامريكي.

ورغم ما تشهده المنطقة من ازمات امنية مزمنة، و حادة خاصة في ما يخص التهديد الارهابي المتمثل في تنظيم الدولة الاسلامية " داعش"، في كل من العراق سوريا و غيرها هذه الدول التي تحوي الاقليات و الهويات الكردية، الا ان المنطقة بقيت تلقى ذلك الاهتمام الدولي، لان المنطقة تعتبر خزان العالم من الطاقة، وهو ما يستدعي تدخل القوى الكبرى في المنطقة بهدف حماية مصالحها الاقتصادية.

ابرز ما جعل القضية الكردية تطفو الى السطح ،كان ذلك بداية من المطالبة بالاستفتاء في العراق حول الانفصال الكردي، وهو ما نجح فيه الاكراد باقامة الانتخابات و التصويت من اجل الانفصال، وهو الاجراء الذي اقلق الحكومة التركية وجعل مخاوفها تتزايد جراء وجود الاكراد باقاليمها، فتخوفت من انتقال حساسية هذه المطالب الى اراضيها و بالتالي، تصبح تركيا اما حتمية التفكك او الانفصال، و هو ما يتعارض و طموحات الحكومة التركية.

اتخذت الحكومة التركية مجموعة من الاجراءات هدفها التوصل الى الحل السلمي لهذه المعضلة، غير ان تعنت الاكراد و اصرارهم في طلب الانفصال و بناء وطن قومي يضمهم، حال دون نجاح المبادرات التركية ما جعل القضية تصل الى حد المواجهة المسلحة بين القوات التركية، و قوات البشمركة التابعة للاقاليم الكردية، و ذلك على الحدود العراقية التركية.

تبقى تركيا امام حتمية مواجهة خطر التفكك، على اعتبار ان المطالب الكردية اصبحت تحظى بالمتابعة و الاهتمام العالميين، وعلى الحكومة التركية اتخاذ اجراءات ردعية، يكون هدفها المحافظة على الوحدة الترابية لاراضيها، كما يجب ان يضع صانع القرار الكردي في حسبانه، انه في حالة انفصال كردستان سيواجه مجموعة من العقبات السياسية و الاقتصادية و الجغرافيا خاصة، و التي ستكون بمثابة المطبات التي ستجعل من الدولة الكردية دولة فاشلة في بداية ميلادها.

Abstract:

The international environment and the international system are defined as a state of non-stability that threatens relations between countries and within countries as such. The tensions caused by the emergence of currents that call for political demands in the eyes of countries have shown the danger of their failure and the end of them. mechanism.

The political phenomena affecting international sovereignty, the state of international instability, the emergence of currents or separatist movements, which seek to separate from the mother country to form a new political entity, and the most prominent example of the separatist movements in former Yugoslavia, and now the separatist movements in Spain - Catalonia - Iraq and Turkey - Kurdistan Region - ...

Yes, but the question is whether there is an external factor driving these demands. In the Kurdish issue, the picture is clear, so that the disengagement plan is a planned and planned process. And the emergence of the Kurdish issue gave the project or planned a surprise as the approach of the success of the Western strategy.

With the emergence of the Kurdish issue, the project or plan gave a surprising boost to the success of the Western strategy.

The Kurdish issue under consideration is one of the outstanding issues at the international and regional level, especially since the issue has emerged in the Middle East region, which is a region of great interest and great by the world powers. , Especially that the region was known to put it in the calculations of the US strategy, through the introduction of the Greater Middle East or the new project of various names, research considered the Kurdish issue, with its

demands of separatism the first step and the main step in the actual embodiment of this scheme.

In spite of the chronic and severe security crises in the region, particularly in terms of the terrorist threat of organizing the Islamic state, "in Iraq, Syria, and other countries that contain minorities and Kurdish identities, the region has continued to receive such international attention." , Because the region is the reservoir of the world of energy, which requires the intervention of major powers in the region in order to protect their economic interests.

The most prominent thing that made the Kurdish issue rise to the surface, was the beginning of the call for a referendum in Iraq on the Kurdish secession, which succeeded the Kurds to hold elections and vote for secession, a move that worried the Turkish government and make its fears increase because of the presence of Kurds in its regions, The sensitivity of these demands to their territory is shifting. Thus, Turkey becomes either the inevitability of disintegration or separation, which is contrary to the ambitions of the Turkish government.

The Turkish government has taken a series of measures aimed at reaching a peaceful solution to this dilemma. However, the intransigence of the Kurds and their insistence on secession and the establishment of a national homeland includes the Turkish initiatives, which prevented the armed confrontation between the Turkish forces and the Peshmerga forces To the Kurdish regions, on the Iraqi-Turkish border.

Turkey has to face the threat of disintegration, given that the Kurdish demands have become the follow-up and global attention, and the Turkish government to take deterrent measures, the goal of maintaining the territorial integrity of its territory, and should put the Kurdish decision maker in mind that in the case of separation of Kurdistan Will face a host of political,

economic and geopolitical obstacles in particular, which will be the pitfalls that will make the Kurdish state a failed state at the beginning of its birth.